



جامعة الحاج لخضر - باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في المغرب العربي

- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية
تخصص: حوكمة وتنمية

إشراف الأستاذ:
أ.د. حسين قادري

إعداد الطالب:
عبد الجليل علي عباس

لجنة المناقشة

الجامعة الأصلية	الصفة	الرتبة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
جامعة باتنة 1	رئيسا	أستاذ محاضر (ب)	يوسف زدام
جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	حسين قادري
جامعة باتنة 1	عضو مناقشا	أستاذة محاضرة (أ)	طروب بحري
جامعة باتنة 1	عضو مناقشا	أستاذة محاضرة (ب)	خيرة بن عبد العزيز

السنة الجامعية:
2016-2017 / 1437-1438 هـ

الشُّكْرُ وَالْعِرْفَانُ

بسم الله الرحمن الرحيم: {وَبِأَوْزِعني أَنْ أُشْكُرْ نَعْمَتَكَ الَّتِي نَعْمَدْتَ عَلَيَّ وَعَلَى الدِّيَوَانِ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحَاتِرْ ضَاهِرْ وَأَدْخِلْنِي حَمَّاتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} صدق الله العظيم [سورة النمل: الآية 19].

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل علاك

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة لإنجاز هذا البحث المتواضع، وما توفيقني إلا بالله العلي العظيم

كما أتوجه بجزيل الشُّكْرِ وإمتناني إلى أستاذِي الموقر البروفيسور حسين قادرِي لتفضُّله بالموافقة على الإشراف على هذه المذكورة، وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات وملحوظات قيمة وسدِّيدة على المستويات المنهجية، المعرفية واللغوية، فكان نعم المرشد والموجه.

كما لا يفوتي في هذا المقام أن أتوجه بالشُّكْرِ الجزييل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، وكل أستاذة العلوم السياسية بجامعة باتنة وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد الناصر جندلي الذي لم يدخل علينا بالمعلومات والتوجيهات الدائمة في منهجية البحث.

كما أتقدم بشكري الوافر لوزارة الطاقة والمناجم بالجزائر التي قدمت لي كل التسهيلات من مراجع توجيهات، إلى عائلتي التي وفرت لي الظروف الملائمة لإنجاز هذا الجهد، وإلى كل من ساعدني في هذا العمل لكم جزيل الشُّكْرِ والإمتنان

علي عباس عبد الجليل

إهلا

إلى من كمله الله بالمحبة و الوقار .. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار .. إلى من أحمل إسمه بكل افتخار .. أرجو
من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتمي
وفي وإلي

إلى والدي العزيز

إلى في .. إلى معنى إلى معنى والتغافل ..

إلى إلى إلى
إلى أمي الحبيبة

إلى لـ بتفاهم وتشجيعاـهم إلى

إلى أهلي وإخوتي كل بإسمه

إلى كل من علمني حرفا.. إلى حماة الرسالة نبراس العلم.....

إلى أساتذتي بقسم العلوم السياسية بجامعة باتنة

إلى آنسني في دراستي وشاركتني همومي الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين ..

إلى كل أصدقائي بالأخص دفعة حوكمة وتنمية

إلى من المولى عز وجل أن يجد القبول ..

علي عباس عبد الجليل

جدول الالخصارات

جدول المختارات

المختصر باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
MSP	خطة الطاقة الشمسية في حوض المتوسط
Medemip	مبادرة التعاون الأورو-متوسطي في مجال الطاقة
CES-MED	مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر الأبيض المتوسط
ADEREE	الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة
APRUE	الوكالة الجزائرية لترقية وترشيد استعمال الطاقة
AFED	المنتدى العربي للبيئة والتنمية
SEAP	خطة عمل الطاقة المستدامة
Masen	الوكالة المغربية للطاقة الشمسية
Jrc	مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية
ARH	الوكالة الجزائرية للمراقبة وضبط النشاطات في قطاع المحروقات المعروفة بلجنة ضبط المحروقات
Alnaft	الوكالة الجزائرية لتنمية موارد المحروقات
Creg	لجنة ضبط الكهرباء والغاز بالجزائر
PNME	البرنامج الوطني للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقوية
Neal	شركة الجزائرية للطاقة الجديدة (نيو إينارجي الجيريا)
Medgaz	مشروع أنبوب ميدغاز للغاز بالبحر الأبيض المتوسط
Med-Tso	جمعية متعاملي نقل الكهرباء للدول المتوسطية
AIE	الوكالة الدولية للطاقة

جدول للإختصار

المختصر باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
Opec	منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
Opec	منظمة الدول المصدرة للنفط
MENA	منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
ENPI	الآلية الأوروبية للجوار والشراكة
ENI	الآلية الأوروبية للجوار

خطه البحري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحكومة السياسات الطاقوية والشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الأول: مفهوم حوكمة السياسات الطاقوية.

المبحث الثاني: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثالث: أهم المقاربات المفسرة للعلاقات الأوروبية للمغاربية.

الفصل الثاني: الواقع الطاقوي المغاربي في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الأول: السياسات الطاقوية في الدول المغاربية بعد التوقيع على الشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثاني: الإتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في إطار ترشيد الطاقة.

المبحث الثالث: أثر حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية على التنمية المستدامة فيها.

الفصل الثالث: أثر الشراكة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

المبحث الأول: حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر.

المبحث الثاني: إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية في المجال الطاقوي على الجزائر.

المبحث الثالث: سيناريوهات التبادل الطاقوي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الخاتمة.

سَفَرْهَة

تعتبر مصادر الطاقة التقليدية أو كما تعرف بالناضبة من أهم وأكثر مصادر الطاقة استخداماً في وقتنا الحالي، حيث تزايد الاهتمام الدولي بالطاقة مع نهاية الحرب الباردة، وذلك مع التحولات الدولية الجديدة بعد بروز مشاكل أكثر أهمية من الأمن التقليدي، لاسيما أن الدراسات الأكاديمية كانت ترتكز على قضايا الأمن بمعناه التقليدي، ثم تعمقت أكثر في الاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن عالمية غير تقليدية مثل مشكلات الطاقة.

فالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أدت إلى زيادة التعاون الإقليمي بين الدول، بحيث برزت شراكات جديدة تسعى لتحقيق التعاون في جميع الميادين ومن بينها الشراكة الأورومتوسطية التي تم توقيعها بين الاتحاد الأوروبي من جهة، ودول جنوب المتوسط التي من بينها الدول المغاربية من جهة أخرى ضمن مسار برشلونة سنة 1995م.

وتحتل الطاقة في دول المغرب العربي لاسيما النفط أهمية كبرى في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، لكون أن معظم دول الاتحاد الأوروبي تعتبر دولاً غير منتجة للطاقة، هذا إلى جانب أن المنطقة المغاربية هي أقرب وأكبر مصادر النفط والغاز الطبيعي للأوروبا وبالخصوص الجزائر.

كما عرفت سياسة الطاقة اهتماماً متزايداً في الاتحاد الأوروبي، بحيث كانت من أهم عوامل قيام الوحدة الأوروبية، وكذا لأنها شكلت وما زالت تشكل تحدياً كبيراً له على محورين، أولهما النقص الكبير في موارد الطاقة داخل دول الاتحاد الأوروبي، وثانياً، الانعكاسات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة التي دفعت الاتحاد الأوروبي ليكون في طليعة المهتمين بمشاكل البيئة، وبالتالي زيادة إهتمامه بالطاقات المتجددة.

وقد عملت الجزائر على عقلنة استهلاكها للطاقة وكذا حوكمة سياساتها الطاقوية من خلال ترشيد إعتمادها على الطاقات الناضبة، واهتمام أكثر بتحقيق الكفاءة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة، وذلك عن طريق تعاون طاقوي مع الدول الأوروبية وفق الشراكة الأورومتوسطية في برامج ومشاريع طويلة المدى بما يضمن حماية البيئة ومساهمة في تحقيق التنمية المستدامة فيها، وضمان أمنها الطاقوي.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، كون الطاقة تعتبر متغير جيوستراتيجي هام مؤثر على توجه السياسات الخارجية للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وكون الدراسات السياسية أصبحت أكثر اهتماما به لما له من تأثير على السياسة الدولية وعلى واقع النظام الدولي من الجانب الأمني، السياسي، والإقتصادي.

وتتجلى أهمية الموضوع في قيمته العلمية و العملية بحيث:

القيمة العلمية:

هناك إرتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية والطاقة من جهة، وبين هذه الأخيرة والتنمية المستدامة من جهة أخرى. فالموارد الطاقوية بمختلف أنواعه سواء التقليدية منه أو المتتجدة يشكل استهلاكه مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية.

فالطاقة الأولية وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي تساهم بنسبة عالية في مستويات النمو الاقتصادي للدول لاسيما المنتجة للطاقة، كما أن هناك إرتباط وثيق بين الأزمات السياسية والطاقة، بحيث يعتبر النفط مصدر طاقوي رئيسي ومورد حيوي جيوستراتيجي لكل الدول في ظل الأوضاع الاقتصادية التي صاحبت الأزمة الاقتصادية العالمية لاسيما دول الاتحاد الأوروبي. كما تتجلى الأهمية العلمية في هذا الموضوع كون دول الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب دول إستهلاك طاقوي تشتراك في إستراتيجية طاقوية واحدة هي تطوير الطاقات المتتجدة كمورد بديل يضمن إنتاج كميات عالية من الكهرباء على مستوى منطقة حوض المتوسط.

القيمة العملية:

تتجلى القيمة العملية لموضوعنا في أهمية قطاع المحروقات في الجزائر واعتبار الطاقات المتتجدة مصدر مستقبلي ضامن لاستقرار الجزائر سياسياً واقتصادياً وأمنياً وهذا في ظل ما تمليه المتغيرات الدولية والإقليمية والبيئية التي من أهمها الصدمات النفطية والتقلبات السياسية في المنطقة، وكذا التوجه الأوروبي في الحد من إبعاثات الكربون.

كما تمثل الشراكة الطاقوية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لاسيما الغازية منها محور أهمية موضوعنا، فحكومة السياسات الطاقوية في الجزائر أصبح ضرورة حتمية لما من شأنه تحسين مؤشرات التنمية الإنسانية، وتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ أكثر على البيئة في الجزائر، والأهم من ذلك ضمان استقرار سياسي واقتصادي لها.

أهداف البحث:

من خلال دراستنا لموضوع الطاقة نهدف إلى تحقيق مجموعة من النقاط هي:

- تبيان المفهوم المطروح للشراكة الأورومتوسطية الذي هو مفهوم أوروبي، وليس مفهوم متوسطي نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه، فهو في الأساس يثبت لطرف هويته ومصالحه وينكر هوية ومصالح الطرف الثاني.

- توضيح مدى رغبة الإتحاد الأوروبي في تتميط العلاقات الاقتصادية والطاقة للإتحاد الأوروبي مع جيرانه المغاربيين في ضوء المتطلبات الجديدة للإتحاد الأوروبي المتمثلة في تحقيق أمن إمداداته الطاقوية وتلويع الموردين الطاقويين لاسيما في مجال الغاز الطبيعي.

- تبيان مدى إهتمام الطرفين، الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، في توفير موارد طاقوية مستدامة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وطاقة بديلة تتوافر مصادرها محليا، فلا تضع الدول المستوردة تحت ضغوط الأسواق الدولية للطاقة، أو رحمة التقلبات السياسية، طاقة يمكن معها التخطيط المستقبلي الآمن المستقر لاقتصاد أخضر.

- طرح تصور لمفهوم حوكمة السياسات الطاقوية وترجمته إلى خطة استراتيجية لترقية الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة وإدارة عوائدها بفعالية واتخاذ كل التدابير الكفيلة بإدماج الطاقات المتجددة ضمن مزيج الطاقة المحلي لمواجهة الطلب على الطاقة.

- ربط الكفاءة الطاقوية بالبحث العلمي والتوجه نحو الابتكار في ميدان الطاقات المتجددة.

- تبيان حوكمة السياسة الطاقوية الرامية في تخفيف وطأة الفقر كأحد أبرز الأهداف التي تتبعها أهداف الألفية، وضمان وصول إمدادات الطاقة إلى المناطق الريفية والمعزلة بأقل التكاليف، وإقتراح روى لسبل ترشيد استخدام الطاقة وحماية البيئة لضمان تحقيق تنمية مستدامة.

- تفعيل دور القطاع الخاص ومراكز البحث للاستجابة لمتطلبات الإستدامة في المجال الطاقوي.

أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع أسباب اختيار الباحث لموضوعه بين أسباب موضوعية مبنية على أسس علمية ومنهجية، وبين أسباب ذاتية نابعة من ذاتية الباحث وشخصيته، وكذا توجهاته الفكرية وقناعاته بأهمية ذلك الموضوع بالنسبة لشخصه وحقل بحثه.

وتتجلى هذه الأسباب فيما يلي:

1-أسباب موضوعية:

- محاولة فهم نقاط التوافق والاختلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في مجال الطاقة، لما تلعبه هذه الأخيرة من دور محرك في العلاقات الدولية لتحقيق التعاون والاستقرار، بحيث النفط والغاز العربين عموماً كانوا وما زالاً يمثلان مركز السياسة الطاقوية الأوروبية، ومحور الاستراتيجية الأوروبية تجاه الحوض المتوسطي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

- سعي كل من الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية من خلال الشراكة الأورو-متوسطية إلى بناء مشروع متوسطي طاقوي متكامل إندماجي ذو خلفية تشاركية غايتها خدمة المصالح الخاصة لكل طرف وإن كانت بدرجات متقارنة فهي ستساهم في تطوير القطاع الطاقوي في دول جنوب المتوسط لاسيما الجزائر في مجال الطاقات المتعددة.

- الكشف عما يمكن أن تتحققه الدول المغاربية المنتجة للطاقة أو دول عبور من مكاسب مادية بعد حوكمة سياساتها الطاقوية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية.

- الوقوف على مدى مساهمة اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية من خلال مختلف البرامج والمساعدات الطاقوية في تحسين الأوضاع التنموية في الدول المغاربية عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، باعتبار أن موضوع الطاقة أحد مواضيع الساعة على المستوى العالمي والإقليمي، وبالتالي محاولة إبراز الواقع الطاقوي في الجزائر.

- بحكم أن موضوع الطاقة يمثل أحد المواضيع الحساسة التي تهم الأجيال الحاضرة والقادمة على حد سواء، وموضوعاً هاماً بالنسبة لكل الدول مصدرة كانت أم مستوردة لها.

2-أسباب ذاتية:

- الإهتمام بموضوع الطاقة الذي نراه من وجهة نظرنا موضوعاً جديراً بالبحث والدراسة لما له من تأثير على السياسة، لاسيما أن الدراسات السياسية لا توليه القدر الكافي من الأهمية مقارنة بباقي المواضيع.

- رغبة منا في إلزاز جانب استراتيجي مهم في الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ألا وهو بعد الطاقوي في الشراكة، بحيث سنحاول الربط بين حوكمة السياسات الطاقوية والتنمية المستدامة، وكذا دور الشراكة في تلك الحوكمة.

- كون موضوع دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر يصب في التخصص وهو الحوكمة والتنمية.

- يعتبر هذا البحث دراسة متكاملة للتأثيرات المتوقعة للشراكة الأورومتوسطية على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالتالي فهو يعتبر مرجعاً متواضعاً جداً يضاف إلى المراجع العربية في مكتبة الجامعة.

إشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع حوكمة السياسات الطاقوية من أهم المواضيع التي تسعى الحكومة لضبطها، نظراً للأهمية المباشرة لهذا الموضوع في العلاقات شمال-جنوب بين الضفة الغربية لشمال المتوسط والضفة الجنوبية منه الممثلة في الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية، وكذا تدخله مع العديد من المواضيع كالتنمية المستدامة والبيئة.

كما أن حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر مرتبطة أساساً بترشيد وعقلنة استخدام الطاقة، وكذا الاهتمام أكثر بالطاقات المتجددة كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ويزيد التعاون الأوروبي الجزائري في هذا المجال من خلال الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الطاقوي.

و انطلاقاً مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مختلف برامج واستراتيجيات الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية عموماً وفي الجزائر بصفة خاصة؟

الأسئلة الفرعية:

تدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ماهي أهم الآليات المتتبعة لحوكمة استهلاك الطاقة في الدول المغاربية؟
- هل الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية في الدول المغاربية ساهمت في تبني سياسة طاقوية رشيدة تحقق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل استثمار الجزائر في الطاقات المتجددة هو خيار استراتيجي أم خيار حتمي أملته مصالح الدول الأوروبية في ظل الشراكة الأورومتوسطية؟
- هل يمكن للطاقات المتجددة أن تكون بديلاً استراتيجياً للمصادر الناضبة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

في إطار مناقشتنا للإشكالية تم اختبار مجموعة من الفرضيات بغية التحقق من صحتها أو نفيها مفادها:

- كلما عملت الدول المغاربية على حوكمة سياساتها الطاقوية في إطار الشراكة الأورومتوسطية كلما مكّنها ذلك من بناء نموذج طاقوي مستدام.
- كلما شعرت أوروبا بأن تأمين إمداداتها الطاقوية يتوقف على ما توفره لها الدول المغاربية من مصادر الطاقة كلما جعلها تسعى لتكثيف علاقاتها الطاقوية معها.
- معظم التغيرات السياسية والأمنية الراهنة الحاصلة في المنطقة المغاربية كانت لها انعكاسات كبيرة على دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر.

حدود الدراسة:

يقصد بحدود الدراسة التحديد الدقيق للمجالين المكاني والزمني، وما لهذا التحديد من أهمية بالغة في ضبط موضوع الدراسة، وبالتالي التحكم في محتويات البحث.

- **المجال المكاني:** موضوعنا هذا سيتناول منطقة جنوب المتوسط أي الدول المغاربية كمجتمع للبحث، و وعلى وجه أدق الجزائر كدراسة حالة، نظرا لأهمية العلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر كدولة منتجة للطاقة.
- **المجال الزمني:** يرتبط المجال الزمني لدراستنا بالفترة التي نلت توقيع الدول المغاربية لاتفاقية برشلونة، بحيث تم تخصيص الفترة (2001-2015) للجزائر كون هذه الأخيرة تعتبر آخر دولة مغاربية وقعت على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.

المقاربةمنهجية:

1- المناهج البحثية:

في إطار انجاز أي دراسة علمية يتوجب الاعتماد على مجموعة من المناهج التي تراعي التكامل المنهجي باعتبار أن الظاهرة الإنسانية متغيرة زمكانيا، و تتمثل هذه المناهج في:

- **المنهج الوصفي:** لا يمكن أن تستغني أي دراسة عن هذا المنهج، وذلك لأنّه يصف الظاهرة السياسية للوصول للأسباب التي تقوم عليها، والعوامل التي تحكم فيها واستخلاص النتائج لعميمها، وتوظيف المنهج الوصفي يتجلّى بصورة أساسية في الفصل الأول والذي يعتبر فصل نظري ومفاهيمي، بحيث يحيط المنهج الوصفي بكل جوانب الظاهرة المراد دراستها.

- **المنهج التاريخي المقارن:** من خلال الرجوع إلى الصيرورة التاريخية لتوقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995م، وكذا توقيع الجزائر لتلك الإتفاقية ثم الموازنة بين مختلف مراحل كينونة الظاهرة محل الدراسة والتحليل أي المقارنة خلال فترات زمنية بين واقع السياسات الطاقوية في دول المغرب العربي حتى سنة 2015.

- **منهج دراسة الحال:** من خلال دراستنا للدول المغاربية مجتمع للبحث، فإن الجزائر ستمثل العينة أو الحالة التي ستركز عليها الدراسة بالمقام الأول.

- **المنهج الإحصائي:** يتجلّى هذا المنهج من خلال استخدام لغة الرياضيات، بحيث تقديم احصائيات رقمية عن برامج واستراتيجيات الشراكة الأورومتوسطية في مجال الطاقة في الجزائر.

2-المداخل النظرية:

إن الهدف من دراسة أي بحث علمي أكاديمي هو الوصول إلى نتائج بحثية أكثر موضوعية وعلمية، وهذا بالإعتماد على مجموعة من المقاربات والمداخل النظرية التي تعتبر واحد من الوسائل المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في تحليله للظاهرة المراد دراستها، ولهذا يقتضي البحث في دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية إستخدام المداخل النظرية التالية:

- **مدخل الاقتصاد السياسي:** حيث يبحث هذا المدخل في مدى تأثير العوامل الاقتصادية والمتغيرات الدولية المعاصرة في السياسة الطاقوية الجزائرية، وفي بلورة السلوك السياسي على المستوى الخارجي، وتشكيل المؤسسات السياسية والاقتصادية للنهوض بقطاع الطاقات المتعددة.

و باعتبار الجزائر كغيرها من الدول الريعية تعتمد على إيرادات المحروقات، يتوجب التفكير في استراتيجية لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والمتعددة، وكذلك دراسة إشكالية التنمية المستدامة خصوصا ما يتعلق بدور الدولة وهو ما يشكل قضية محورية في أدبيات الاقتصاد السياسي.

كما يتمثل دور هذا المدخل في البحث عن العلاقة بين ما تشرعنه الدولة من سياسات وبرامج وطنية، لتطوير وترقية وترشيد السياسات الطاقوية، وبين الواقع العملي من ناحية التطبيق والذي تشرف عليه مجموعة من الهيئات والمراكز المتخصصة للبحث في هذا المجال.

- **المدخل النسقي:** يفيد هذا المدخل في تفكيك العلاقة التفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية أو العكسية، فالمدخلات تتجلى أساسا في الشراكة الأورومتوسطية المؤثرة على السياسات الطاقوية في الدول المغاربية عموما والجزائر بصفة خاصة، أما المخرجات فتتمثل في النتائج المحصل عليها في إفراز برامج وطنية لتطوير الطاقات المتعددة والكافحة الطاقوية في الدول

المغاربية لاسيما الجزائر من خلال برنامجها الوطني للطاقة المتجدد لل فترة (2011-2030م)،

وكذا تبني سياسات وطنية لترشيد الموارد الطاقوية الناضبة في الجزائر.

أما التغذية الإستراتيجية فيمكن إجمالها في تحقيق تنمية مستدامة في الدول المغاربية، وتأمين إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي مع الحفاظ على البيئة وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة.

3-تقنيات البحث العلمي:

تم توظيف أدوات وتقنيات البحث العلمي من خلال استخدام تقنية تحليل المضمون وذلك من خلال التطرق لمختلف التقارير الرسمية الخاصة بالطاقة أو بالشراكة الأورومتوسطية وتحليل مضمونها وبياناتها تحليلا علميا.

أدبيات الدراسة:

يتقد معظم الباحثين والأكاديميين في حقل العلوم السياسية على وجود دور حاسم لنوعية وجودة المادة العلمية الموظفة في جدية ومستوى العمل البحثي لبناء أفكار تحليلية حول الموضوع. وتعتبر دراستنا هذه دراسة مكملة لما تم دراسته حول حوكمة السياسات الطاقوية، كما تم الإعتماد على مجموعة من المصادر التي تخصصت بعضها في دراسة موضوع الشراكة الأورومتوسطية ودورها على السياسات الطاقوية في الدول المغاربية. وفي هذا الإطار يجب الإعتراف أن معظم هذه المحاولات أتت من قبل بباحثين أوروبيين أكثر من نظرائهم في الدول المغاربية، وعليه سنقدم فيما يلي أهم الدراسات والمصادر التي إعتمدنا عليها في إنجاز هذا العمل وهي:

1- كتاب خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وأثره الاستراتيجية**، الرياض، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014م. حيث انتطلقت هذه الدراسة من إشكالية هي: لماذا تشكل قضية أمن الطاقة قضية محورية في السياسة الخارجية للدول؟ و فرضية مفادها أن تأثير توافر مصادر الطاقة على السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة مختلف من دولة إلى أخرى.

و توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما أكبر دولتين مستهلكتين للطاقة في العالم، بحيث أمريكا هي أكبر مستهلك ومستورد للنفط عالميا، بينما الصين هي ثاني أكبر مستهلك وثالث أكبر مستورد للنفط، كما توصلت إلى أن تزايد الإدراك بمحورية قطاع الطاقة كأدلة للنحوذ دفع معظم الحكومات إلى احکام سيطرتها على هذا القطاع فيما أصبح يطلق عليه وطنية الطاقة.

فمن خلال دراستنا سنحاول مناقشة بعض الجوانب التي تم إغفالها، حيث تم التركيز على المصادر التقليدية فقط، وكذا على أربع عينات من الدول، دولتين منتجتين للطاقة وآخرتين مستهلكة لها وهي روسيا وال سعودية وأمريكا والصين، وعلاقاتها بالسياسة الخارجية وتركيزها على المكانة الدولية للدولة، من خلال تسلط الضوء على مكانة الاتحاد الأوروبي كمستورد عالمي للطاقة، و أهمية علاقاته الطاقوية مع الدول المغاربية لاسيما الجزائر كأكبر دولة منتجة للطاقة التقليدية في المنطقة المغاربية.

2- كتاب فيل أوكييف، جيون أوبرلين، ونيكولا بيرسال، **مستقبل استخدام الطاقة**، ترجمة عائشة حمي، القاهرة، دار النيل العربية، 2011م. حيث انتلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها:

كيف يمكننا أن نصل إلى عالم تتواصل فيه مصادر الطاقة عبر الأجيال المتعاقبة دون الحاجة إلى البدء بسياسة تقر بأهمية الطاقة والأخذ في الإعتبار تفاوت نسب الكربون بين الدول وبين بعضها البعض وداخلها أيضا؟ وطرحت هذه الدراسة الفرضية التالية:

يؤدي إنتشار استخدام الهيدروكربونات في نظام توليد الكهرباء إلى تشويه النظم الطاقوية الحالية. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج هي أن الحصول على مزيج طاقي يتسم بالكافأة من شأنه الحد من التغيرات المناخية، ونتيجة أخرى أن العالم المتقدم - بوجه عام - والعالم النامي بالتبعية لا يملكان إطاراً محدداً فيما يختص بسياسة استخدام الطاقة، فالسياسة البيئية للدول لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعتبارات البيئية بقدر ما ترتبط بمتطلبات السياسية التنافسية لأسوق الطاقة.

وإن كان الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تحقيق مصالحه الطاقوية دون النظر للإعتبارات البيئية في الدول المغاربية فإن هذه الأخيرة تبذل مجهودات كبيرة في إطار البرامج والإصلاحات التشريعية التي تقوم بها بغية حوكمة سياساتها الطاقوية بما يحقق لها مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، فراستنا تسعى لتبیان الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي والمتمثل في تأمين إمداداته الطاقوية مع الحد من الهجرة البشرية القادمة من الدول المغاربية، وذلك بإلزام هذه الأخيرة التقيد بنود الإتفاقيات المبرمة في إطار الشراكة الأورومتوسطية و جعلها في تبعية تكنولوجية طاقوية تحت غطاء حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في دول جنوب المتوسط.

3- تقرير يمينة صاحب وأخرون، **كيف تقوم بإعداد خطة عمل الطاقة المستدامة في مدن جنوب المتوسط**، اللوكسمبورغ، مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية، 2014م.

تسعى هذه الدراسة لتقديم دليل إرشادي لدول جنوب المتوسط بغية تحقيق طاقة مستدامة، منطلقة من الإشكالية التالية: **كيف تقوم بإعداد خطة عمل الطاقة المستدامة؟** ووضعت مجموعة من الفرضيات أهمها:

يتسبب النمو السكاني والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في زيادة كل من الطلب على الطاقة وإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بهذا الطلب.

كما توصلت إلى مجموعة من النتائج من بينها أن دول هذه المنطقة تدعم أسعار الطاقة المحلية بشكل كبير مقارنة ببلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ما يجعل الطلب المتزايد على الطاقة مؤثراً بشكل كبير على الميزانيات الحكومية في المنطقة.

من بين نواقص هذه الدراسة هو عدم توضيح المبالغ المالية التي سيتم تخصيصها لإنجاز هذا المشروع، كما أنها لم تراعي حجم الاختلاف بين دول منتجة للطاقة مثل الجزائر ودول مستهلكة لها، ولم تشر في ذلك للتباين في إستهلاك الطاقة بل أشارت إلى المبادرات الوطنية في تلك الدول لتنفيذ سياسات الطاقة المستدامة والتخفيف من آثار التغير المناخي علماً أن دولة مثل المغرب تستورد 97 بالمائة من الموارد الطاقوية فهي لا تسهم بذلك القدر من الإنبعاثات الغازية الذي تم الإشارة له في هذا التقرير.

فدراستنا ستتعلق من هذه النواقص بهدف تبيان الجهود المحلية للدول المغاربية في حماية البيئة والحد من إنبعاثات الكربون وإن لم تكن مسبباً مباشراً لها، وتوضيح دور الطاقات المتعددة في تحقيق ذلك.

تبرير الخطة:

سعياً منا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من مدى صحة الفرضيات، تم تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاثة فصول فضلاً عن مقدمة و خاتمة على النحو التالي:

خصص الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي والنظري، حيث سنتناول في هذا الفصل ضبط وتحديد المفاهيم والنظريات ذات الصلة بحكومة السياسات الطاقوية والشراكة الأورومتوسطية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث يختص الأول بإبراز مفهوم الحكومة وخصائصها وأبعادها وفاعليها وصولاً إلى تحديد لمفهوم حوكمة السياسات الطاقوية.

المبحث الثاني سنتناول فيه مفهوم الشراكة الأورومتوسطية وبما في ذلك تعريف الشراكة و أهم المفاهيم ذات الصلة بها المتمثلة في مصطلح التعاون والتسيق، ثم سنتطرق للبرامج الطاقوية للشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثالث والأخير سنحاول من خلاله تبيان أهم المقاربات التي فسرت العلاقات الأوروبية المغاربية، وذلك من خلال التطرق للمقاربة الواقعية، ثم الليبرالية، فمقاربة التبعية.

الفصل الثاني من الدراسة والمعنون بالواقع الطاقوي المغاربي في ظل الشراكة الأورومتوسطية سنتناول فيه السياسات الطاقوية في الدول المغاربية بعد توقيع الشراكة الأورومتوسطية كمبث أول، أما في المبحث الثاني فستنطرق للاتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية في إطار ترشيد الطاقة، وفي المبحث الثالث و الأخير سنبين أثر حوكمة السياسات الطاقوية المغاربية على التنمية المستدامة فيها من خلال الحديث عن الإستراتيجيات الطاقوية في إطار الاقتصاد الأخضر بكل من تونس والمغرب.

الفصل الثالث والأخير سيكون دراسة حالة للجزائر، حيث يركز على تأثير التعاون الطاقوي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في ترشيد الموارد الطاقوية في الجزائر، عقلنة استخدام الطاقة، وكذا دوره في تطوير الطاقات المتتجدة في الجزائر من خلال ثلاث مباحث.

سيكون المبحث الأول بعنوان حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر، أما المبحث الثاني فسنوضح فيه إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على المجال الطاقوي في الجزائر، وفي الأخير مبحث ثالث نتحدث فيه عن السيناريوهات المستقبلية للشراكة الطاقوية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في الطاقات الأولية

وعلى رأسها الغاز الطبيعي، ومن حيث جهود تطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر وتأثير ذلك على مشروع السوق المتوسطية للكهرباء.

لنصل في الأخير إلى الخاتمة التي سنحاول فيها الإجابة عن إشكالية الدراسة، إختبار الفرضيات، ومن ثم التوصل لأهم النتائج.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

والنظري لحكومة السياسات الطاقوية

والسلطة للأوراق النقدية.

يختلف العديد من الخبراء والأكاديميين في صياغة مفهوم واحد محدد لمصطلح الحكومة، بحيث يتم ربطها غالباً بقطاع أو تخصص معين. وبدأ استخدام هذا المصطلح مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وذلك من قبل المنظمات الدولية بهدف تحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية بكفاءة وفعالية بعد قصور القطاع الحكومي في تلك الدول عن ذلك.

كما أدت التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في إطار الانفتاح الاقتصادي إلى بروز تكتلات دولية تسعى إلى تعزيز التعاون في جميع المجالات من أجل تحقيق مكاسب ومنافع مشتركة من خلال تبادل الإمكانيات والطاقات بين الدول الأعضاء.

في هذا الإطار تدرج الشراكة الأورومتوسطية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي ضمن بيان برشلونة سنة 1995م.

بحيث سنتناول في هذا الفصل ضبط وتحديد المفاهيم والنظريات ذات الصلة بحكومة السياسات الطاقوية والشراكة الأورومتوسطية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث يختص الأول بإبراز مفهوم الحكومة وخصائصها وأبعادها وفاعليها وصولاً إلى تحديد لمفهوم حوكمة السياسات الطاقوية.

أما المبحث الثاني فسنتناول فيه مفهوم الشراكة الأورومتوسطية وبما في ذلك تعريف الشراكة و أهم المفاهيم ذات الصلة بها المتمثلة في مصطلح التعاون والتنسيق، ثم سنتطرق للبرامج الطاقوية للشراكة الأورومتوسطية.

أما في المبحث الثالث والأخير سنحاول تبيان أهم النظريات التي فسرت العلاقات الأوروبية المغاربية، وذلك من خلال النظرية الواقعية، ثم الليبرالية، فنظرية التبعية.

المبحث الأول: مفهوم حكومة السياسات الطاقوية.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة.

يعتبر مفهوم الحكومة من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد، وعلى الرغم من شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف محدد له، كما أنه لم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها. بحيث يترجم مصطلح *Gouvernance* من اللغة الفرنسية و *Governance* من اللغة الإنجليزية إلى العديد من المصطلحات في اللغة العربية بحيث يتعدد بين الحكومة الجيدة، الحكومية، الحكمانية، الحكم الصالح، الحكم الراشد، الحكومة... الخ¹.

ويؤكد فاروق عفر عبد الحكيم أن مصطلح الحكومة هو الترجمة العربية المعتمدة لمصطلح *Governance* من مجمع اللغة العربية بالقاهرة بمصر في نشرته الصادرة سنة 2003م، وأنها ترجمة صحيحة مبني ومعنى، بحيث جاءت وفق الصياغة اللغوية لمحافظتها على الجذر، والوزن (ح.ك.م)².

لكن بالرغم من اختلاف هذه الصيغ إلا أن جميعها يشترك في خصائص معينة مثل: المسائلة، المحاسبة، التمكين، مكافحة الفساد^{*}، الشفافية والتزاهة... الخ. فلفظ الحكومة يشير إلى القيام بالحكم بمعنى واسع عن مفهوم الحكومة.

ويهدف هذا الحكم الواسع إلى تحقيق: العدالة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وذلك من خلال تقاسمها بين جميع القطاعات وبشكل متساوي، وتحقيق الشفافية وإعادة تحديد

¹ محمد طارق يوسف، *الحكومة أو الثورة*، ص 3، ملف محملاً بتاريخ 12/08/2015، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.acc4arab.com>

² علي بن محمد السوادي، "الحكومة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية تصوّر مقترن"؛ بحث مكمل لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية والتخطيط، السعودية، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، 2015)، ص 23.

*عرف تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2006م الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، أما موسوعة العلوم الاجتماعية فعرفته بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مصالح خاصة، بينما عرفه البنك الدولي على أنه دفع رشوة أو العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وقد اتفق المختصون على أن الفساد مصطلح يعبر عن الاعتداء على المال العام، في شكل ظاهرة يعانيها المجتمع، وهو يؤدي إلى تدهور الكفاءة، وتراجع التنافسية، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدن في الأجور، مما يدفع مرة أخرى إلى مزيد من الفساد ضمن إطار حافة الفساد المفرغة، لمزيد من التفاصيل انظر المرجع: عبد القادر خليل، "الحكومة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الفساد"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس والأربعون، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 90-91.

مجالات العمل والنشاط لكل من الفاعل الرسمي وغير الرسمية، فالحكومة الجيدة هي أكثر ارتباطاً وأكثر اتصالاً بالمجتمعات، بحيث تركز على توسيع المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات وإتاحة الفرص لجميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص، وذلك من خلال إدخال ميكانيزمات الخصخصة.

كما يشير هذا المصطلح إلى الكيفية التي تجعل المؤسسات أو المنظمات تتقدّم قراراتها، فهي العمليات التي توجه المنظمات، تسيطر عليها، وتخضعها للمساءلة لأنّ هيئات القطاع العام في جميع أنحاء العالم هي منظمة بشكل مختلف مع اختصاصات مختلفة، بحيث ليس هناك نموذج واحد للحكومة ينطبق على الجميع.¹

أولاً: تعريف الحكومة:

على الرغم من أن مفهوم الحكومة نوّقش على نطاقٍ واسع بين صانعي السياسات وخبراء والباحثين الأكاديميين، إلا أنه لا يوجد إجماع قوي على تعريف موحد للحكومة، بالرغم من الاتفاق على المبادئ المكونة لها، إلا أنه هناك اختلاف في المعايير.

فالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يشير للحكومة بمصطلح إدارة الحكم في تقريره لسنة 2007م ويعرفها بأنها: "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات، ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات الحركية التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، ومعالجة خلافاتهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم القانونية". أي يركز على المعايير السياسية.²

في حين البنك الدولي في تعريفه للحكومة سنة 1992 م فهو يركز على المعايير الاقتصادية، بحيث يعرفها بأنها: "الطريقة التي من خلالها تمارس السلطة في إدارة اقتصاد الدولة ومواردها الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية".³

¹ The institute of internal auditors, **supplemental guidance: the role of auditing in public sector governance**, USA, second edition, january 2012, p9, download on 15/03/2015, from the website: www.globaliua.org.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، تقرير عن الفساد والتنمية، نيويورك، ديسمبر 2008، ص 19.

³ محمد طارق يوسف، الحكومة أو الثورة، المرجع السابق الذكر، ص ص 4-5.

و في ما يخص التقرير المتعلق بالتنمية الإنسانية العربية لسنة 2002م فيربط الحكومة بالمعايير الإنسانية، ويعرفها بأنها: "الحكم الذي يعزز ويدعم رفاهية الإنسان و يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً".¹

ويحدد معهد البنك الدولي الحكومة بأنها: "العملية التي من خلالها يتم إبراز قدرة الحكومة على إدارة مواردها بشكل فعال وتنفيذ سياسات سليمة، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيها وكذا مراقبة نشاطات السلطة".²

أما عبد الكريم الكايد فيشير للحكومة بمصطلح الحكامة ويعرفها بأنها: "عملية تعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين والمقيمين وكيف يتم اتخاذ القرارات".³

وهناك من يعرف الحكومة بأنها: "مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو في وحدات القطاع العام".⁴

ومن خلال التعريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف إجرائي للحكومة بأنها:

عملية تكاميلية لإدارة شؤون الدولة بحيث يشترك في هذه العملية كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من منظمات وأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المهام لكل جهة.

فكلما أن كل الجهات تشارك في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها و في الرقابة والمحاسبة، فإن للحكومة دور إضافي يتمثل في لعب دور مهم في التنسيق بين مختلف الجهات.

¹ صلاح الدين أكريلان، الميثاق الجماعي الجديد -النظرية والتطبيق-أجهزة الجماعة السلطة المحلية- الجماعة والتنمية، الرباط، مطبع فيديبرانت، 2003، ص 107.

² Jan Wouters and Cedric Ryngaert, **Good Governance: Lessons from international organizations**, Belgium, K.U. Leuven Faculty of Law, Institute for International Law, Working Paper No 54, May 2004, P8.

³ زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، مصر، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 8.

⁴ محمد ياسين غادر، " محددات الحكومة ومعاييرها"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة لبنان، طرابلس، كلية إدارة الأعمال، 15-17 ديسمبر 2012، ص 13.

فالحكومة تعتمد في إطار تكريس المشاركة الفعالة على اتخاذ القرارات على ثلاثة مجموعات أساسية تعرف بمثلث الحكومة، وهي القطاع العام أو الحكومي، القطاع الخاص، و المجتمع المدني، بحيث يلعب هذا الأخير دورا رقابيا يسمح له بالمشاركة في التخطيط و تلبية حاجاته في الحصول على المعلومات ووسائل المشاركة في الإجراءات لاتخاذ قرارات طويلة المدى.

ولتطبيق الحكومة يتوجب توفر عنصريين هامين هما:

- مرااعاة الطبيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وشكل النظام السياسي لكل دولة عند التطبيق.
 - أن يتم تطبيق عناصر الحكمة بسلسلة متوازية ومتوازن.

يرى جاك بور جولت Bourgault jacques أن المظاهر الأساسية للحكومة تمثل في المظاهر المعاصرة التي تظهر من خلال:

إدراك مشروعية السلطة من طرف الشعب.

المشاركة في صنع القرار من كافة المستويات (مواطنين و نخب).

-خدمة الصالح العام من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة.

و مظاهر عملية تتبلور في:

الديمقراطية و مشاركة المجتمع المدني.

تحسين الفعالية و الكفاءة التنظيمية و التسخير العقلاني:

-الاستجابة و الشفافية.¹

¹ Jacques Bourgoult, **Les implications de la bonne gouvernance**, Bonne gouvernance : concepts et application, Bruxelle, Institut international des sciences administratifs, 1999, pp 173-189.

ثانياً: مبادئ الحكومة:

بصفة عامة تجلّى مبادئ الحكومة في:

-1 العدالة و سيادة القانون:

بحيث تتطلب الحكومة هيكل قانونية عادلة يتم فرضها بشكل نزيه، بحيث تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان، خصوصا حقوق الأقليات.

-2 المشاركة:

تعتبر المشاركة حجر الأساس في الحكومة، وتبدأ من عمل جميع أفراد المجتمع جنبا إلى جنب، و يمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل الأطراف المختلفة.

-3 التجاوب:

الحكومة تتطلب التجاوب مع متطلبات جميع الشرائح ضمن أنظمة وأطر زمنية مقبولة ومحددة.

-4 التوافق:

تفاوت وجهات النظر بين الأفراد وبؤثر بذلك عوامل متعددة مختلفة ومتتشابكة، تتطلب الحكومة الوسطية في التعامل مع المصالح المختلفة بحيث تؤدي إلى توافق أعم و أشمل لجميع الفئات المختلفة.

-5 الكفاءة والفعالية:

الحكومة تعني أن عمل المؤسسات في المجتمع والعمليات موجه لتحقيق احتياجات المجتمع، أما الكفاءة في منظور الحكومة فتعني الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

-6 الشفافية:

وتعني بأن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تطبق بأساليب تدرج ضمن إطار لوائح و تعليمات للقوانين والأنظمة، و تعني أيضا أن المعلومات متوفرة ومتاحة للأشخاص المتأثرين بالقرارات و مضمونتها.

7- المساءلة والمحاسبة:

المساءلة والمحاسبة هما عاملان مهمان ومؤثران في الحكومة، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الحكومية فقط بل يمتد أيضاً ليشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود الشفافية ووجود دولة قانون.

و نجد بعض الكتابات توظف مصطلح الحكومة الجيدة في مقابل الحكومة الفاسدة أو السيئة، وأن الحكومة تم تبنيها في القطاع العام كوسيلة لمحاربة الفساد والقضاء عليه بصورة كلية، و هناك من يشبه هذا الأخير بالوحش متعدد الرؤوس، بحيث هو متشعب يمس كل أجزاء النسيج الاجتماعي، بما يهدد الاستقرار السياسي، وبالتالي تعريض آفاق النمو الاقتصادي للخطر.¹

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة القطاع العام.

ظهر مفهوم حوكمة القطاع العام بشكل تطبيقي في نقاشات قادتها وزارة المالية الهولندية سنة 2000م، حيث عقدت عدداً من الاجتماعات وورشات العمل بهدف تفعيل دور حوكمة القطاع العام في هولندا، ومحاولة الإجابة عن ماهية هذا النوع من الحكومة وكيفية تطبيقها.

أولاً: تعريف حوكمة القطاع العام:

يعرف مصطلح حوكمة القطاع العام بأنه: " عملية تكريس تضافر الجهود من كافة القطاعات الحكومية لدرء حدوث الأزمات الإدارية التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال الحكومية وال العامة، وفقدان التحكم في النظام الإداري، وفقدان المسؤوليات عند حدوث خلل في تطبيق الأنظمة والمشاريع المختلفة، أو تشغيل العمليات العامة".²

كما يشير هذا المصطلح إلى " الترتيبات والممارسات التي تسمح لكيان تابع للقطاع العام بتحديد اتجاهه، وإدارة عملياته لتحقيق النتائج المتوقعة والوفاء بمساءلة التزاماته".³

¹ محمد غربي، "مفهوم الحكم الصالح بين مثالية الخطاب الدولي وإرهاصات الدولة في الجنوب" ، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية: سلسلة التدبير الاستراتيجي، العدد الخامس، المغرب، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2004، ص 14.

² محمد ياسين قادر، المرجع السابق الذكر، ص 14.

³ Douglas Yates, "enhancing the governance of Africa's oil sector", occasional paper , number 51, South Africa, South African institute of international affairs, november 2009, p 7.

و تشمل حوكمة القطاع العام على السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المنظمة الحكومية والتأكد من تحقيق أهدافها، وانجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسؤول، وتقييم عمل الحكومة في القطاع العام بمدى انجاز وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن مصداقية الحكومة أو العدالة في توفير الخدمات، ضمان السلوك المناسب والأخلاقي للمسؤولين الحكوميين، وذلك للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري.

ثانياً: مبادئ حوكمة القطاع العام:

يلعب القطاع العام دوراً رئيسياً في المجتمع، بحيث الحوكمة الفعالة في هذا القطاع من شأنها تشجيع اتخاذ أفضل القرارات وكفاءة استخدام الموارد وتعزيز المساءلة في إدارة تلك الموارد، بحيث هي تميّز بالتدقيق القوي الذي يوفر أهم الضغوط لتحسين أداء القطاع العام والتصدي للفساد.

و حدد معهد المدققين الداخليين الأمريكي The Institute of Internal Auditors في إرشادات المهنية الصادرة تحت عنوان "دور التدقيق في حوكمة القطاع العام"¹، المبادئ الأساسية لحوكمة القطاع العام كالتالي:

1- تحديد الاتجاه :Setting direction

حيث تعمل الحكومة بداية على وضع السياسات والاستراتيجيات الازمة لتوجيه السياسة العامة للدولة، وذلك من خلال الأهداف الوطنية العامة، القوانين، والأنظمة والإرشادات التشريعية، الخطط الاستراتيجية، الهيئات الرقابية أو اللجان التشريعية المعنية. ومن أجل تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات الحكومية، لابد من تخصيص الموارد المالية والبشرية لتنفيذ الأنشطة المطلوبة والتي عادة ما يكون مصراً عنها في الموازنة العامة للدولة.

بمعنى آخر فإن مبدأ تحديد الاتجاه يعني في النهاية "سيادة القانون"، ويوضع الإدارة العامة ضمن إطار سيادة القانون، يصبح مستخدمو النظام الحكومي أصحاب حقوق ويستطيعون المطالبة بالخدمات قانونياً ومساءلة موظفي الحكومة.

¹ International federation of accountants, **good governance in the public sector-consultation draft for an international framework**, New York, june 2013, p 11.

2- غرس الأخلاق :Instilling ethics

تتضمن الحكومة قيم أخلاقية وأهداف واستراتيجيات واضحة، قيادة كفؤة و نزيهة، و رقابة داخلية فاعلة. ولتعزيزها فإنه يجب وضع سياسات وإجراءات تحفز السلوك المنسجم مع أخلاقيات وقيم النزاهة للمؤسسة الحكومية، بحيث يتوجب وضع وفرض خطوط واضحة من المساعدة للوصول إلى ذلك، وهذا بتحميل الأشخاص مسؤولية أعمالهم وتحفيزهم على القيام بها بالشكل الصحيح.¹

3- الإشراف على النتائج :Overseeing results

بحيث حوكمة القطاع العام تتطلب إشرافاً مستمراً للتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات، وأن الأداء العام للحكومة قد لبى التوقعات والاحتياجات ضمن إطار القوانين والتشريعات والسياسات العامة حيز التنفيذ.

4- تقارير المساعدة :Accountability reporting

بما أن الحكومة تقوم بدورها كوكيل Agent في استخدام الموارد، وتتمتع بالسلطة لتحقيق وإنجاز الأهداف المطلوبة، فإنه يتوجب محاسبة الحكومة بشأن كيفية استخدام هذه الموارد، وما تم انجازه.

فحوكمة القطاع العام تتطلب رفع تقارير أداء وتقارير مالية دورية، والتأكد من صحتها ودقتها من قبل مدقق مستقل هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يجب تطبيق مبدأ المساعدة وفرض العقوبات بحق أي شخص استغل سلطاته وأساء استخدام الموارد لغير الغرض المنشود.

5- تصحيح المسار : Correcting course

عند اخفاق المؤسسة الحكومية في تحقيق أهدافها المالية أو الإجرائية، أو عند الكشف عن وجود مشاكل في إجراءات العمل أو هدر في الأموال، فإن نظام الحكومة لابد أن يحدد أسباب هذه المشاكل، ويضع الإجراءات التصحيحية المطلوبة، ومتابعتها للتأكد من أن هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية.

¹ خالد أروى النجداوي، نحو قطاع عام أكثر حاكمة: الحالة الأردنية، الأردن، مركز الرأي للدراسات، 2013، ص 2.

كما أن ملاحظات ووصيات المدققين والمراقبين تعتبر مدخلات هامة لحكومة القطاع العام، حيث تساعد الإدارة الحكومية في اتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة ومناسبة لمعالجة مواطن الضعف والقصور في الأداء.

في حين برنامج البنك الدولي لقياس جودة الحكم قدم ستة مبادئ لحكومة القطاع العام¹ وهي:

- **مؤشر المساعلة والصوت : Voice and Accountability**

هو مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكوماتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحرة.

- **مؤشر الاستقرار السياسي : Political stability**

هو تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بواسطة وسائل غير دستورية أو الوسائل العنيفة بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب.

- **مؤشر فاعلية الحكومة : Government effectiveness**

نقصد به تصورات حول نوعية أو جودة الخدمات العامة، نوعية الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة ببنال السياسات.

- **مؤشر الجودة التنظيمية : Regulatory quality**

هو تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة تؤدي لتعزيز تنمية القطاع الخاص.

- **مؤشر سيادة أو حكم القانون : Rule of law**

هو عبارة عن تصورات لمدى ثقة المتعاملين والتزامهم وفقا لقواعد المجتمع، وخاصة نوعية تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال انتشار الجريمة والعنف.

¹ Kaufmann Daniel, Kraay Aart and Mastruzzi Massimo, **Global economy and development, the world wide governance indicators : methodology and analytical issues**, brookings instituion, world bank, september 2010, p p 2-4, download on 15/03/2015, from the website : www.govindicators.org

- مؤشر مكافحة الفساد :Control of corruption

هو عبارة عن تصورات لمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل من الأشكال الصغيرة والكبيرة من الفساد، وخضوع الدولة لسيطرة النخب والمصالح الخاصة.

وبصفة عامة تتجلى المبادئ الأساسية لحكومة القطاع العام فيما يلي:

1-وظيفة الحكومة في القطاع العام هي التأكيد من أن الكيانات (المؤسسات الحكومية) تعمل من أجل المصلحة العامة في كل الأوقات.

2-التصرف في المصلحة العامة التي تتطلب القيم الأخلاقية، سيادة القانون، الانفتاح والمشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة أي المجتمع.

3-كما تتطلب حوكمة القطاع العام ما يلي:

-تحديد نتائج من حيث الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

-تحديد التدخلات اللازمة لتحسين تحقيق النتائج المرجوة.

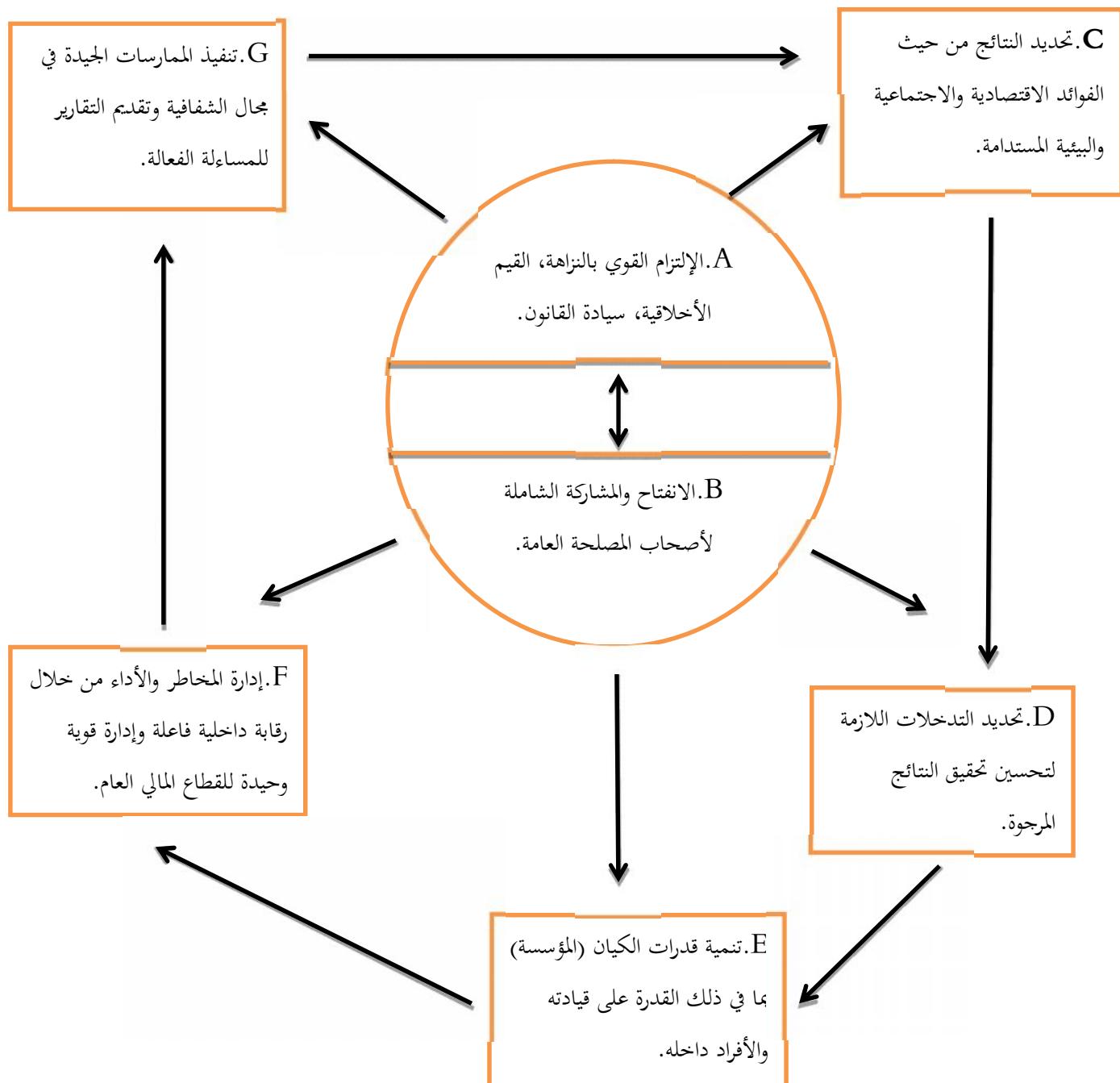
-تنمية قدرات الكيان (المنظمة أو المؤسسة الحكومية)، بما في ذلك القدرة على قيادتها والأفراد داخلها.

إدارة المخاطر والأداء من خلال رقابة داخلية فاعلة وإدارة قوية جيدة للقطاع المالي العام، وتطبيق الممارسات الجيدة في مجال الشفافية والمساءلة الفعالة.¹

والشكل التالي يوضح العلاقات بين مجموعة المبادئ الأساسية لحكومة القطاع العام التي تعمل في خدمة المصلحة العامة، ك الآتي:

¹ International federation of accountants, good governance in the public sector-consultation draft for an international framework, op cit, p 11.

الشكل رقم 1: العلاقات بين المبادئ الأساسية لحكومة القطاع العام.



Source: International federation of accountants, **good governance in the public sector-consultation**, ibid, p 12.

الإطار المفاهيمي والنظري لحكومة القطاع العام والنتائج للأوراق الموسعة.

يفسر لنا هذا الشكل العلاقات القائمة بين المبادئ الأساسية لحكومة القطاع العام، حيث أن ترتيبات الحكومة وممارستها في القطاع العام صممت لتوفير رؤية للنتائج بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة، تطوير المؤسسات من خلال تنمية قدرات القيادة، الحكومة، ومشاركة فعالة لأصحاب المصلحة العامة من برلمان و مجتمع مدني بما يتواافق ومتطلبات السياسة الداخلية للدولة، التشريعات المعمول بها وكذا توقعات الشعب من الإنفتاح والنزاهة والشفافية.

ثالثاً: أهداف حوكمة القطاع العام:

يحدد مكتب التدقيق الوطني الأسترالي¹ أهداف حوكمة القطاع العام فيما يلي:

1-الأداء:

يقصد به التنفيذ الناجح للبرامج و الخدمات الحكومية، بما يساهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد.

2-المساءلة:

تعني توفير رؤية للنتائج لقيادة الحكومة، البرلمان، و المجتمع بما يتواافق والنصوص التشريعية المعمول بها، وكذا توقعات الشعب أو الجمهور من الإنفتاح والشفافية والنزاهة.

3-الشفافية:

تعتبر من المفاهيم الحديثة في الحكومة، والتي يجب على الإدارة الوعية الأخذ بها لما لها من أهمية، ونقصد بها التخلص عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة.

4-المسؤولية:

تهدف حوكمة القطاع العام إلى رفع الحس بالمسؤولية، وأن يتصرف كل طرف بدرجة عالية من الأخلاق المهنية، كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للموظفين الحكوميين وتشجع التعاون بين القطاع العام والخاص بما يهدف إلى توفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

¹ The Australian National Audit Office, **Public sector governance strengthening performance through good governance, better practice guide**, Australia, june 2014, p 7.

رابعاً: معايير حوكمة مؤسسات القطاع العام:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999م مجموعة من المعايير¹ هي:

- التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة.

- اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية أي تأكيد فعالية المراقبة الداخلية.

- المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك، مساهم الدولة، أو الأفراد).

- العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية في كافة إدارات الدولة.

- الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي).

- مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة.

خامساً: محددات حوكمة القطاع العام:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحكومة المؤسسات القطاع العام من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما:

1-المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين مكافحة الفساد ومنع الممارسات الاحتكارية)، وكفاءة القطاع العام المالي أي البنوك في توفير التمويل اللازم للمشروعات، وكفاءة الهيئات الرقابية في احكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع.

وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

¹ محمد ياسين غادر، المرجع السابق الذكر، ص ص 13-18

2-المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافقها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.¹

المطلب الثالث: تعريف حوكمة السياسات الطاقوية.

أولاً: تعريف حوكمة القطاع الطاقوي:

تعرف حوكمة القطاع الطاقوي بأنها: "هي نظام صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة باستغلال موارد النفط والغاز للأمة، يشمل التنظيم الهيكلى والهرمي للقطاع، وعمليات صنع القرار والاتصال، والسياسات والأهداف التي تحكم نشاطها وتنظم تلك الأنشطة بما يضمن أمن طاقة الدولة".*

ويمكن تقسيم فواعل حوكمة القطاع الطاقوي إلى ثلاثة مجموعات وهي:

-**الدولة/ الحكومة:** وتشمل الجهات الفاعلة في الدولة وهي السلطة التنفيذية، الوزارات، البنك الوطني، السلطات المحلية، والوسائل القانونية.

-**الشعب/المجتمع المدني:** حيث تتيح مشاركة المجتمع المدني في عمليات التخطيط والترخيص على المستوى المحلي اختيار أكثر مشروعات الطاقة المتعددة فائدة من الناحية الاجتماعية.

-**المستثمرين/المستغلين:** تتضمن هذه المجموعة الشركة الوطنية للنفط أو الطاقة، شركات القطاع الخاص، شركات النفط أو الطاقة الدولية أو الأجنبية، والمؤسسات المالية.²

¹ محمد ياسين غادر، نفس المرجع، ص ص 16-17.

*يعنى ضمنا حرية الحصول على امدادات مضمونة من الطاقة (النفط، الغاز،الخ)، فأمن الطاقة يشكل مصلحة وطنية وعنصر أساسيا من عناصر الأمن الاقتصادي، ومن الترتيبات الأخرى لتعزيز أمن الطاقة، الحد من الاعتماد على مصادر الطاقة الأجنبية بتطوير الإمدادات المحلية، وضمان عدم المبالغة في الاعتماد على مصدر واحد للتزويد بأي شكل من أشكال الطاقة. (معلومات أكثر

عد للمرجع: بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص 161).

² Glada Lahm and others, **Good governance of the national petroleum sector**, London, the Chatharan house document, may 2009, p5.

وcameت الوكالة الدولية للطاقة بوضع مؤشر التنمية الطاقوي، لقياس مدى تقدم الدول في استخدام مصادر الطاقة الحديثة^{*}، ودرجة التوسيع في الاستهلاك النهائي، بحيث يتميز هذا المؤشر بكونه يشمل الجوانب الكمية والنوعية لاستهلاك الطاقة، ويتم حسابه على ضوء مؤشر التنمية الإنسانية من خلال ثلاثة مقاييس هي:

-استهلاك الفرد من الطاقة التجارية.

-نسبة الطاقة التجارية من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة.

-نسبة السكان الذين وصلتهم الطاقة الكهربائية.

وتنتمل أطر حوكمة القطاع الطاقوي في ثلاثة أركان هي:

1 الشفافية و إدارة الإيرادات Transparency and revenue management

2- البيئة Environment: وتنتمل في تحسين عملية التقييم البيئي وكذا إدارة المخاطر البيئية والمجتمعية، وإدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وكذا توسيع الاستشارة العامة والافصاح.¹

3-تنمية المجتمع Community development

ثانياً: تعريف حوكمة السياسات الطاقوية:

يمكن أن نستشف تعريفاً إجرائياً لحكومة السياسات الطاقوية بعد كل ما تم التطرق إليه حول الحكومة بأنها:

مجموع أدوات السياسة العامة والإجراءات الفعالة التي تنظم الاستخدام الكفاء والعقلاني للطاقة، و تعمل على ترشيد السياسة الطاقوية العامة وحسن إدارة قطاع الطاقة والاعتماد أكثر على الطاقات

*نقسم مصادر الطاقة الى: (1) الوقود الأحفوري الناضب والذي يشمل الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي ورماد القطران (tar sands) والحجر الزيتي (oil shale) و(2) مصادر الطاقة المتتجدة أو الحديثة التي تشمل الطاقة الكهرومائية وتلك التي تستحصل من الشمس والرياح والكتلة الحيوية (biomass) والحرارة الجوفية (geothermal energy).

¹ Alba Mayerga Eleodoro, **petroleum governance initiative assessment of environmental governance and management systems in oil producing countries**, 3 march 2009, p 2, download on 20/03/2015, from the website : www.world bank.org

المتجدة، وكذا الاهتمام بالتنمية المستدامة على المدى البعيد في إطار من الشفافية والمصداقية والانفتاح على القطاع الخاص، بما يضمن تحقيق الكفاءة الطاقوية^{*} والأمن الطاقوي للدولة^{**}، وكذا تحقيق متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية، بما يؤدي إلى ضمان طاقة مستدامة و استقرار اقتصادي ومنه سياسي للدولة.

المبحث الثاني: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة.

أولاً: تعريف الشراكة Partenariat :

1-تعريف الشراكة لغة:

هي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركاً أي وقعت بينهما شراكة، وتعني إختلاط النصبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر. وفي معجم المعاني الجامع تعرف الشراكة على أنها علاقة تقوم على التعاون وتبادل المصالح في شتى المجالات بين كيانين.¹

*تعرف الكفاءة الطاقوية energy efficiency بأنها استخدام طاقة أقل لتقديم نفس الخدمة.

**الأمن الطاقوي للدولة هو سعي كل دولة إلى تأمين إمداد ملائم بالطاقة، ويشمل تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة، والعمل على تطوير التكنولوجيا ونشرها، وتسخير البنية التحتية الكافية لتوليد الطاقة وتخزينها ونقلها، وتأمين العقود القابلة للتنفيذ، والاستفادة من الطاقة بأسعار معقولة لمجتمع أو مجموعات عامة من المجتمع. انظر المرجع: الهيئة الحكومية الدولية المنعية بتغير المناخ، تقرير حول مصادر الطاقة المتجدة والتحقيق من آثار تغير المناخ ملخص لصناعي السياسات، منشورات جامعة كامبريدج، 2011، ص

167

وهناك من يعرفه بأنه: الاتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة بأقل تكلفة اجتماعية وأقل تقلبات في الأسعار، لمزيد من التفاصيل انظر المرجع: خديجة عرفه محمد، أمن الطاقة وأثره الاستراتيجية، الرياض، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 61.

¹ معجم المعاني الجامع، معنى شراكة، تم التصفح بتاريخ: 25/09/2015، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9>

2-تعريف الشراكة إصطلاحا:

تعرف ماري جوزيف سوستر الشراكة بأنها: " حالة تأمل فيها أن يجعل إمكانية خلق بين المشاركين المتعاونين علاقة متميزة ترتكز على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط و الطويل، بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين المتعاونين."¹

أما جون توشكوز Jeans Touscoz فيرى أن الشراكة: "عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين طرفين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسسي الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة."²

وهناك من يعرف الشراكة على أنها: "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقاً لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية".³

و انطلاقاً من هذه التعريفات نضع تعريف إجرائي للشراكة بأنها:

تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، أو استراتيجي أو سياسي؛ حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر الازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلاً عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة ويكون شاملًا لعدة مجالات.

¹ سلوى محمد مرسي، "المشاركة الأورو-عربية مالها و ما عليها وسبل تفعيلها"، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأورو-عربية، الجزائر 8-9 ماي 2004، ص.3.

² نصیر العرباوي، "مستقبل الشراكة العربية الأورو-متوسطية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد السابع عشر، جامعة سطيف 2، سبتمبر 2013، تم التصفح بتاريخ: 2015/09/25، من الموقع الإلكتروني: <http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=770>

³ محمد جمال الدين مظلوم، "حو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)"، مداخلة مقدمة في ملتقى الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 5-3 فبراير 2013، ص.5.

ثانياً: خصائص الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، وتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص منها:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لابد من الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفيها أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.¹

كما تعد الشراكة أعلى مرحلة من مراحل العلاقة بين مختلف الناس حيث تجمعهم أهداف مشتركة، وتميزها مجموعة من الخصائص التالية: التعاون على المدى الطويل، تقاسم المسؤولية، الالتزام المتبادل والمساواة والتبادلية، المبادئ الأساسية لمبدأ المعاملة بالمثل، المسؤلية صنع القرار المشترك والاحترام والثقة والشفافية والاستدامة.

وفقاً لبرينكرهوف فالمساواة في صنع القرار والتأثير المتبادل هي الخصائص الرئيسية التي تميز الشراكة.²

المطلب الثاني: تعريف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأدواتها.

أولاً: تعريف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

تعرف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بأنها: "هي عبارة عن اتفاقيات مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، والدول المتوسطية كل على حدة من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية - المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص، وتحقيق أهداف ومبادئ عملية برشلونة بشكل عام".

¹ محمد جمال الدين مظلوم، المرجع نفسه، ص.6.

² Fiona bailey, Anne M. Dolan, **the meaning of partnership in development: lessons for development education, policy and practice: a development education review**, Belfast: center for global education, Vol. 13, autumn 2011, p p 33-34.

ويعكس هذا التعريف وجود مجموعة من العناصر التالية¹:

- إن اتفاقيات الشراكة هي اتفاقيات مكتوبة.
- إن أطراف الشراكة هي الدول المتوسطية والدول الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر منظمة دولية إقليمية.
- إن موضوع اتفاقيات الشراكة يتمشى ومبادئ إعلان برشلونة، الذي يؤكد بدوره على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

كلمة أورو- متوسطية توحى بتواجد شطرين فيها وهذا يعني أن هناك شراكة تقام بين دول الإتحاد الأوروبي هذا ما يدل عليه إسم الأورو، أما الشطر الثاني المتوسطية فيعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط مما يعني هذا أن ثمة مشروع شراكة، قائمة بين الإتحاد الأوروبي ممثلاً للضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي وهي الدول الجنوبية.

يرى ناصف حتى أن الشراكة الأورو-متوسطية: " هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريباً إلى أند قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة"².

ثانياً: البرامج الطاقوية للشراكة الأورو-متوسطية.

في سنة 2007م، قام وزراء الدول الأورو-متوسطية خلال اجتماع لهم في قبرص بالتوقيع على خطة عمل 2008-2013م لأولوية التعاون للدول الأورو-متوسطية في مجال الطاقة، والتي تركز على ضرورة إضفاء آمنة للطاقة عبر شبكات ترابط أفضل وتكامل إقليمي متزايد.

ووضمت خطة العمل ثلاثة جوانب ذات أولوية³:

¹ مصطفى عبد الله خشيم، "اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، ليبيا، طرابلس، الجامعة المغاربية التابعة لاتحاد المغرب العربي، 2009، ص 48-49.

² نصيف حتى، "المأذق العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد مائتين وخمسة عشر، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 1996، ص 94.

³ مركز معلومات الجوار الأوروبي، التعاون الأورو-متوسطي في مجال الطاقة: العمل معاً من أجل طاقة آمنة ومستدامة، تم التصفح بتاريخ: 18/01/2015، من الموقع الإلكتروني: http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=290

- ضمان تحسين التوافق بين أسواق الطاقة والتشريع والسعى نحو تكامل أسواق الطاقة في المنطقة الأورومتوسطية.
- تعزيز التنمية المستدامة في قطاع الطاقة.
- تطوير مبادرات ذات الاهتمام المشترك في المجالات الأساسية، مثل توسيع البنية التحتية، تمويل الاستثمار والبحث والتنمية.

و يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل عدد من المشاريع الإقليمية التي تهدف إلى إنشاء سوق أورومتوسطية متكاملة للطاقة والتي تتمثل فيما يلي:

1- خطة الطاقة الشمسية في حوض المتوسط :MSP

تم اعتماد هذا المشروع في قمة باريس بفرنسا في 13 جويلية 2008م، ويهدف إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة المتجدد في المنطقة كما يساهم في تطوير "سوق أورومتوسطية متكاملة للكهرباء الخضراء".

يسعى إلى نشر أنظمة الطاقة المستدامة على نطاق أوسع بما فيها أنظمة الطاقة الشمسية والهوانية والأنظمة التي تقوم على مصادر الطاقة المتجدد الأخرى مع ضمان كفاءة استخدام الطاقة وتحقيق وفرة في الطاقة في المنطقة.

ويشمل ذلك النتائج والأنشطة التي تسهم في تطوير خطة الطاقة الشمسية وتنفيذها.

كما يستهدف الحصول على 20 جيجاواط من القدرة الإنتاجية للطاقة المتجدد بحلول سنة 2020م.¹

2- مبادرة التعاون الأورو متوسطي في مجال الطاقة (ميد إميب) :Medemip

هي مشروع إقليمي تم تبنيه للفترة 2007-2013م²، يمثل منصة للحوار بشأن سياسة التعاون وتبادل الخبرات في مجال الطاقة، وتم تخصيص حوالي 4,3 مليون يورو لهذا المشروع.

¹ مركز معلومات الجوار الأوروبي، التعاون الأورو متوسطي في مجال الطاقة: العمل معاً من أجل طاقة آمنة ومستدامة، المرجع نفسه.

² التعاون في مجال الطاقة، تم التصفح بتاريخ: 24/12/2014م، من الموقع الإلكتروني: <http://www.medemip.eu>

يهدف إلى تعزيز اندماج أسواق الطاقة في المنطقة الأورومتوسطية وتشجيع تعزيز أمن التزود والإمدادات، ويدعم نقل المعرفة حول القضايا ذات الصلة بالطاقة المتعددة وتشجيع استعمالها في البلدان المتوسطية الشريكة.

كما يشجع إصلاح قطاع الطاقة في البلدان المتوسطية مع التحول الهادئ نحو طاقة نظيفة ومستدامة ومساعدتها على الحوار داخلها وبينها من أجل تحقيق أهداف التقارب والإنسجام بين سياساتها في مجال الطاقة وتوحيد أطر العمل المؤسستي والتشريعي، كما يشجع المشروع نقل التكنولوجيا وتطوير السوق¹.

3- برنامج ميد ريج 2:

هو برنامج طاقوي أورومتوسطي يهدف إلى تعزيز التعاون بين هيأكل تنظيم قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي ونظيراتها في الدول المتوسطية الشريكة خلال الفترة 2010-2013م، بميزانية مقدرة بأكثر من 1 مليون يورو.

ويركز على دعم الدول المتوسطية في إقامة هيأكل مستقلة للطاقة، وإقامة شبكة لتبادل المعلومات والمساعدة بين هيأكل التنظيمية في قطاع الطاقة في الدول المتوسطية الشريكة. ويدعم نقل المعرفة وتوقيع مذكرة تفاهم وتوصيات في شأن أدنى الكفاءات والمتطلبات المفترضة في هيأكل التنظيم الأورومتوسطية لاستكمال تصميم هيأكل بما يخدم أهداف تشجيع الاستثمار.

ينتج عن دوره في:

- تسهيل تبادل المعلومات والمقاريات المنسقة بين الاتحاد الأوروبي والهيأكل التنظيمية في الدول المتوسطية الشريكة.

- دعم الدول المتوسطية الشريكة في إقامة هيأكل مستقلة في قطاع الطاقة وتطوير قدراتها.

- دعم نقل المعرفة وتعزيز شبكة هيأكل تنظيم الطاقة الأورومتوسطية.²

¹ التعاون في مجال الطاقة، المرجع نفسه.

² مركز معلومات الجوار الأوروبي، ميد ريج 2: الأطر القانونية و التنظيمية لقطاع الطاقة، تم التصفح بتاريخ: 18/01/2015، من الموقع الإلكتروني: http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=345&id_type=10&lang_id=470

4-مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط :CES-MED

هو مشروع أوروبي يموله الاتحاد الأوروبي يسعى لدعم جهود السلطات المحلية في بلدان جنوب المتوسط الشريكة في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة^{*} من أجل استجابة أكثر فعالية إزاء تحديات السياسات المستدامة خلال الفترة 2012-2017م، بميزانية مقدرة ب 4,4 مليون يورو.¹

يهدف هذا المشروع إلى تطوير قدرات السلطات المحلية في المنطقة على صياغة وتنفيذ السياسات المحلية المستدامة، مثل تلك التي ينطوي عليها الانضمام إلى ميثاق رؤساء البلديات، وكذا إلى مواجهة تحديات التنمية الحضرية والطاقة المستدامة في دول جنوب البحر المتوسط، بحيث تأتي سكان جنوب المتوسط يعيشون في تجمعات حضرية تتركز حول المناطق الساحلية.

و تواجه غالبية مدن جنوب المتوسط مجموعة متشابهة من التحديات المتعلقة بالتنمية العمرانية وإمدادات الطاقة والإدارة البيئية، خاصة فيما يتعلق بإدارة المياه والنفايات خاصة. وذلك من خلال زيادة تنوعية السكان المحليين فيما يتعلق بالسياسات المحلية المستدامة، والتوسع في استخدام السياسات المستدامة على المستوى المحلي، مثل حلول الطاقة المتجدد وتدابير كفاءة الطاقة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكذلك إدارة كفوفة للمياه والنفايات، وسائل النقل العام صديقة للبيئة، وما إلى ذلك.²

*تعتبر آلية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة باسم "إنبي Enpi" هي الآلية المالية الرئيسية التي تقدم من خلالها المساعدة المالية إلى دول الشراكة في سياسة الجوار الأوروبي، حلت منذ جانفي 2007 محل آلية "ميدا" التي كانت تدعم الشراكة الأورومتوسطية وألية "باتاكيس" لدول الجوار الشرقية بالإضافة إلى الآليات المالية الأخرى. الهدف منها كان تقديم مساعدة مجتمعية للتنمية في مجال الإرث والرخاء وحسن الجوار بمشاركة الاتحاد الأوروبي ودول ومناطق الشراكة و تشجيع جهود دول الشراكة التي تهدف لتعزيز الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتساوية خلال الفترة 2007-2013م بميزانية قدرها 12 مليار يورو، ثم حلت مكانها الآلية الأوروبية للجوار "ENI" كآلية تسعى إلى تحقيق مزيد من التقدم في العلاقات والأهداف، و تشجيع التنمية، والحد من الفقر، والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي الداخلي، والتنمية الريفية والتعاون الطاقوي، والعمل لمواجهة التغير المناخي والكوارث، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الواسع النطاق على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والجوار فضلا عن التعاون عبر الحدود. و يبلغ تمويلها أكثر من 15 مليار يورو مخصصة للفترة 2014-2020م.

¹مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط، تم التصفح بتاريخ: 24/12/2014م، من الموقع الإلكتروني:

[med.eu/ar](http://ces-med.eu/ar)

²نفس المرجع.

ثالثاً: صيغ الشراكة الأورومتوسطية:

الشراكة الأورومتوسطية تشمل على صيغتين للتعاون هما:

-1 الصيغة الثانية:

يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثانوي مع كل دولة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتقاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.

والجدول التالي يوضح سنة توقيع كل من تونس والمغرب والجزائر على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية (اتفاقية برشلونة سنة 1995م)، وسنة دخولها حيز النفاذ لكل دولة.

* الجدول رقم 01: مفاوضات عضوية الدول المغاربية للشراكة الأورومتوسطية.

الدول المغاربية	اختتام مفاوضات التوقيع على اتفاقية برشلونة	التوقيع على إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية	دخول الاتفاقية حيز النفاذ
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
الجزائر	ديسمبر 2001	أפרيل 2002	سبتمبر 2005

*الجدول من إعداد الطالب.

من خلال تحلينا لهذا الجدول نستنتج أن تونس أثبتت مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1995م تلتها المغرب في نوفمبر 1995م، ثم الجزائر في أكتوبر 2001م، وجرت مراسيم توقيع هذه الاتفاقيات في جويلية 1995م بالنسبة لتونس، وفي فيفري 1996م بالنسبة للمغرب، وفي أبريل 2002م بالنسبة للجزائر، ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في مارس 1998م بالنسبة لتونس، ومارس 2000م بالنسبة للمغرب، وتأخرت اتفاقيات الشراكة مع الجزائر ودخلت حيز النفاذ في سبتمبر 2005م.¹

بحيث هذا التأخر مرده مجموعة من الأسباب، السياسية منها، والأمنية، والإقتصادية. فالجزائر كانت تمر بأزمة أمنية في فترة التسعينات ترجمتها العشيرة السوداء، كما كان اقتصادها يعني من اختلالات هيكلية وبصدد تطبيق برامج البنك الدولي المتمثلة في التعديل الهيكلية، كما تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية لتحقيق التنمية والخروج من دائرة الصدمة النفطية لسنة 1986م التي كانت قد مست كل الجوانب التنموية في الجزائر.

وقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، خصوصا الدول المغاربية وهي رؤية حاولت إحداث نقله نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من ثلاثة زوايا:

-الزاوية الأولى: تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.

-الزاوية الثانية: وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين، الاتحاد الأوروبي من جهة ككتلة والآخر الدول المغاربية منفردة.

-الزاوية الثالثة: تحويل هذه العلاقة من اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن و الثقافة والمجتمع، إلى الأمور التقنية والفنية.

¹ جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد تسعة عشر، الجزائر، جامعة سطيف 2، ديسمبر 2014، ص ص 5-2.

وفي هذا الإطار حدد إعلان برشلونة ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة وهي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.¹

2- الصيغة الإقليمية: يشمل الحوار الإقليمي التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج و المشاريع.

ويهدف البعد الإقليمي للشراكة الأورومتوسطية إلى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء المتوسطيين.

- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكملاً للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.

- تعزيز التعاون جنوب-جنوب، أي التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أينما يكون ذلك مناسباً.

- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية، أو توافق المعايير.

المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالشراكة.

أولاً: مفهوم التعاون:

1- تعريف التعاون :Cooperation

يعتبر من أكبر المصطلحات المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية والسياسية، حيث عادة ما يتم اللجوء إليه في عملية وصف الاتصالات والتقاربيات الاقتصادية والسياسية بين دولتين أو أكثر سواء في إطار إقليمي معين (تعاون إقليمي*) أو على مستوى منظمة عالمية معينة.

¹ جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، نفس المرجع، ص 3.

* برزت في الأدبيات السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مفاهيم جديدة احتلت مساحة واسعة من اهتمامات الباحثين في القضايا الدولية والإقليمية، ومن بينها مفهوم التعاون الإقليمي الذي ينصب بالدرجة الأولى على تناول التفاعلات التعاونية بين عدد من الدول في منطقة جغرافية معينة، تتميز بخصائص وسمات تدفعها إلى التعاون وهي القرب الجغرافي، التوافق الثقافي والسياسي والاجتماعي، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل، إقامة منظمات مؤسسية وتسويتها بالطرق السلمية، وتتوفر الإدارة السياسية للوحدات السياسية كعنصر هام في ترسیخ التعاون الإقليمي واستمرار ديمومته وزيادة فعاليته مثل تجربة الاتحاد الأوروبي، أنظر المرجع: ناظم عبد الواحد الجاسور، *موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية*، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص 195.

-تعريف التعاون لغة:

من فعل تعاون، يتعاون، تعاوناً، أي آزر وساعد، مؤازرة ومساعدة في معجم المعاني الجامع، وتعرف جل القواميس العربية، والتعاون مشتق من العون، وعاون فلان على الأمر، أي ساعده.¹

-تعريف التعاون إصطلاحاً:

يعرف متعب بن عبد الله السندي التعاون على أنه: "التضافر المشترك بين شخصين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم".

كما يشير له أيضاً بأنه: "تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهد المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة، سواء عالمياً أو إقليمياً أو على المستوى الوطني للدول المشاركة".²

أما التعاون كنظام أو كمذهب اقتصادي واجتماعي فيقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد يقيمون مشاريعاً اقتصادياً مشتركة ويديرونها بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم الاقتصادي كمنتجين أو كمستهلكين.³

بصفة عامة يعرف التعاون على أنه:

تلك العلاقة السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية القائمة بين دولتين أو أكثر في نشاطات مختلفة كالنشاط الانتاجي أو الاستخراجي أو الخدمي، حيث يقوم كل طرف بالاسهام بتصنيف من العناصر الازمة لقيام هذه العلاقة التعاونية.

¹ معجم المعاني الجامع، معنى تعاون، تم التصفح بتاريخ: 25/09/2015، من الموقع الإلكتروني:

[/http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86](http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86)

² متعب بن عبد الله السندي، "التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية وأثره في تحقيق العدالة"، (بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص السياسة الجنائية ، السعودية، 2011)، ص ص 9-10.

³ عبد الوهاب الكيالي وأخرون، *موسوعة السياسة*، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الخامسة، 2009، ص 764.

2- خصائص وأهداف التعاون:

- خاصية التقارب والتفاهم المشترك.

- خاصية الحركية.

- خاصية إلقاء أهداف المتعاملين.

ثانياً: مفهوم التنسيق:

1- تعريف التنسيق لغة:

يعرفه لسان العرب بأنه مشتق من نسق ويعرف كلمة نسق بمعنى الاستواء فنقول نسق الكلام إذا

عطف بعضه على بعض.¹

أما قاموس المعاني فقد عرف التنسيق بأنه مشتق من مصدر نسق، وتنسيق متبادل أي ترتيب من طرفين اثنين.²

2- تعريف التنسيق إصطلاحاً:

يعرف كل من جيمس مووني وآلان رايلى James Mooney and Alan Reiley التنسيق على أنه:

"تحقيق العمل الجماعي ووحدة العمل والتصرف في اتجاه هدف محدد ومتافق عليه ويشيران إلى أن التنسيق يعني البداية والنهاية لكل جهد منظم، ثم يكونان أكثر تحديداً لوظيفة التنسيق وموقعه في العملية الإدارية عندما يؤكدان على أن التنسيق يعتبر المبدأ الأول للإدارة وأن بقية المبادئ الأخرى تعتبر مساعدة أو مشتقة منه".³

¹ جمال الدين محمد، ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، 1977، ص 179.

² قاموس المعاني، تنسيق، تم التصفح بتاريخ: 25/09/2015، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82>

³ مؤيد السالم، نظرية المنظمة: مدخل وعمليات، بغداد، مطبعة شفيق، 1988، ص 92.

و يعرفه البعض على أنه: "تنظيم الجهود الجماعية بغرض توحيدها وتوجيهها نحو هدف مشترك وضمان تفاعل الوظائف والقوى التي يتكون منها المشروع في أجزاءه المختلفة الشكل والذي يحقق أهداف المشروع بأقل تضارب أو ازدواج الجهود، وأعلى درجة من الفعالية".¹

في حين البعض الآخر يعرف التنسيق بأنه: "الترتيب المنظم لجهود الجماعة للوصول إلى وحدة العمل من أجل تحقيق هدف محدد".²

بصفة عامة يعرف التنسيق بأنه:

عبارة تستخدم للدلالة على قيام اثنين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات بتوحيد جهودهم وبشكل رسمي، وذلك بتنظيمها وتوجيهها نحو هدف واحد مشترك بالنسبة للأفراد، أما المنظمات فربط أجزاء من برامجها لسد الاحتياجات المشتركة فيما بينها من غير الانتقاد من استقلالية أي منها، وقد تتخذ هذه الاتفاقية الصفة التعاقدية.

¹ صلاح الشنوانى، التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال، الإسكندرية، مؤسسة الجامعة، 1987، ص 56.

² محمد مختار عثمان، مبادئ علم الإدارة العامة، ليبيا، بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، 1991، ص 201.

المبحث الثالث: أهم المقاربات المفسرة للعلاقات الأوروبية- المغاربية.

تكتسب البلدان العربية لجنوب المتوسط أهمية خاصة في سياسات دول الاتحاد الأوروبي لأسباب عديدة تتراوح بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة، مروراً بالتاريخ الذي شهد حالات مذوجة في العلاقات الأوروبية- العربية، وسيتم تفسير العلاقات بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي وفق ثلاثة مقاربات هي الواقعية، الليبرالية، ومقاربة التبعية.

المطلب الأول: المقاربة الواقعية المفسرة للسياسة الأوروبية تجاه الدول المغاربية.

لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية، وهذا كرد فعل على أطروحات المثاليين في تفسير العلاقات الدولية، والمنظور الواقعي ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية التقليدية والواقعية البنوية أو النسقية أو الجديدة (النيوواقعية)، وقد تناولت إطارات تفسيرياً الواقع السياسة الدولية.

فالواقعية هي التعامل مع العالم كما هو والتفكير في المصلحة بغض النظر عن المسئolas الأخلاقية والإبيولوجية، بحيث ينظر للإنسان باعتباره أناني الطبع، ويسعى للقوة باستمرار، والدول هي مجموعة الأفراد، وكل منها يعمل بطريقة منفردة لتحقيق مصالحه القومية، كما أن الدولة كدولة تصراع من أجل مصالحها وتوازن القوة وأن الأخلاق في السياسة تقاس بنتائج الأفعال، فكل عمل يحقق نتيجة جيدة للدولة بهذا المنظور ، فهو عمل أخلاقي.¹ التحول الذي شهدته المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة، أدى إلى تعزيز الوجود الأمريكي فيها من خلال طرح مشاريع اقتصادية - سياسية حل النزاعات والصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط تناسب مع المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة إحياء التقارب الأوروبي- العربي^{*} في إطار

¹ جاسم سلطان، *الجغرافيا والحلم العربي* القاسم: جيوبيوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا، لبنان، بيروت، دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013، ص 43-44.

*تجسد التقارب الأوروبي- العربي سابقاً في مبادرة الحوار العربي الأوروبي التي انطلقت سنة 1975م، وامتدت لسنوات دون التوصل إلى النتائج المرجوة من الجانب العربي، إذ أخفق هذا الأخير في التأثير على أوروبا بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، وانحياز الطرف الأوروبي إلى جانب إسرائيل، في حين إنسطاع الأوروبيون النجاح في مسعاهم الاقتصادي المتمثل في استمرار تزويدهم بالنفط العربي بشروط تضمن مصالحهم كدول مستهلكة للطاقة. معلومات أكثر أنظر المرجع: أمين سمير وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2001، ص 147.

أوسع وأشمل تمثل في الشراكة الأورومتوسطية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

بحيث أن الفلسفة التي تبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في الشراكة بغية رفع مستوى الأعضاء الأكثرين قدمًا، يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي وفق المقاربة الواقعية، بغية احتواء الآثار الإجتماعية السلبية في الدول المتوسطية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.

كما أن الانفجار السكاني الذي كانت تعاني منه دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط، وما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية، فراراً من الفقر والبطالة وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل دولهم الأصلية، من شأنه تهديد الاستقرار الاقتصادي والنمو الديموغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى هذه الأخيرة لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب، ضف إلى ذلك السعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية ومحاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية، ورغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.¹

دول الاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م، تمكن من وضع الركائز الأساسية لسياساتها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تشكل امتداد للحوار الأوروبي العربي^{*} الذي انطلق في السبعينيات من القرن العشرين.

فقد ارتكزت هذه السياسات على البعد الاقتصادي كهدف استراتيجي لإعادة نفوذها إليها، وساعدتها على القيام بدور سياسي فيها، وخاصة في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية - بما فيها الدول

¹ بونيفو، برنارد وآخرون، "الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003"، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر، 14-15 جانفي 2004، القاهرة، مكتبة الإسكندرية، مركز البحث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 2005، ص 36-37.

*الملاحظ أن ما سمي الحوار العربي الأوروبي بين الجماعة الأوروبية والجامعة العربية في تلك الفترة لم يكن حواراً وإنما نوع من المفاوضات، بسبب غياب أي مرجع إلى الدولة مع أنها فاعل أساسى في العلاقات الدولية، كما رأى ذلك موريس فلوري بأن الحوار يكون بين دولتين فقط، وكذا غياب الأساس القانونية للحوار بين قطبين متخاصمين، فالحوار لم يكن إلا في فترة معينة حصلت فيها كل إمكانيات وقدرات الدول العربية بعد سنة 1973م، إلا أنها لم تستطع الإستمرارية في الحفاظ على تلك القدرة، وبالتالي عادت المراكز غير متكافئة ومتعادلة. للمزيد من المعلومات أنظر المرجع: خضر ديسار، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة جوزيف عبد الله، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 131.

المغاربية- التي تحولت من مجرد حوار إلى القيام بعقد اتفاقيات مع دول الاتحاد الأوروبي، وكذا الحد من التوسيع الأمريكي في هذه المنطقة الجيوستراتيجية التي تعتبر المجال الحيوي لبعض الدول الأوروبية، وبلورة سياسة اقتصادية موحدة تجاه منطقة جنوب المتوسط كرد فعل على مؤتمري الدار البيضاء سنة 1994م وعمان سنة 1995م الاقتصاديين المندرجين في إطار المشروع الأمريكي المعروف بمشروع الشرق الأوسطي الجديد.¹

فالشراكة الأورومتوسطية جاءت لتعبر عن القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في مواجهة جيرانه في جنوب المتوسط، وضعفه الإستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث صمم المشروع الأورومتوسطي في سياق انعقاد قمة مدريد واتفاقيات أوسلو التي رسمت معالم السلام بين إسرائيل والعرب تحت جناح أمريكي، فجاءت الاستراتيجية الأوروبية مكملة لل استراتيجية الولائية المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

بحيث تم استغلال الظرف الدولي لغرض إدماج إسرائيل في المنطقة وفرض شروط التعاون بين أوروبا والدول العربية بتعاون من نفس القبيل بين هذه الأخيرة وإسرائيل، بحيث إلغاء الهوية العربية القومية واستبدالها بهوية جديدة تضاف لها دولاً غير عربية.*

إلا أن الاهتمام بالمنطقة المغاربية على مستوى الشراكة الأورومتوسطية والتعاون الاستراتيجي حديث العهد، فقد شهدت علاقات التعاون الاقتصادي بين أوروبا والدول العربية حالات من الصعود والجمود نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية.

في سنة 1990م تبنت فرنسا مبادرة دبلوماسية جديدة لإحياء بعض جوانب الحوار الأوروبي العربي وخاصة بين الدول الأوروبية وبلدان الاتحاد المغاربي، إذ دعا فرنسوا ميتيران الرئيس الفرنسي السابق إلى إحياء فكرة منتدى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربية، التي أدت إلى إنشاء مجموعة الحوار خمسة + خمسة (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، مالطا، و الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا)، والتي عقدت أول لقاء لها في نفس السنة بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة المتوسطية

¹ صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 222.

* عمل الاتحاد الأوروبي على تفضيل تسمية دول متوسطية على دول عربية انكارا للطبيعة العربية للدول المغاربية، حتى يسمح له ذلك بالتملص من تعقيد علاقاته بالعالم العربي لاسيما قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذا تجنباً لمضايقése الطرف الأمريكي في هذا المجال الذي اعتبره مجالاً خاصاً به.

وبخاصة في الدول المغاربية، إلا أن أزمة لوكاري التي نشبت بين ليبيا ودول غربية أخرى من بينها فرنسا، إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى تعطيل الحوار بين دول المنتدى وبخاصة بعد فرض الحظر الجوي على ليبيا.

عقد مؤتمر القمة لقادة دول الاتحاد الأوروبي في 11 ديسمبر 1994 بمدينة آسن الألمانية، أدى إلى إتخاذ قرار بتنشيط سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية، الأمر الذي نجم عنه الدعوة إلى عقد مؤتمر للحوار الأوروبي - المتوسطي في برشلونة، بحيث تجمع الدول الأوروبية والدول العربية وبافي دول الجوار في المنطقة في الشراكة.*

فأوروبا تعتبر المنطقة المتوسطية إطاراً جيو حضارياً جرت وتجري داخله علاقات تبادل وتصادم حضارات وثقافات، وتتنافس فيها الاستراتيجيات والسياسات الدولية بهدف تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.¹

وكذا توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر استتاباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عملاً من أعمق خطط أوروبا الكبرى، إلا وهي الارتفاع إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصادياً وتقنياً وسياسياً وثقافياً.

وأخيراً الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دوراً فعالاً للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتمنى من دون إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صمم خصيصاً لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.*

*مشروع الشراكة الأورومتوسطية بدأ بأفكار تاريخية وفكورية منذ بداية السبعينيات، ومن أهم النظريات التي تناولت المشروع هي نظرية المؤرخ الفرنسي فرناند براندل صاحب مدرسة الحوليات التاريخية، والذي اعتبر المنطقة إطاراً جيو حضاري يجب الاستفادة منه في علاقات التعاون والتبادل بين أوروبا والمنطقة العربية وهي تشكل البداية الحقيقة.

¹أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 193-194.

*بقاء الولايات المتحدة الأمريكية خارج المشاريع الأوروبية المتوسطية كان الهدف الاستراتيجي لسياسات الاتحاد الأوروبي، من أجل إعادة تفعيل دوره على الصعيدين الإقليمي والدولي، بحيث العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تضمنتها وثيقة برشلونة، مكنت دول الاتحاد الأوروبي من طرح مفهومها للشراكة الأورومتوسطية، بما يتاسب مع المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية لأوروبا.

فالاتحاد الأوروبي يسعى لتقوية اقتصاد دوله بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التافسية في مواجهتها إدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى. و التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه. ضف إلى ذلك أهم دافع إلى وهو الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.¹

وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب الفلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تعكس على معدلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني، خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها.²

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية المفسرة للعلاقات الأوروبية المغاربية.

تعتبر النظرية الليبرالية من النظريات المنشأة^{*} التي لا تكتفي بتفسير والعمل على فهم واقع العلاقات الدولية فحسب ولكنها تعمل أيضا على تشكيل واقع دولي جديد أكثر سلما وأقل حربا.

فالنظرية الليبرالية^{**}، كما أنها تتطرق من منظور يحمل القيم الليبرالية العقلانية والفردانية والمبادئ الدستوري والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة، فإنها ترى أيضا أن هذه القيم إذا انتشرت داخل الدول فستصبح قادرة على إنشاء وضع دولي جديد يسوده السلام، كما أن رأسمالية السوق تشجع على رفاهية الجميع من خلال توزيع أكفاء للموارد النادرة، وهو ما يعبر عنه بمقوله " الديمقراطيات لا تتحارب"، أي أنه عن طريق الديمقراطية والتجارة الحرة يمكن تحقيق السلام العالمي والقضاء على الحروب.

فالليبرالية تشدد على مفهوم التعاون والتكميل في العلاقات الدولية، وأن الدول هي أقرب إلى حالة الاعتماد المتبادل، كما ركزت على أهمية الفواعل غير الدولانية كالمنظمات الدولية.

¹ الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 189.

² كر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، سلسلة دراسات عالمية، العدد إثنين وعشرون، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص 08.

* ويقسم بعض المنظرين نظريات العلاقات الدولية إلى نظريات مفسرة ونظريات منشأة، حيث تسعى النظريات المفسرة إلى فهم السياسات الدولية عن طريق فهم الفاعلين والعمليات والمواقف. بينما ترى النظريات المنشأة أن تحليل الأشكال المختلفة للنظر إلى العلاقات الدولية لا تعكس العالم كالمرأة ولكن تساعد في تشكيل هذا العالم.

* يتمحور مفهوم الليبرالية أكثر حول "الفرد" صاحب القيمة بحد ذاته، يجب� إحترامه، بعض النظر إلى دياناته أو مذهبها، أو حتى مقعده السياسي، وقد عرفها لالاند بأنها فلسفة اقتصادية وسياسية تؤكد على الحرية والمساواة واتاحة الفرص.

في حين الدول أصبحت أكثر اهتماما بقضايا التطور التقني والإقتصادي، مما يؤدي إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون والتكامل بين الدول.

انطلاقا من منظور النظرية الليبرالية فقد شكل مؤتمر برشلونة سنة 1995م أول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي لأساس شراكة شاملة مع الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط^{*}، بحيث كانت فرنسا تقود التيار التعاوني مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط داخل الاتحاد الأوروبي، في مقابل التيار الذي كانت تقوده ألمانيا وبريطانيا للتوجه نحو دول أوروبا الشرقية.

الاتحاد الأوروبي أدرك منذ سنة 1993م أنه حان الوقت لتبني علاقات تعاونية أكثر واقعية وجرأة مع الدول الجنوبية للمتوسط لتحقيق أهداف تتدخل فيها المرامي مباشرة (بناء فضاء أوروبي متوسطي للرخاء الاقتصادي والاجتماعي)، فقام بتبنيمبادرة تعاونية مع الدول العربية الواقعة جنوب المتوسط من خلال مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية (مسار برشلونة سنة 1995)، ثم مبادرة الحوار الأوروبي، ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط^{**}.

وكان الهدف من ذلك إدخال تعاون شامل قائم على ثلاثة رزم هي: الرزمة السياسية والأمنية، والرزمة الاقتصادية والمالية، والرزمة الثقافية والاجتماعية.¹

عكس مشروع الشراكة الأوروبية متوسطية ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية الأوروبية في إطار التطورات الدولية التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة.

*تميزت السياسة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين بمنح الإمكانيات التجارية ودعم التعاون المالي لدفع عجلة النمو الاقتصادي فيها، وتقليل الفجوة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن تلك السياسات فشلت، فقادت دول الاتحاد الأوروبي باستحداث سياسة جديدة تمكن الدول المتوسطية من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية ممثلة في مبادرات من أجل دفع التعاون خلال الفترة 1993-1995م وممثلة في مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي ومنتدى دول المتوسط خمسة + خمسة ومنتدى اثنى عشر + خمسة (أي 12 دولة للاتحاد الأوروبي قبل انضمام النمسا والسويد وفنلندا سنة 1994م والدول المغاربية).

* تبني الاتحاد الأوروبي في فيفري من سنة 2007م المبادرة الفرنسية التي سميت الاتحاد المتوسطي وعرفت فيما بعد بالاتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس التي عقدت في 13 جويلية من سنة 2008م، واعتبر اتحاد مشاريع يهدف إلى تنفيذ ستة مشاريع ذات أولوية يفترض أنها تشجع التكامل الإقليمي، وهي: طرق رئيسية برية وبحرية، إزالة التلوث، الطاقة المتعددة خصوصا الطاقة الشمسية، حماية المدنين، والتعاون في مجال الأعمال والأبحاث.

¹أحمد سعيد نوفل وآخرون، **الداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-208.

حيث أن المشروع الأوروبي المتوسطي كان ينادي بالتعديدية الحزبية والديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتأكيد ضرورة إلتزام الدول المتوسطية بمبادئ وقواعد القانون الدولي، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية في تعزيز الاستقرار الإقليمي في الدول المغاربية، وبناء مؤسسات إقليمية وفرعية مشتركة مع شركائه المتوسطيين^{*}، بغية دعم نموهم الاقتصادي والتنموي بهدف تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات العربية والأوروبية، وكذا تعزيز التقارب بين الدول العربية، كون أن تجزئة المنطقة العربية سيؤدي إلى عرقلة التعاون الأورو-عربي وسيشكل عائقاً للاستثمارات الأوروبية فيها.

وتبني نظام السوق والفلسفة النيوليبرالية التي تدعو إلى حرية تنقل رؤوس الأموال والبضائع -لكن تمنع تنقل الأشخاص-، وكذا ترقية المجتمع المدني، بحيث خطاب للاتحاد الأوروبي في التقرير السنوي لبرنامج ميدا سنة 1999 جاء فيه:

"إن الشراكة الأورو-متوسطية التي رأت النور في مؤتمر وزراء خارجية البلدان الأورو-متوسطية الذي انعقد في لشبونة في نوفمبر 1995، هي أهم مبادرة في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين ضفتي المتوسط".¹

كما جاء خطاب آخر من أحد كبار المسؤولين الأوروبيين عن المشروع الأورو-متوسطي يقول فيه كالتالي:

"حددت الشراكة الأورو-متوسطية التي بدأت في مؤتمر برشلونة سنة 1995 لنفسها سياسة ذات أهداف طموحة وبعيدة المدى، وهي تميز عن السياسات المتوسطية السابقة للاتحاد الأوروبي، التي كانت تركز على التعاون من أجل التنمية أكثر من الشراكة على قدم المساواة، ويعود الاهتمام المتزايد للاتحاد الأوروبي بغير أنه المباشرين في الجنوب بدءاً من إعلان برشلونة، لما يمثله هؤلاء الجيران من صالح استراتيجية له.... والأهداف الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية هي: خلق منطقة يسودها السلام والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، بناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر تدريجياً بين الاتحاد الأوروبي وشركائه

* عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً، وبشكل مستدام ومتوازن، ومكافحة الفقر ويساعد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

¹ مصطفى عبد الله خشيم، "البيئة العالمية للإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول النامية: دراسة وصفية - تحليلية مقارنة"، مجلة دراسات، العدد السابع، 2006، ص ص 31-39.

الإطار المناعي والنظري لحكومة السياسات الطاقوية والتراث الأوروبي متوسطية.

المتوسطيين وفيما بين هؤلاء الشركاء، مع توفير دعم مالي من الاتحاد لتسهيل عملية التحول الاقتصادي، ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا التحول، ورفع مستوى الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتعزيز قيام مجتمع مدني مزدهر عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي، وتنمية الموارد البشرية، ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.¹

من خلال هذا الخطاب يتبيّن أهداف مؤتمر برشلونة التي تدعو إلى انتهاج سياسة متوسطية ذات توجّه كليٍ ترابطي يحترم التوازن في المجالات المختلفة والربط بين الأوجه الثلاثة في إطار سياسة متكاملة تعترف بأنه لا يمكن مواجهة المشاكل الاقتصادية والثقافية والأمنية كل على حدا.¹

أما في إطار تشجيع التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في مجال الطاقة، فقد تم الموافقة سنة 1998 على العمل على مسائل الطاقة لأحد أوجه التعاون الأوروبي-متوسطي متضمنا الأولويات التالية:

1-ضمان وأمن إمدادات الطاقة.

2-تنافسية قطاع صناعة الطاقة.

3-الحماية البيئية والتنمية المستدامة.

كما قام وزراء الدول الأوروبي-متوسطية خلال اجتماع لهم في قبرص سنة 2007م بالتوقيع على خطة عمل 2008-2013م لأولوية التعاون بين الدول الأوروبي-متوسطية في مجال الطاقة، والتي ركزت على ضرورة ضمان إمدادات آمنة للطاقة عبر شبكات ترابط أفضل وتكامل إقليمي متزايد.

بحيث ضمت هذه الخطة ثلاثة جوانب ذات أولوية:

1-ضمان تحسين التوافق بين أسواق الطاقة والتشريع والسعى نحو تكامل أسواق الطاقة في المنطقة الأوروبي-متوسطية.

2-تعزيز التنمية المستدامة في قطاع الطاقة.

¹ عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية المتوسطية استراتيجية شراكة أم توظيف"، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الخامس، مركز البصيرة للدراسة والاستشرافات، جوان 2008، ص 67.

3- تطوير مبادرات ذات الاهتمام المشترك في المجالات الأساسية مثل توسيع البنية التحتية، تمويل الاستثمار والبحث والتنمية.¹

بصفة عامة دول الاتحاد الأوروبي من خلال تعزيز شراكتها مع الدول المغاربية المنتجة للطاقة منها والمستوردة، تسعى إلى تحقيق أهداف سياساتها الطاقوية، بما يضمن ليس فقط مصالح أوروبا وإنما تحقيق تنمية مستدامة وعوائد اقتصادية للدول الشريك، وكذا تحقيق أهداف بيئية متمثلة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة كإستراتيجية طاقوية أوروبية لآفاق سنة 2020م.²

المطلب الثالث: مقاربة التبعية المفسرة للعلاقات الأوروبية المغاربية.

يقدم أنديري جندر فرانك أحد منظري مدرسة التبعية^{*} أن مفهوماً جديداً يتضمن فكرة (الدولة المركز - الدولة المحيط)، وذلك في سياق الطرح حول "تطور التخلف"، حيث تعتبر الدول المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي دولة المركز ، في حين الدول المختلفة مثل الدول المغاربية دولة المحيط.

وبحسب راؤول برييش، فإن بلدان المركز تتمتع ببناء اقتصادي وسياسي متجانس وهي قادرة على استيعاب مختلف التطورات والمتغيرات والتكيف معها، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للدول الواقعة في المحيط فهي عاجزة مؤسساتياً وتنظيمياً عن التكيف الإيجابي³.

المتبوع لمحور الشراكة الأوروبي المتوسطية يرى مدى حجم التفاوت بين أطرافه، حيث يلعب الاتحاد الأوروبي دور المركزي في صياغة النصوص التشريعية والتنظيمية لمؤتمر برشلونة، في حين يقتصر

¹ مركز معلومات الجوار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي: التعاون الأوروبي في مجال الطاقة، ديسمبر 2013، ص 3، ملف محمل بتاريخ 2015/11/15، من الموقع الإلكتروني: www.enpi-info.eu

² Commission Européenne, La politique énergétique de l'UE : s'investir avec des partenaires au-delà de nos frontières, Bruxelles, 7 septembre 2011, p 21.

*نظرية التبعية هي إمتداد للفكر الماركسي، حيث تكسر العلاقات و التفاعلات الدولية المتعلقة بالخلف، والتقم في العالم وفقاً لتقسيم دولي قائم على الصراع بين الشمال و الجنوب، أي بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول المختلفة أي دول العالم الثالث. ومن أهم منظري هذه النظرية دوس سانتوس، يوهان غاتلونغ، آرثر لويس، شارل بيتهاليم، سمير أمين، وأخرون.

أما التبعية كمفهوم فهي من أهم المصطلحات المستخدمة في مجال العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، تكسر العلاقة بين اقتصاديين يتسع أحدهما على حساب الآخر و يكون تطور الثاني تابعاً لتطور الأول، كما هي علاقة استغلال و علاقة غير متكافئة بين دولتين أو أكثر.

³ السعيد لوصيف، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2009-2010)، ص 29.

دور دول جنوب المتوسط والدول المغاربية على التصديق عليها فقط. كما أن معظم المؤتمرات الكبرى والمنتديات واجتماعات العمل عقدت في الدول الأوروبية، ومثلت بروكسل العاصمة الاقتصادية والمركز الحقيقي العصبي للشراكة، أما برشلونة فتعتبر العاصمة الرمزية.

فالأتحاد الأوروبي هو الذي يقرر بواسطة كبار موظفيه وخبرائه، أولويات النشاط وطرائق التمويل، في حين تقوم بلدان جنوب المتوسط بعد ذلك بالتنفيذ في الموقع. و هو صاحب القرار في اختيار شركائه المتوسطيين فمثلا نجد النرويج تقرب من القطب الشمالي تشارك في أوروميد بحكم عضويتها في الاتحاد الأوروبي في حين لا تشارك موريتانيا العضو في الاتحاد المغاربي ولا ليبيا بدعوة أن موريتانية دولة أطلسية ولبيبا معزولة.

بالإضافة إلى أن الدول المغاربية تفاوضت بشأن شروط شراكتها مع الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد، بحيث التعديدية تعمل في اتجاه واحد. حيث يمثل الاتحاد جماعة قوية مفتوحة ذات استراتيجية دولية مشتركة، تواجه تكوينات وطنية ضعيفة غير متحدة ومتنافسة أحيانا فيما بينها في بعض القطاعات مثل الزراعة أو السياحة كنتاج لسيطرة الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية من خلال الوثائق الرسمية للشراكة.

كما تتسم الاقتصاديات المغاربية، وفق هذا المنظور ببنعيتها لأوروبا، حيث إن معظم صادرات وواردات الدول المغاربية تتم مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام، والدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص.

بل فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأهم لمعظم الدول المغاربية، كون العلاقات التجارية المغاربية-الأوروبية تعكس، إلى حد كبير، السياق التاريخي الاستعماري، وبالتالي جعل فرنسا الشريك التجاري الأكبر لتونس، والمغرب، والجزائر.¹

بصفة عامة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية غير متوازنة بحكم أن كل دولة مغاربية تفاوضت بشأن شروط شراكتها مع الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد، وهذا الأخير يسير وفق استراتيجية مشتركة بهدف تحقيق منه الطاقوي وتأمين إمداداته الطاقوية وإن كان ما زال يعني من تبعية طاقوية شديدة للخارج لاسيما في مجال الغاز الطبيعي، أما الدول المغاربية فتمثل تكوينات وطنية ضعيفة

¹ مصطفى عبد الله خشيم، "الاتفاقيات الشراكة الأورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص 71.

غير متحدة ومتافسة أحياناً فيما بينها تسعى لتحقيق التنمية وإن كان ذلك مقابل التنازل عن بعض حقوقها، من خلال تبني برامج طاقوية أوروبية تخدم في الأساس المصلحة الاقتصادية والأمنية لهذه الأجيال.

خلاصة الفصل:

على الرغم من انتشار استخدام مصطلح الحكومة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات، كالاقتصاد والسياسة، إلا أنه لم يتبلور تعريف محدد للحكومة على الرغم من الاتفاق على المبادئ المكونة لها. ويقوم المفهوم الأساسي للحكومة على أساس تغيير الأوضاع نتيجة للتوسيع الكبير في حجم المجتمعات، والتنوع الكبير في احتياجات الأفراد والمنظمات، الأمر الذي أدى إلى عجز الحكومات عن إدارة شؤون دولها بمفردها.

لذلك كان لا بد من إشراك الجهات غير الحكومية، مثل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، في إدارة شؤون الدولة بالطريقة التي يشتراك فيها الدولة والمجتمع.

أما الحكومة الرشيدة، فتشمل العديد من العناصر للديمقراطية كالمشاركة و الانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي.

في حين يظهر جلياً مدى التناقض الكبير بين المشروع الأمريكي والفكير الأوروبي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقة جنوب المتوسط. فالولايات المتحدة تفرد منذ حرب الخليج الثانية بتزعيم حركة السلام ووضع المشاريع لإعادة ترتيب المنطقة وفق معايير النظام الجديد الذي تتزعمه.

وحتى بداية التسعينيات، بدت المحاولات الرامية إلى إقامة حوار جماعي على الصعيد المتوسطي متعددة وقادرة في معظم الأحيان على إصدار إعلانات مشتركة حول الأمن والتعاون في المنطقة، ثم جرت تحولات مهمة على أكثر من صعيد أدت إلى ظهور عوامل حسمت تردد الاتحاد الأوروبي وساعدته على بلورة سياسة متوسطة شاملة، كما أتاح انهيار الاتحاد السوفيتي فرصه عودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية، بعد أن كانت منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وتبقى قضية تسوية سليمة للصراع العربي - الإسرائيلي عقبة كبيرة تحول دائماً دون تطوير التعاون الأوروبي-متوسطي.

الفصل الثاني: الواقع الطافوي

المغاري في نظر السرالة الأوروبي من سطبة

الواقع الطاقي المغاربي في خلل الشراكة الأورو-متوسطية.

تمثل الشراكة الأورو-مغاربية جزءا هاما من المشروع الأوروبي المتوسطي، كون الدول المغاربية تعتبر كتلة هامة في حوض المتوسط، لما تتميز به من خصائص ومميزات اقتصادية واجتماعية هامة، ولهذا جاء التعاون الاقتصادي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية الهدف إلى احتواء الدول المغاربية في سياسة الاتحاد الأوروبي التوسعية، وإدارة أزماتها بشكل يساعد الاتحاد الأوروبي على تقليص الهوة المتواجدة بين الطرفين والوصول إلى مستويات متقاربة نسبيا من التنمية.

وبعد تعauen الطاقة جزءا مركزا في الشراكة الأورو-مغاربية، التي ترکز على عدد من الأولويات الرئيسية كالعمل نحو تحقيق التكامل الكهربائي الأورو-متوسطي وأسوق الغاز؛ تزايد تأمين وأمان إمدادات الطاقة؛ وكذا تعزيز روابط الطاقة بين الشمال والجنوب بما في ذلك تعزيز الطاقات المتجددة، وسيتم استثناء ليبيا وموريتانيا والجزائر من الدراسة في هذا الفصل، كون ليبيا لم توقع بعد على اتفاقية الشراكة بالرغم من أنها دولة متوسطية في حين موريتانيا بالرغم من كونها دولة مغاربية إلا أنها دولة أطلسية وليس متوسطية ما يجعلنا نستثنوها من الدراسة، أما الجزائر فسيتم التطرق إليها لاحقا كدراسة حالة في الفصل الثالث.

وسنتناول في هذا الفصل السياسات الطاقوية في الدول المغاربية بعد توقيع الشراكة الأورو-متوسطية كمبحث أول، أما في المبحث الثاني فسنtrack للإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية في إطار ترشيد الطاقة، وفي الأخير سنبين أثر حوكمة السياسات الطاقوية المغاربية على التنمية المستدامة فيها.

المبحث الأول: السياسات الطاقوية في الدول المغاربية بعد التوقيع على الشراكة الأورو-متوسطية.

على الرغم من كون مساهمة الطاقة المتتجدة في إجمالي امدادات الطاقة مازال صغيراً للغاية، فإن هناك زيادة هامة في مصادر الطاقة المتتجدة في الدول المغاربية خلال العقد الماضي. حيث أدى ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري وانخفاض تكلفة تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى زيادة القدرة الإنتاجية في تلك الدول خاصة مع استخدام المصادر الحديثة للطاقة المتتجدة.

المطلب الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي المسير للقطاع الطاقي في تونس.

تخضع حماية البيئة في تونس إلى ترسانة قانونية هامة تعكس من جهة، الإرادة السياسية والحرىصة على معالجة القضايا المتعلقة بالتصريف في الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى إلتزام الدولة على الاستعمال الرشيد المستدام لإرث أجيال المستقبل. وفي إطار حوكمة سياساتها الطاقوية، قامت بإصدار مجموعة من القوانين من بينها:

-**قانون التحكم في الطاقة رقم 2005/82 المؤرخ في سنة 2005م** يتعلق بإحداث نظام التحكم في الطاقة في تونس.

-**قانون إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة رقم 2005/106 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005م** يتعلق بقانون المالية لسنة 2006م وينص على إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة في تونس.¹

-**قانون التحكم في الطاقة رقم 2004/72 المؤرخ في 02 أوت 2004م** والمتعلق بالتحكم في الطاقة تم تنفيذه بالقانون رقم 2009/07 المؤرخ في 09 فيفري 2009م بهدف ترشيد استعمال استخدام الطاقة والنهوض بالطاقات المتتجدة في كافة القطاعات في تونس.²

-**قانون إنتاج الكهرباء من الطاقات المتتجدة رقم 2015/12** المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتتجدة في تونس، تم إصدار هذا القانون في 11 ماي 2015م لتمكين الخواص من إنتاج الكهرباء من الطاقات المتتجدة إما لغرض الاستهلاك المحلي أو بهدف التصدير، وذلك مع المحافظة على الدور

¹ أمانة المجلس الوزاري العربي للطاقة، "دليل الطاقة المتتجدة وكفاءة الطاقة في الدول العربية"، تقرير إدارة الطاقة لجامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، 2013، ص 57.

² نفس المرجع، ص 62.

الواقع الطارئ للمغاربي في تحمل المرأة الدور ومسؤوليتها.

المحوري التي تلعبه الشركة التونسية للكهرباء والغاز^{*} في هذا المجال سواء على مستوى الانتاج أو التوزيع والنقل أو على مستوى التصرف في المنظومة الكهربائية بصفة عامة.¹

كما تم سن مجموعة من القوانين المتعلقة بحماية البيئة مثل القانون رقم 96/41 المؤرخ في 10 جوان 1996، و المتعلق بالنفايات والتخلص منها والنصوص التطبيقية لتنفيذها، والقانون رقم 2007/34 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلق بجودة الهواء.²

و قصد تنفيذ سياساتها في المجال البيئي، عملت تونس منذ سنة 1988 على إحداث مؤسسات جديدة وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي المعتمد لحماية البيئة وترشيد مواردها الطبيعية، بحيث إلى جانب إنشاء الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة سنة 1985، قامت بإنشاء مجموعة من الهيئات منها:

1- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة:

تم إحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة بموجب الأمر رقم 1993/2061 المؤرخ في 11 أكتوبر 1993 وذلك بعد مرور سنتين على إحداث وزارة البيئة، باعتبارها هيئة للتشاور والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في التنمية الوطنية والمعترف بأنشطتها المختلفة الرامية إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية و التكامل المتاغم للإنسان في بيئته.

وتعتبر هذه اللجنة بمثابة الهيئة العليا لتصور المقاربة الشاملة للتنمية المستدامة في تونس، ووضع التوجهات الاستراتيجية للدولة في هذا المجال، والمهام على تنفيذ مختلف البرامج التي تم وضعها، وتهدف إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية. أوكلت لها بدرجة أولى مهمة إعداد وتنفيذ خطة عمل وطنية للتنمية المستدامة.

* شرعت الدولة التونسية مباشرة بعد إستقلالها ومنذ أوائل السبعينات في تأمين قطاع الكهرباء وذلك بإحداث الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى المرسوم رقم 08/08 المؤرخ في 3 أبريل 1962 وإسنادها بصفة حصرية مهمة إنتاج الكهرباء ونقله وتوزيعه وتصديره.

¹ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 يتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، العدد ثماني وثلاثين، 12 ماي 2015، ص 1243.

² وزارة البيئة والتنمية المستدامة بتونس، التنمية المستدامة، تم التصفح بتاريخ: 16/01/2016، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=23&L=2#.VliipVK2zeQ>

و ذلك من خلال إعداد خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة للقرن الواحد والعشرين والمعروفة باسم "الأجندा 21 الوطنية"، هذه الوثيقة التي تم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1995م.¹

2- المجلس الأعلى للعناية بالبيئة والتصريف المستدام في الموارد الطبيعية:

تم إسْتَحْدَاثُ هَذَا الْمَجْلِسِ فِي 01 دِيْسِمْبِر 2010 م بِمَقْضِي الْأَمْرِ رَقْم 3080/2010 عَوْضًا عَنِ الْجَنْهَةِ الْوَطَّانِيَّةِ لِلْتَّنْمِيَّةِ الْمُسْتَدَامَةِ الْمُنْشَأَةِ سَنَةِ 1993 م، بِحِيثِ يَكْلُفُ هَذَا الْأَخِيرُ بِدِرَاسَةِ الْخَطَطِ الْوَطَّانِيَّةِ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَىِ الْمَوَارِدِ وَتَرْشِيدِ اسْتِهْلَاكِهَا وَتَطْوِيرِ الْمَوَارِدِ الْمُتَجَدِّدةِ.²

تَكْلُفُ هَذَا الْهَيَّةِ بِدِرَاسَةِ الْمَوَاضِيعِ الْمَعْرُوْضَةِ عَلَيْهَا وَإِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيهَا وَالْمُتَعْلِقَةِ أَسَاسًا بِالْخَطَطِ الْوَطَّانِيَّةِ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَىِ الْمَوَارِدِ وَتَرْشِيدِ اسْتِهْلَاكِهَا وَتَطْوِيرِ الْمَوَارِدِ الْمُتَجَدِّدةِ، التَّسْبِيقُ بَيْنِ أَنْشَطَةِ الإِنْتَاجِ وَالْهَيَّةِ وَالتَّعْمِيرِ وَهُدُفُ الْمَحَافَظَةِ عَلَىِ التَّوازِنِ الإِيكُولُوْجيِّ، وَكَذَا تَطْوِيرِ الْأَنْشَطَةِ الصَّنَاعِيَّةِ وَالْخَدْمَاتِيَّةِ غَيْرِ الْمَلوَثَةِ، تَكْرِيسِ التَّقَافَةِ الْبَيَّنِيَّةِ لَدِيِّ مُخْتَلِفِ الْمُتَدَلِّكِينِ فِيِ الْمَجَالَاتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ وَالْاجْتَمَاعِيَّةِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَىِ دَعْمِ وَمَسَانَدَةِ النَّسِيجِ الْمَؤْسِسَاتِيِّ وَالْهَيَّكَلِيِّ لِضَمَانِ إِدْمَاجِ عَنْصَرِ الْبَيَّنِ وَالْمَحِيطِ ضَمْنَ مُخْتَلِفِ الْقَرَارَاتِ وَالْمَشَارِيعِ وَالْبَرَامِجِ، وَ تَعْزِيزِ وَظِيفَةِ الرَّصَدِ وَالْآلَيَاتِ الْمَتَابِعَةِ وَمَؤَشِّراتِ التَّقِيمِ لِلْوَضْعِ الإِيكُولُوْجيِّ وَتَطْوِرَاتِهِ وَإِدْرَاجِ هَذَا الْعَنْصَرِ فِيِ مُخَطَّطَاتِ التَّنْمِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ وَالْاجْتَمَاعِيَّةِ.

كما تَدَعُمَتْ وَتَيَّرَةِ سنِ الْقَوَانِينِ وَاللَّوَائِحِ الْخَاصَّةِ بِحَمَامِيَّةِ الْبَيَّنِ مِنْذِ إِحْدَاثِ الْوَكَالَةِ الْوَطَّانِيَّةِ لِحَمَامِيَّةِ الْبَيَّنِ بِتُونِسِ (ANPE) سَنَةِ 1988 م، بِالعَدِيدِ مِنِ الْمَؤْسِسَاتِ الْعَوْمَومِيَّةِ الْعَاملَةِ فِيِ مَجَالِ الْبَيَّنِ مِثْلِ وَكَالَةِ حَمَامِيَّةِ وَتَنْمِيَّةِ الْمَنَاطِقِ السَّاحِلِيَّةِ الَّتِي تمَ إِنْشاؤُهَا بِمَوجَبِ الْقَانُونِ رَقْمِ 95/72 وَالْمُؤَرَّخِ فِيِ 24 مَارِسِ 1996 م، وَالْمَرْكَزِ الدُّولِيِّ لِتَكْنُوْلُوْجِيَّا الْبَيَّنِ بِتُونِسِ الَّذِي تمَ إِنْشاؤُهُ بِمَوجَبِ الْقَانُونِ رَقْمِ 96/25 وَالْمُؤَرَّخِ فِيِ 25 مَارِسِ 1996 م.

¹ وزارة البيئة والتنمية المستدامة بتونس، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، تم التصفح بتاريخ: 01/16/2016، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=130&L=2>

² النوري سوسي، مسار التنمية المستدامة في تونس، ورشة عمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، جدة، 5-3 أكتوبر 2011، ص ص 17-20.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي والمؤسسي المسير للقطاع الطاقوي في المغرب.

يعتبر المغرب بلدا غير منتجا للموارد الطاقوية التقليدية، إذ يقوم باستيراد 96 بالمائة من احتياجاته من الطاقة. مما جعله يبني استراتيجية الاستثمار في الطاقات المتجدد، وفي إطار شراكته مع الاتحاد الأوروبي حاول تخفيف تبعيته الطاقوية للخارج.

بحيث عرف المغرب منذ سنة 2003م تطويرا ملمسا على المستوى التشريعي في المجال الطاقوي، وذلك نظرا لعدد القوانين التي صدرت كآلية لتعزيز حماية البيئة، ودعم كل الجهود الرامية للنهوض بهذا القطاع، وكذا تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة مع نهج مقايره قوامها التنمية المستدامة.

وقد شملت الإستراتيجية الطاقوية المغربية التي انطلق فيها سنة 2009م ثلاثة قوانين منشئة للعديد من المؤسسات ذات التوجه الطاقوي. وهذه القوانين هي قانون 09/13، قانون 06/16، وقانون 09/57 والتي تم سنها سنة 2009م.¹

-**القانون 09/13 بالمغرب** المتعلقة بالطاقة المتجددة، يحدد الإطار القانوني لانتاج وتسويق وتصدير الطاقة المنتجة من مصادر متجددة، كما يسمح هذا القانون للقطاع الخاص بانتاج الطاقة من الطاقات المتجددة بما يعادل 124 ميغاواط بنسبة 26 بالمائة.

-**القانون 06/16 بالمغرب:**

ويتعلق هذا القانون بـ**الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية (Aderee)** باعتبارها فاعلا مؤسسييا عموميا مكلفا بالنهوض بالطاقة المتجددة وبرامج تنمية النجاعة الطاقوية على مستوى المغرب، والمساهمة في تنمية التعاون الدولي في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة أو الكفاءة أو الفعالية الطاقوية.

¹ سكينة قادة، "وضعية البيئة بالمغرب"، مداخلة مقدمة في دورة إحصاءات البيئة والطاقة، الأردن، 8-12 سبتمبر 2013، ص ص

-القانون 09/57 بال المغرب:

يعتبر هذا القانون هو المحدث لـ **الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (Masen)**، وذلك بهدف تنفيذ المخطط الشمسي المندمج وتنمية المصادر الطاقوية المتعددة بمختلف جوانبها، وكذا تنمية الطاقة الشمسية للوصول إلى إنتاج 2000 ميجاواط في أفق 2020م.¹

و في إطار حوكمة سياساته الطاقوية، قام المغرب بتبني حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الطاقة وترشيدها ممثلة فيما يلي:

-قانون 12/03 بالمغرب الذي ينص على إستحداث آلية عملية للوقاية من التلوث.

-قانون 13/03 بالمغرب الذي يحدد قواعد وميكانيزمات وقاية الإنسان والبيئة بشكل عام من الأضرار الناجمة عن تلوث الهواء.

-المرسوم الملكي بشأن إطار عمل سوق الكهرباء.

كما أنشأ المغرب العديد من الهيئات الوطنية المتعلقة بهدف ترشيد استخدام موارده الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة وتطوير الطاقات المتجدد فيه، ومن بينها:

1-الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:

تم إعداد هذا الميثاق سنة 2009م، بهدف الحفاظ على مجالات البيئة ومحمياتها ومواردها الطبيعية ضمن تنمية مستدامة.

ويرتکر هذا الميثاق على ثلاثة محاور أساسية هي: الحكومة، حماية الأوساط البيئية، والإجراءات المعاكبة.

وتم إدراج مختلف الأوراش الإصلاحية لمحاربة الفقر والعناية بالشأن البيئي كأحد الأولويات في تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وتم تقسيمها إلى عدة أوراش اقتصادية.

¹ محمد مقطيط، وشکیب النوری، **أهم المنجزات في ميدان التنمية المستدامة**، المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة، 2011، ص20.

2- الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والكافحة الطاقوية:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والكافحة الطاقوية (l'Agence nationale pour le développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique) بموجب القرار رقم 80/26 في 06 ماي 1982م، يتجلّى دورها في تقديم مخطط وطني ومخططات قطاعية وجهوية للإدارات المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والكافحة الطاقوية. كما يقوم بتنفيذ برامج التنمية في مجال الطاقات المتجددة والكافحة الطاقوية، وكذا تنفيذ برامج حماية البيئة ذات العلاقات بالنشاطات الطاقوية، وكذا متابعة والربط والشراف على المستوى الوطني على المشاريع ونشاطات التنمية الطاقوية، والتنسيق مع الإدارات المعنية بالإضافة إلى اقتراح مناطق الإقليم الوطني المخصصة لاستقبال برامج الانتاج الطاقوي الكهربائي انطلاقاً من موارد ريحية وشمسية امتثالاً للتشريعات المعمول بها.¹

المطلب الثالث: الإستراتيجية الطاقوية في الدول المغاربية.

أولاً: الاستهلاك الطاقوي.

يقدر الانتاج الوطني الخام من النفط في تونس حوالي 60 ألف برميل يومياً، من أهم الحقول النفطية نجد البرمة، مسكار، ديدون، أدم.

وبحسب تقرير سير عمل سياسة الجوار الأوروبية الخاص بتونس سنة 2011 فقد بلغ استهلاك الطاقة في تونس في قطاع النقل البري حوالي 16 بالمائة من إجمالي استهلاك الطاقة سنة 2009 مشكلة انخفاض قدره 2 بالمائة مقارنة بسنة 2000م، في حين بلغ استهلاك وقود البنزين للفرد الواحد 41 كيلوجرام من المكافئ النفطي في سنة 2009م مقارنة بسنة 2000م أين بلغ 41 كيلوجرام من المكافئ النفطي، أما استهلاك الكهرباء فبلغ 1.110 كيلو وات/ساعة للفرد في سنة 2011م مقابل 787 كيلو وات/ساعة في سنة 2000م.

فإننا نجاح الطاقة الأولية واصل توجهه العام نحو الإنخفاض باستثناء الإرتفاع النسبي المسجل خلال سنوات 2007-2008م بدخول حقل أودنة حيز الإنتاج و 2010-2011م بدخول حقل صدر بعـلـ حـيزـ الإـنتـاجـ،ـ وقدـ بلـغـ

¹ Ministere de l'energie, des mines, de l'eau et de l'environnement, loi n 16-09 relative à l'agence nationale pour le développement des energies renouvelables et de l'efficacité énergétique, rabat, maroc, juin 2010, pp 3-4.

الواقع الطاقي للمغاربي في ظل التركة الأورومتوسطية.

معدل الانخفاض في الإنتاج **6** بالمائة خلال الفترة (2011-2013م) و **9** بالمائة سنة 2014م، قابله زيادة في انتاج الطاقة الكهربائية المتجدد (المائية والريحية) بشكل ملحوظ ب **36** بالمائة خلال الفترة (2011-2014م)، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة في القدرة المركزية لانتاج الكهرباء عن طريق طاقة الرياح. ومع ذلك لا تمثل الطاقات المتجدد إلا جزءا صغيرا من محمل الطاقة الأولية.¹

وشهد قطاع إنتاج المحروقات في تونس تراجعا بنسبة **10** بالمائة حيث بلغ الإنتاج **5,45** مليون طن مكافئ نفط وذلك لعدة أسباب أهمها التراجع الطبيعي في إنتاج بعض الحقول و توقف حقول أخرى عن الإنتاج في العديد من المناسبات نتيجة الإضرابات والحراك الإجتماعي.

بحيث سجل إنتاج النفط و الغاز المسيل سنة 2014م انخفاضا هاما بنسبة **11** بالمائة مقارنة بسنة 2013م إذ بلغ الإنتاج **2,8** مليون طن موازي نفط.².

أما ما يتعلق بقطاع الغاز الطبيعي فيقدر الإنتاج الوطني **2,91** مليون طن مكافئ نفط حسب إحصائية سنة 2013م ولا يعطي سوى **53** بالمائة من الحاجيات الوطنية التونسية. فتونس تعتمد على **97** بالمائة من الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء ما يشكل تهديدا لأمنها الطاقي، ويتم تغطية باقي الحاجيات عبر التوريد من الجزائر بالأسعار العالمية.

نفس الأمر بالنسبة للمغرب، بحث حسب تقرير سير عمل سياسة الجوار الأوروبي الخاصة بال المغرب في سنة 2011م فقد بلغ استهلاك الطاقة في المغرب في قطاع النقل البري حوالي **25** بالمائة من إجمالي استهلاك الطاقة سنة 2009م، في حين بلغ استهلاك وقود البنزين للفرد الواحد **16** كيلوجرام من المكافئ النفطي في سنة 2009م مقارنة بسنة 2000م أين بلغ **14** كيلوجرام من المكافئ النفطي، أما استهلاك الكهرباء فبلغ **650** كيلو وات/ساعة للفرد في سنة 2011م في مقابل **410** كيلو وات/ساعة في سنة 2000م.

¹ وزارة الصناعة والطاقة والمناجم التونسية، الطاقة، النشرية التونسية للطاقة، العدد واحد وتسعون، تونس، جوان 2015، ص 3.

² وزارة الصناعة والطاقة والمناجم التونسية، النشرية التونسية للطاقة، نفس المرجع، ص 10.

وبحسب وزارة الطاقة والمناجم والمياه والبيئة فإن الطلب الطاقي في المغرب سيزيد ب 70 بالمائة بين 2013م حتى 2025م، والطلب على الكهرباء سيتضاعف بصفة مزدوجة في الوقت نفسه.

ثانياً: البرامج الطاقوية الوطنية:

قامت تونس بإصدار العديد من البرامج الوطنية ذات البعد الطاقي بهدف ترشيد استخدام مواردها الطاقوية وتحقيق التنمية المستدامة فيها، بحيث قامت الوزارة المكلفة بالطاقة في تونس خلال سنة 2014م بوضع استراتيجية وطنية لترشيد المزيج الطاقي، وذلك بتبني قواعد حوكمة استغلال الموارد الطاقوية بضبط إطار شفاف للإستثمار بين القطاع العام والخواص بصفة تشاركية، ومن بين أهم أهدافها بلوغ نسبة 30 بالمائة من الكهرباء المنتجة من الطاقات المتتجدة في غضون 2030م بما يعادل 3,7 جيغاواط من الكهرباء.¹

ومن بين أهم البرامج الطاقوية التي تبنتها تونس في إطار حوكمة سياساتها الطاقوية نجد:

-برنامج الأجندة 21 المحلية:

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير عملية التخطيط التشاركي المحلي من أجل التنمية المستدامة، وتزويد المدن والجماعات الريفية بأدوات فعالة حتى تتمكن من مواكبة معايير المدينة المستدامة، وتعظيم ذلك على كل المدن التونسية.

وانطلقت هذه العملية التي يتم متابعتها وتأطيرها من قبل وزارة البيئة التونسية سنة 1999م بمشروع نموذجي لإعداد أجندة 21 المحلية لمجموعة من البلديات الموجودة بحوض مجرد من المنطقة الشمالية الغربية بتونس، بحيث منذ ذلك التاريخ تمكنت قرابة 25 بلدية من إعداد أجندة 21 المحلية خاصة.

وبهدف تعظيم هذه المبادرة على جميع الجماعات المحلية التونسية، وتطوير المقاربات المتبعة لسير هذه العملية، شرعت وزارة البيئة في تونس (الإدارة العامة للتنمية المستدامة) في إنجاز دراسة لتحيين الوثيقة المرجعية الخاصة بعملية أجندة 21 المحلية، كان الهدف منها - وهي في مراحلها النهائية - تحيين وإثراء محتوى دليل أجندة 21 المحلية من خلال التجارب العملية للجماعات المحلية في تونس.

¹ وزارة الصناعة والطاقة والمناجم التونسية، النشرية التونسية للطاقة، المرجع نفسه، ص 17.

أما المغرب فتبني سياسة تنموية جديدة قائمة أساساً على نظرة شاملة ومندمجة تهدف، من جهة، إلى جعل البيئة انشغالاً مركزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن جهة أخرى، إلى وضعها ضمن أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل - في إطار من المسؤولية الجماعية والمشتركة - كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (الإدارة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني).

بحيث ركز على تنمية الطاقات المتجددة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، كونه يعتمد اعتماداً شديداً على واردات الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء الذي يزيد الطلب المحلي عليه سنوياً بنسبة 8 بالمائة نتيجة للنمو الاقتصادي، وتزايد عدد السكان من جهة، ونظراً لنقص الموارد المحلية من هذا الوقود من جهة أخرى، الذي يجعله في تبعية شديدة لهذا المورد، ما دفع الحكومة إلى السعي للحد من هذا الاعتماد من خلال تنوع مزيج الطاقة وذلك بزيادة الإهتمام بالطاقات المتجددة وتطويرها وذلك من خلال مشروع **تنمية الطاقات المتجددة في المغرب**، هذا المشروع الذي تم تبنيه في 11 فيفري 2010م، يهدف إلى تحقيق أحد الأولويات في السياسات الطاقوية الوطنية للمغرب، بحيث يسعى إلى تعليمي النفاذ إلى الطاقة من خلال وجود طاقة معصرنة لكل فئات المجتمع وبأسعار تنافسية، كما يسعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ترقية الطاقات المتجددة من أجل تدعيم وتنمية التفافية للقطاعات الانتاجية للبلاد، حماية البيئة من خلال الاستعانة بتكنولوجيات طاقوية نظيفة، وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة. وكذا تقوية الاندماج الجاهي من خلال فتح أسواق أورومتوسطية للطاقة، وتنسيق السياسات وتواقف التشريعات والقوانين المتعلقة بالطاقة.¹

أما فيما يتعلق بقطاع الطاقة الضوئية، تم إنجاز دراسة جدوى بشأن استخدام الطاقة الضوئية في المباني السكنية على نطاق واسع سنة 2012م.

¹ Ministere de l'energie, des mines, de l'eau et de l'environement, loi n 13-09 relative aux énergies renouvelables, rabat, maroc, juin 2010, p 3.

وبالموازاة مع ذلك، تم الشروع في برنامج واسع لتعزيز قدرة الانتاج، بحيث شمل هذا الأخير بناء مجمع للطاقة الكهرومائية ميدز المنزل، بسعة 170 ميغاواط، وانجاز محطة عبد المؤمن لتحويل الطاقة عن طريق الضخ بسعة 350 ميغاواط.¹

وقد خصص المغرب ما قيمته 13,1 مليار دولار كاستثمارات عامة للبرامج الطاقوية الثلاث (الشمسية 2000 ميغاواط، الريحية 2000 ميغاواط، والكهرومائية 2000 ميغاواط)، في حين البرامج الاستثمارية الموجهة لقطاع الكهرباء تفوق 36 مليار دولار.²

ومن بين البرامج والمخططات الطاقوية التي تبناها المغرب في مجال تطوير الطاقات المتجددة بهدف تحقيق التنمية المستدامة³ نجد:

1-المخطط الشمسي لسنة 2020م:

يهدف هذا المخطط إلى إنشاء خمس محطات شمسية بحلول سنة 2020م بقدرة إجمالية تقدر بـ 2000 ميغاواط أي ما يعادل 14 بالمائة من الاحتياجات من الطاقة الكهربائية المغربية، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 70 مليار درهم، كما يهدف إلى اقتصاد 1 مليون طن مكافئ النفط سنوياً، وتخفيض 3,7 مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة.

أهم محطة هي مجمع الطاقة الشمسية لورزازات، بحيث تم إطلاق مشروع المركز الشمسي (نور) بالورزازات للطاقة الشمسية المركزية في المغرب بقدرة 160 ميغاواط سنة 2013م بتكلفة 600 مليون يورو، مولته عدة أطراف من خلال شراكات عامة- خاصة بما فيها الاتحاد الأوروبي. وقد دشنتها

¹ وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، الاستراتيجية المتبعة في مجال الطاقة، تم التصفح بتاريخ: 25/05/2015، من الموقع الإلكتروني: www.finances-gov.ma

² Strategies et politiques énergétiques, le pétrole et le gaz arabe, Paris, le point d'incrage, volume 47, 16 octobre 2015, p 21.

³ مكتب شمال افريقيا التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا، الاقتصاد الأخضر في المغرب، هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات، الأمم المتحدة، 2014، ص ص 8-2.

السلطات المغربية في 4 فيفري 2015م، ومن المتوقع وصول قدرة استيعابها سنة 2018م إلى 500 ميغاواط.¹

بالإضافة إلى إنجاز محطات أخرى في نفس الصدد لإنتاج الكهرباء من مصدر شمسي في كل من عين بني مطهر، بوجدور وسبخت الطاح، بتكلفة مالية تصل إلى 9 مليارات دولار أمريكي، ومن مزايا المشروع المغربي للطاقة الشمسية، أنه يمكن المغرب من اقتصاد 1 مليون طن من المحروقات الأحفورية، إلى جانب المساهمة في الحفاظ على محیطه البيئي من خلال تجنب انبعاثات 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.²

و سيرفع هذا المشروع نسبة الطاقات المتجددة لتشكل 42 بالمائة من الطاقة الكهربائية بالمغرب في أفق سنة 2020م.³

ومن حيث توليد الكهرباء، ولد المشروع 3370 ميغاوات حرارية سنة 2012م، ما يمثل 11 في المائة من إجمالي الكهرباء المولدة في المغرب. فمثلاً محطة عين بني مطهر أنتجت بقدرة توليد 39 ميغاوات حرارية من الكهرباء المولدة من الشمس، بحيث حققت خفضاً قدره 22 ألف و 988 طن من ثاني أكسيد الكربون سنة 2012م بانخفاض 2,5 بالمائة فقط عن الكمية المستهدفة (5,4 بالمائة).

وبلغت نسبة الكهرباء المولدة من الشمس من إجمالي الكهرباء المنتجة من مشروع الطاقة الشمسية المندمجة بالدورة المركبة 1.2 في المائة سنة 2012م محققة المستوى المستهدف لها.

وحقق المكتب الوطني المغربي للكهرباء ومياه الشرب جميع المستهدفات بين أكتوبر 2010م، وديسمبر 2012م، كما يلي:

¹ Strategies et politiques énergétiques, le pétrole et le gaz arabe, op cit, p 54.

² لماء الطريق، إدارة الطاقة المتجددة في المغرب، مجلة القانون والأعمال بجامعة الحسن الأول، تم التصفح بتاريخ: 2015/05/25، من الموقع الإلكتروني: www.droit et entreprise.org/web/?p:3596

³ مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا، الاقتصاد الأخضر في المغرب، هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10.

- تدريب 20 خبيرا من المكتب الوطني على تكنولوجيا الطاقة الشمسية المندمجة بالدورة المركبة.
- زيارة أكثر من 440 مواطناً محطة عين بني مطهر.
- عرض المشروع في أكثر من 91 ورشة عمل ومؤتمراً.
- عرض المكتب الوطني المغربي على المواطنين المعلومات الفنية عن المشروع على موقعه الإلكتروني.

كما كان للمشروع تأثيرات إيجابية للغاية على السكان المحليين وعلى الاقتصاد المحلي في دولة المغرب، وخاصة أثناء فترة التشبيب. ويمكن تلخيص هذه الآثار على النحو التالي:

- توفير 740 فرصة عمل مباشرة خلال فترة التشبيب (240 عامل غير مؤهل في بلدة عين بني مطهر المجاورة وحوالي 500 عامل مؤهل من باقي أنحاء المغرب) و50 بعد بدء التشغيل (أكتوبر 2010م) لأعمال التشغيل والصيانة.

أدى المشروع إلى توفير إمدادات من الكهرباء للسكان، وتحفيز الاقتصاد المحلي، تحسين مستوى المعيشة في هذه المجتمعات، وافتتاح العديد من القرى الصغيرة قرب المحطة حيث لم يكن لديها طرق قرية، وخلق فرص عمل. علاوة على ذلك، استفادت بلدة عين بني مطهر القريبة من المشروع من عائدات ضريبية دفعها المكتب الوطني للبلدية في صورة تراخيص.

بصفة عامة، استراتيجية الطاقة في المغرب تتخطى زيادة حصة الطاقة المتجدد إلى 42 بالمائة في آفاق سنة 2020م، حيث سيمكن برنامج الطاقة الشمسية من إنتاج 4500 جيغاواط في آفاق 2030م واقتصاد سنوياً ما يعادل 1 مليون طن مكافئ النفط، وتجنب إبعاد 3,7 مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون باستثمار حوالي 9 مليارات دولار.

2- مخطط الطاقة الريحية المدمج لسنة 2020:

يهدف هذا المخطط إلى توفير **2000** ميغاواط سنة 2020م أي ما يعادل **14** بالمائة من الطاقة الكهربائية الإجمالية في المغرب، بتكلفة إجمالية تقدر ب **31,5** مليار درهم، و اقتصاد **1,5** مليون طن مكافئ النفط سنويا، وكذا تخفيض **5,6** مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون في السنة.

كما يسعى المغرب إلى إنتاج **6600** جيجاواط من الطاقة الريحية بحلول 2030م، وذلك باستثمار **3,5** مليار دولار وإقتصاد سنويا ما يعادل **1,5** مليون طن مكافئ نفط وتجنب إنبعاث **5,6** مليون طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون سنويا، لتخفيض الفاتورة الطاقوية ب **750** مليون دولار من الطاقة الريحية، وب **500** مليون دولار من الطاقة الشمسية سنويا.¹

3- مخطط النجاعة الطاقوية في قطاعات البناء والصناعة والنقل لسنة 2030:

يهدف هذا المخطط إلى الاقتصاد في الطاقة بنسبة **12** بالمائة سنة 2020م و **15** بالمائة سنة 2030م في القطاعات الثلاث، و تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة **35** بالمائة في قطاع النقل.

كما يهدف إلى تقليل الفاتورة الطاقوية بنسبة **15** بالمائة بحلول 2030م (السنة المرجعية 2008م)، وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المخطط ب **21** مليار درهم، بهدف إنشاء **40** ألف منصب شغل سنة 2020م.

بحسب مرصد أنديما (مرصد الاستثمار والشراكة في البحر المتوسط)، جذب المغرب في المتوسط مشروع استثمارياً أجنبياً ومباسراً واحداً كل سنة ما بين 2003م و 2009م، وثلاثة مشاريع سنة 2010م، وأربعة مشاريع سنة 2011م، و سبعة مشاريع سنة 2012م.

والجدول التالي يوضح الجهد المبذولة من طرف دولتي كل من تونس والمغرب في مجال حوكمة سياساتها الطاقوية.

¹ وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، التنمية المستدامة في المغرب: الانجازات والآفاق من ريو إلى ريو+20، المغرب، جوان 2013، ص 43

الجدول رقم 2: سياسات الطاقة المستدامة في تونس والمغرب.

الدول	الخطة الوطنية لطاقة	الخطة الوطنية للطاقة المتتجدة	أهداف كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتتجدة	قانون كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتتجدة	سياسات وضع المعايير وبطاقات كفاءة الطاقة	قانون الطاقة للمباني	التواصل
المغرب	تحت الإعداد	خطة الطاقة الشمسية في سنة 2009 .	كفاءة الطاقة: 12 بالمائة سنة 2030	قوانين كفاءة الطاقة والطاقة المتتجدة: قانون رقم 47-09 في سنة 2009م	احتياري لأربعة أجهزة	تحت الموافقة	متعددة .
تونس	تحت التنفيذ في 2008-2011	/	كفاءة الطاقة: 24 بالمائة سنة 2016	قوانين متنوعة منذ 1985م -72 في سنة 2004م	اجباري لخمسة أجهزة	اجباري للمباني متعددة الأسرات	متقدمة وواسعة

المصدر: يمينة صاحب وآخرون، الدليل الإرشادي كيف تقوم بإعداد خطة عمل الطاقة المستدامة في مدن جنوب البحر المتوسط، اللوكسمبورغ، مركز البحث المشتركة للمفوضية الأوروبية، 2014، ص 24-25.

من خلال هذا الجدول نلاحظ مدى اهتمام كل من تونس والمغرب بتطوير قطاع الطاقات المتجددة والكافحة الطاقوية، نظرا لافتقارها لموارد طاقوية هامة كالنفط والغاز الطبيعي. فكلا الدولتين تسعى لتوفير نسبة عالية من الكهرباء من المصادر النظيفة والمتجددة، وذلك من خلال دعم اتفاقياتها الطاقوية مع الإتحاد الأوروبي، وجعل أطراها التشريعية تتماشى والأطر التشريعية الأوروبية.

فتونس تسعى إلى توليد 1 جيجاواط من الكهرباء المتجددة سنة 2016م، و4,6 جيجاواط سنة 2030م، و 10 جيجاواط من الطاقة الشمسية سنة 2030 منها 140 ميغاواط سنة 2016م، وتوفير 16 جيجاواط من الطاقة الريحية سنة 2030 منها 430 ميغاواط سنة 2016م.

في حين المغرب يسعى إلى توليد 2 جيجاواط من الكهرباء من الطاقة الكهرومائية بحلول سنة 2020م و2 جيجاواط من الطاقة الشمسية و2 جيجاواط أيضا من الطاقة الريحية سنة 2020م.¹

هذه النسب المستهدفة من طرف الدول المغاربية الممثلة في تونس والمغرب تترجمها بصورة أساسية القوانين والتشريعات المطروحة بعد توقيعهما على اتفاقية برشلونة سنة 1995م.

¹ Ren 21 secretariat, **renewable 2016 global statut report**, paris, 2016, p 173, download from the website : www.ren21.net

المبحث الثاني: الإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية في إطار ترشيد الطاقة.

يعد إنشاء سوق متوسطية للطاقة أكثر تكاملاً عنصراً في منتهى الأهمية لمواجهة الطلب المتزايد للطاقة في الدول المتوسطية الجنوبية، بحيث نصت اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية سنة 1998م على العمل في مسائل الطاقة وفق أحد الأولويات الأساسية التي هي ضمان أمن إمدادات الطاقة، تناصية قطاع الطاقة، الحماية البيئية والتنمية المستدامة، وفي الأخير تعزيز مصادر الطاقة المتجدد وكذا تنسيق القواعد والمعايير، وذلك في إطار مجموعة من الإتفاقيات المبرمة بين كل من تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي في إطار ترشيد الطاقة.

المطلب الأول: المساعدات الأوروبية لتونس والمغرب في إطار ترشيد الطاقة.

سعى الإتحاد الأوروبي في إطار سياساته المتوسطية مع دول الجنوب خلال الفترة 2011-2013م إلى حوكمة القطاع العام لاسيما الطاقي في كل من تونس والمغرب، بحيث تم تخصيص ما قيمته 540 مليون يورو للدول المغاربية مجتمعة في تلك الفترة.*

و الجدول التالي يوضح حجم المساعدات المالية لتونس خلال الفترة 2007-2013م، والتي تجاوزت 775 مليون يورو بحيث تم توزيعها خلال الفترة 2007-2013م على مجموعة من القطاعات كما يوضح ذلك الجدول التالي.

* دول شرق أوروبا استفادت في نفس الفترة من مساعدات مادية قدرت ب 2,5 مليار يورو على شكل تعاون ثانوي ومتعدد الأطراف، ما يوضح مدى هيمنة التوجه الألماني على حساب فرنسا في الإستراتيجية الأوروبية المتوسطية، الذي كان يركز على تنمية دول شرق أوروبا.

الجدول رقم 3: المساعدات الأوروبية لتونس في إطار التعاون الثاني خلال الفترة 2007-2013م.

المقدمة	المبرمجة	المؤشرات المبرمجة لمساعدة تونس
46,4 بالمائة	60 بالمائة	2010-2007
		الحكومة الاقتصادية
19,7 بالمائة	21,7 بالمائة	القدرة التنافسية والتقارب مع الاتحاد الأوروبي
33,9 بالمائة	18,3 بالمائة	التنمية المستدامة
300 مليون يورو	300 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2007-2010م
المقدمة	المبرمجة	المساعدات المادية والتدابير الخاصة للفترة 2011-2013م
9,4 بالمائة 0 بالمائة 55,8 بالمائة 0 بالمائة	23,3 بالمائة 36,3 بالمائة 33,3 بالمائة 7,1 بالمائة	التشغيل و الحماية الاجتماعية
		برنامج دعم الاندماج
		تنافسية التجارة والصناعة والخدمات
		الحكومة والعدل
255 مليون يورو	240 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2011-2013م
155 مليون يورو		نفقات إضافية متعلقة بالربيع العربي
755 مليون يورو	540 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2007-2013م

Source : European commission, European Neighbourhood and Partnership instrument 2007-2013 : overview of activities and results, Belgium, Brussels, 2014, p 34.

الواقع الطاقي المغربي في ظل الشراكة الأورومغربية.

من خلال تحليلنا لمحتويات الجدول المتعلق بالدعم المالي الأوروبي لتونس، نلاحظ أن سياسة الدعم المالي الأوروبي لتونس تجاوزت القيمة التي كانت مبرمجة نظرا للأوضاع السياسية والإجتماعية التي مرت بها في تلك الأخيرة. كما أخذت حوكمة القطاع الاقتصادي أكبر حصة من المساعدات بنسبة 46 بالمائة، بحيث ركز الاتحاد الأوروبي على تطوير قطاع الطاقات المتتجدة في تونس لاسيما الطاقة الريحية، وتحقيق الكفاءة الطاقوية في تونس.

أما قطاعات التجارة والتنافسية والخدمات فأخذ مساعدات مادية أكبر من المتوقع، بحيث نالت 55,8 بالمائة من المساعدات المقدمة بنسبة تزيد عن 22,5 بالمائة المتوقعة وذلك لظروف إستثنائية مرت بها تونس بهدف تحسين البنية التحتية للاقتصاد التونسي، وتحقيق الإستقرار السياسي من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتحقيق عدالة إجتماعية.

تونس استفادت في إطار تعاونها الثنائي الطاقي مع الاتحاد الأوروبي سنة 2013م من برنامج خاص بالطاقات المتتجدة هو **برنامج البيئة والطاقة**. بحيث خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 33 مليون يورو خلال الفترة (2009-2015م)، بهدف أساسا إلى دعم سياسة التحكم في الطاقة في تونس. وذلك من خلال تقديم دعم مالي للصندوق الوطني التونسي للتحكم في الطاقة (FNME) قدره 0,7 مليون يورو سنة 2013م.¹

أما دولة المغرب و في إطار الحديث عن التعاون المغربي الأوروبي في مجال الطاقة، فإن مذكرة الشراكة الأورومغربية في مادتها 64 نصت على تعزيز السياسة الطاقوية للمغرب على المستوى المحلي والإقليمي.

وكذا تطبيق سياسة طاقوية مرتكزة أساسا على التنمية المستدامة بما في ذلك دمج أهداف أمن التموين الطاقي، المنافسة وحماية البيئة، وتعزيز دور المغرب في أمن الإمدادات الطاقوية الجهوية كما نصت على ذلك المادة 65.

من بين الأهداف أيضا تعزيز نظام المراقبة، وتوقعات الطاقة من خلال تبادل المعلومات والخبرات حسب المادة 66، كذلك الحث على اندماج تدريجي للسوق المغربية السوق الأوروبية للكهرباء، بموجب

¹ Delegation de l'Union Européenne en Tunisie, **changement climatique et energie**, rapport de cooperation UE-Tunisie, Tunisie, 2013, p 45.

الواقع الطاقي المغربي في خمل الشركة الأورومتوسطية.

مذكرة التفاهم الموقعة بروما في 2 ديسمبر 2003م والتي تؤكد على التكامل التدريجي لأسواق الكهرباء المغاربية مع السوق الداخلي للكهرباء بأوروبا. كما أكدت المادة 69 من مذكرة التعاون على تعزيز استخدام مصادر الطاقات المتجدد، بحيث تم اقرارها في خطة عمل الاتحاد الأوروبي - المغرب لسنة 2005¹.

و تم التأكيد في خطة العمل للفترة 2013-2017م على ما يلي:

-تعزيز الحوار وتقرب السياسات الطاقوية في إطار اندماج تدريجي للسوق الطاقوية المغاربية في السوق الأوروبية معأخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار.

-تنفيذ استراتيجيات طاقوية متقاربة مع إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي والمرتكزة على أهداف أمن الإمدادات، التنافسية، والطاقة المستدامة.

مواصلة تطبيق استراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات الغازية الدفيئة.

-تنفيذ الإستراتيجية الطاقوية المغاربية على المدى المتوسط والبعيد (2020-2030م) والمخططات الوطنية ذات الأولويات.

-وضع مخطط وطني لتنظيم الطاقة في المغرب لاسيما الكهرباء والغاز الطبيعي التي تتقرب تدريجيا مع المبادئ التوجيهية لكهرباء وغاز الإتحاد الأوروبي.

تعزيز دور المغرب في التعاون الطاقي الإقليمي، لاسيما في ضوء إنشاء المخطط الشمسي للمتوسط.

مواصلة اجراءات تنمية الطاقات المتجدد، وتحقيق الأهداف الوطنية ذات الصلة.²

¹ Delegation de l'union europeen au Royaume du Maroc, **Plan d'action UE/Maroc**, numéro 2702/05, 2005, p p 30-31, téléchargé le: 14/06/2015, du site : www.eeas.europa.eu

² Ministere de la fonction publique et de la modernisation au Maroc, **Projet de plan d'action Maroc pour la mise en oeuvre de statut avancé (2012-2016)**, numéro 207-10, Maroc, 13/06/2012, p p 51-60, telecharger le 14/06/2015, du site : www.mmsp.gov.ma

و الجدول التالي يوضح حجم المساعدات المالية التي قدمها الإتحاد الأوروبي لل المغرب في إطار سياساته للجوار خلال الفترة 2007-2013م، والتي تجاوزت **1,431.1** مليار يورو وتم توزيعها على مجموعة من القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 4 : المساعدات الأوروبية للمغرب في إطار التعاون الثنائي خلال الفترة 2007-2013م

المقدمة	المبرمجة	المؤشرات المبرمجة لمساعدة المغرب
42,9 بالمائة	45,3 بالمائة	2007-2010م القطاع الاجتماعي
1,1 بالمائة	4,3 بالمائة	الحكومة وحقوق الإنسان
12,9 بالمائة	6,1 بالمائة	الدعم المؤسساتي
36,2 بالمائة	36,7 بالمائة	القطاع الاقتصادي
6,9 بالمائة	7,6 بالمائة	البيئة
722,6 مليون يورو	654 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2007-2010م
المقدمة	المبرمجة	المساعدات المادية والتدابير الخاصة للفترة 2011-2013م
26,2 بالمائة	20 بالمائة	القطاع الاجتماعي
8,5 بالمائة	10 بالمائة	القطاع الاقتصادي
35,6 بالمائة	40 بالمائة	أدوات الدعم
6,4 بالمائة	15 بالمائة	الحكومة وحقوق الانسان
5,2 بالمائة	15 بالمائة	البيئة
555,5 مليون يورو	580,5 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2011-2013م

Source : European commission, **European Neighbourhood and Partnership instrument 2007-2013 : overview of activities an results**, op cit, p 28.

من خلال تحليلنا لمحتويات الجدول المتعلق بالمساعدات الأوروبية للمغرب، فسياسة الجوار الأوروبي ركزت بصفة أساسية على عصرنة الاقتصاد المغربي، حوكمة القطاع العام، وتدعم المغرب لاسيما في مجال تطوير الطاقات المتجددة.

نالت برامج الدعم النسبة الأكبر من المساعدات الأوروبية المقدمة خلال الفترة 2011-2013م بنسبة 35,6 بالمائة من المساعدات المقدمة، وذلك بهدف تطوير الطاقات المتتجدة، وكذا تحقيق كفاءة طاقوية في المغرب.

بصفة عامة من خلال تحلينا للجدولين السابقين نجد أن الاتحاد الأوروبي لم يوفي بتقديم المساعدات المالية التي كانت مبرمجة في سياساته المتوسطية للجوار لدولتي تونس والمغرب، وذلك لعدة متغيرات أثرت بشكل مباشر على استراتيجية الدعم المالي الأوروبي لدول جنوب المتوسط من بينها الأزمة الاقتصادية لسنة 2008م وتداعياتها على دول الاتحاد الأوروبي، والنزاعات السياسية في المنطقة المتوسطية (ليبيا، مصر، تونس، سوريا) التي أثرت بشكل كبير على الأولويات الأوروبية.

ضف إلى ذلك عدم توقيع الدول المغاربية في صورة تونس والمغرب على اتفاقيات شراكة طاقوية بالشكل الذي يضمن تطوير قطاع الطاقات المتتجدة فيها وتحقيق كفاءة طاقوية، بل كان عبارة عن مساعدات مالية تققر لرؤى وتوجهات إستراتيجية بعيدة المدى.

لكن بالمقارنة في حجم المساعدات المالية الأوروبية بين المغرب وتونس، نرى مدى التفاوت الكبير في المساعدات الأوروبية بين الدولتين.

بحيث المساعدات المالية للمغرب (1,431.1 مليار يورو أي أكثر من واحد مليار و أربعين مليون يورو) ضعف ما قدم لتونس (775 مليون يورو) بالرغم من الظروف الإستثنائية التي مرت بها تونس بعد سنة 2011م.

فالإستراتيجية الأوروبية في مجال الطاقات المتتجدة ركزت أساسا على المغرب لاسيما في مجال الطاقة الشمسية، و باعتباره دولة نقل طاقوي آمن لإمدادات الطاقة لأوروبا. فالوضع الأمني هو المحدد الرئيسي للإستراتيجيات الأوروبية الطاقوية تجاه المنطقة.

المطلب الثاني: الإتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالطاقات المتتجدة والكافأة الطاقوية.

في إطار الشراكة الأورومتوسطية في صيغتها الإقليمية شمال-جنوب المتوسط، فإن البرامج الجهوية للتعاون الطاقي بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية ركزت على أسواق الكهرباء الجهوية، الكفاءة الطاقوية والطاقات المتتجدة والحكومة البيئية، بحيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الطاقة أحد المجالات

الواقع الطارئ للمغاربي في خلل الشراكة الأورومتوسطية.

ذات الأولوية بالنسبة للشراكة الأورومتوسطية و جزء أساسي في عملية بناء منطقة مشتركة من الإزدهار والاستقرار .

فقام بتمويل مشروع الإنداجم التدريجي لأسواق الدول المغاربية في سوق الكهرباء للاتحاد الأوروبي، بقيمة مالية بلغت 5,6 مليون يورو خلال الفترة 2006-2010م.

و كان يهدف هذا المشروع إلى إنشاء سوق كهربائية داخل الدول المغاربية وفيما بينها وجعل أطراها التشريعية تتماشى مع الأطر الأوروبية، وكذا إنداجم السوق المغاربية في السوق الأوروبية.¹

كما خصصت آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار والشراكة (فيمب) التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي منذ تأسيسها سنة 2002م حوالي 1,5 مليار يورو لمشاريع الطاقة في الدول المتوسطية الشريكية، بهدف تحقيق تكامل أسواق الطاقة الأورومتوسطية وتتوسيع مصادر الطاقة وبشكل خاص عبر استخدام موارد الطاقة المتعددة.²

وفي هذا الصدد طرح الاتحاد الأوروبي سنة 2008م مشروع خطة الطاقة الشمسية، الذي كان يرمي إلى تحقيق هدفين تكميليين:

أولهما رفع قدرات إنتاج الطاقة المتعددة إلى 20 جيغاوات، وتحقيق توفير هام للطاقة في المنطقة المتوسطية بحلول سنة 2020م.

وثانياً تعاون الاتحاد الأوروبي مع كل من تونس والمغرب وفق برنامج خطة الطاقة الشمسية المتوسطية مع هيكلها الموجودة في مجال الطاقة المتعددة، وكذا تطوير بنيتها التحتية المشابكة و ذلك طبقاً لورقة استراتيجية سنة 2010م، مع التركيز النوعي على مايلي:

- إقامة بيئة قانونية، وتنظيمية ومؤسساتية، واقتصادية، وهيكيلية مناسبة لتمكن التطوير والانتشار الواسع للطاقة الشمسية وتقنيات الطاقة المتعددة الأخرى، ولتسهيل تبادلها أو تداولها.

¹ Rym Ayadi and Carlo sessa, "Scenarios assessment and transitions towards a sustainable Euro-Mediterranean in 2030", a policy paper, number 9, Brussels, Medpro project, july 2013, p 83.

² مركز معلومات الجوار الأوروبي، التعاون الأورومتوسطي في مجال الطاقة الاتحاد الأوروبي ومنطقة الجوار الجنوبي، 2014، ص3، ملف محمل بتاريخ 15/11/2015، من الموقع الإلكتروني : www.enpi-info.eu

- فحص وتشجيع الطرق المثلث لاستخدام كافة إمكانات تمويل الاستثمارات في الطاقة المتجددة، بالتعاون مع المؤسسات المالية الأوروبية والدولية.

تعزيز تطوير الروابط والتوصيات الكهربائية من أجل إقامة إطار عمل لتوريد وتصدير "كهرباء صديقة للبيئة" ودعم مبادرات فاعلية الطاقة وتوفير الطاقة المتجددة لتحقيق أهداف توفير الطاقة بحلول 2020م.

تسهيل التعاون الشامل في جميع مناحي التكنولوجيا والاستفادة من آليات الكربون للاتحاد الأوروبي لفائدة كل من تونس والمغرب بجانبيه بهدف تحسين اقتصاديات المشاريع التي يتم تنفيذها ضمن خطة الطاقة الشمسية المتوسطية.

الاستمرار في الحوار المنظم بين مساهمي خطة الطاقة الشمسية المتوسطية للتنسيق الوثيق والتنفيذ الناجح.

العمل مع الدول المجاورة^{*} من أجل توفير آمن للطاقة في عالم متزايد، حيث يعتبر التعاون مع الدول المجاورة أمر جوهري لتوفير احتياجات الاتحاد الأوروبي كما جاء في البيان الافتتاحي لصفحة الأنترنت الخاصة بالتعاون الخارجي لمديرية الإتحاد الأوروبي للطاقة:

"يجب على الإتحاد الأوروبي أن يشترك ويتعاون مع الدول الأخرى إن كانوا منتجين أم ناقلين أم مستهلكين للطاقة، إذا أراد تحقيق هدف تأمين طاقة تنافسية ومستدامة".

كذلك هناك مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط (Ces-Med)، بحيث يفتح الإتحاد الأوروبي من خلاله المجال أمام السلطات المحلية للدول المغاربية للإنضمام إلى مبادرة ميثاق رؤساء المحليات والمدن، ويلزمهم خلال عام من التوقيع على الميثاق بتقديم خطة عمل الطاقة المستدامة (Seap) الخاصة بهم إلى مركز البحث المشتركة للمفوضية الأوروبية (Jrc) من أجل تحليلها والموافقة عليها.

* يقصد بالدول المجاورة للإتحاد الأوروبي كل من الدول المنتجة للطاقة الأولية (الجزائر) والدول الناقلة للطاقة الأولية (تونس والمغرب)، في وقت تتزايد فيه حصة الطاقة المستوردة في للإتحاد الأوروبي إلى 80 بالمائة بالنسبة للبترول وإلى أكثر من 60 بالمائة بالنسبة للغاز حسب المفوضية الأوروبية.

وتعد مبادرة ميثاق رؤساء المحليات والمدن للتزام طوعي من قبل السلطات المحلية (أقاليم، مدن، بلديات) بتنفيذ إجراءات تتعلق باستهارات الطاقة، وبالتحفيض من آثار تغير المناخ بهدف الحد من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20 بالمائة على الأقل بحلول سنة 2020م.¹

المطلب الثالث: برامج الدعم الأوروبي لمشاريع الطاقة المتتجدة في الدول المغاربية.

من بين المشاريع الطاقدية في الدول المغاربية التي مولها الاتحاد الأوروبي نجد مشروع محطة كهرباء التوربينات الغازية في سوسة بتونس، بحيث وفر البنك الأوروبي للإستثمار ما يعادل 194 مليون يورو لبناء هذه المحطة بسعة 400 ميجاوات، بهدف توفير الكهرباء بتكلفة معندة، من أجل تلبية الطلب المتزايد والإسهام في النمو الاقتصادي للبلد، وكذا بغية التقليل من انبعاثات غازات الإحتباس الحراري.

كما مول الاتحاد الأوروبي برنامج تطوير الطاقات المتتجدة بالمغرب، هذا المشروع الذي يحتاج إلى تمويل ضخم يفوق 100 مليار درهم حوالي 10 مليارات أورو. وتمت بالفعل تعبئة 1,5 مليار أورو من مختلف المانحين (مصرف التنمية الأفريقي، البنك الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، كالة التنمية الفرنسية، والمؤسسة الألمانية لقروض إعادة البناء، والاتحاد الأوروبي) في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بين كل من البنك الدولي وصندوق البيئة العالمي وبنك التنمية الإفريقي والمكتب الوطني المغربي للكهرباء ومياه الشرب، وبنك الإستثمار الأوروبي من أجل بناء أول محطة للطاقة الشمسية بورزازات 500 ميجاواط سنة 2017م في مجال الطاقة الشمسية (مشروع محطة وزارات للطاقة الشمسية الحرارية)، باعتباره واحد من ستة مشاريع ملموسة للشراكة الأورو متوسطية، والذي يهدف إلى تعزيز انتاج واستخدام الطاقات المتتجدة في المنطقة المتوسطية.²

شارك جميع الممولين لتصميم المحطة وبنائها وتشغيلها وصيانتها، بحيث منح صندوق البيئة العالمي 43,2 مليون دولار، مصرف التنمية الإفريقي قدم قرضا قدره 287,8 مليون يورو، وفي سنة 2009م

¹ بمينة صاحب آخرون، الدليل الإرشادي كيف تقوم بإعداد خطة عمل الطاقة المستدامة في مدن جنوب المتوسط، المرجع السابق الذكر، ص 7.

² مجموعة البنك الدولي في المغرب، إفتتاح أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزية في العالم بالمغرب، ملف محملا بتاريخ:

<http://www-cif.climateinvestmentfunds.org>، 2016/01/02، من الموقع الإلكتروني:

حصل المكتب الوطني على قرض آخر بقيمة 100 مليون يورو من الهيئة المالية الإسبانية المملوكة للدولة "معهد الائتمان الرسمي".

في حين قدم بنك الاستثمار الأوروبي قرضاً قيمته 300 مليون يورو، وذلك لإنشاء مجمع للطاقة الشمسية بطاقة 500 ميجاوات قرب مدينة ورزازات في جنوب وسط المغرب (المرحلة الأولى بطاقة 160 ميجاوات بدأت العمل سنة 2015).

وسيتم بناء إتمام باقي المحطة على مدى الفترة 2018 – 2020م.

المبحث الثالث: أثر حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية على التنمية المستدامة فيها.

تم خلال أشغال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو سنة 1992م التأكيد على ضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، وذلك بهدف توفير مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنسجمة* الكفيلة بإنجاح الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستدامة.

المطلب الأول: تحديات التنمية المستدامة في تونس والمغرب.

أولاً: التحديات البيئية.

وفقاً لأرقام البنك الدولي فإن إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في تونس بلغت 2,4 طن متري/الفرد في سنة 2008م مقارنة بحوالي 2,2 طن متري سنة 2001م.

والمصادر الأساسية للإنبعاثات في تونس تأتي من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الأسمنت، بما في ذلك تلك الإنبعاثات الناتجة عن استهلاك الوقود الصلب والسائل وحرق الغاز.

* المؤشرات هي أدوات الاتصال والمعلومات، فهي تحدد مجموعة من المعلومات من خلال تجميع البيانات المختلفة و المتعددة، مما يجعلها أكثر دلالة وهي وبالتالي تبسط المعلومة وتيسير فهمها تبسيط المعلومات وتسهيل فهم الظواهر التي غالباً ما تكون معقدة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

والمؤشر هو معلومة موجزة ومبسطة تستخدم لوصف حالة تطور عمل ما أو عواقب ونتائج هذا العمل، وذلك بهدف تقييم ومقارنتها بوضعية في تاريخ فارط أو مستقبلي أو وضعية بنفس التاريخ وفي مسائل مماثلة. وتنظم المؤشرات وفق اطار الضغط والاستجابة للدولة، فهي تعمل علىربط أسباب التغيرات البيئية (ضغط) مع السياسات والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه التغيرات (استجابة الدولة).

في حين بلغت في المغرب حوالي 1,5 طن متري/الفرد في سنة 2008م مقارنة بحوالي 1,3 طن متري في سنة 2001م. أما المصادر الأساسية للانبعاثات في المغرب فهي نفسها الموجودة بتونس.

كما أن هناك حاجة لتحسين شبكات الصرف الصحي والتوزع في مراافق معالجة مياه الصرف الصحي، بحيث من المشاكل الضارة تصريف النفايات الصناعية السائلة غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى البحر.

ويظهر تحديا آخر في قطاع النفايات فيما يتعلق بالتخلص من النفايات الصلبة في المكبات التي لا يتم التحكم فيها، وقلة الاجراءات الصحية في مكبات القمامات علاوة على التخلص العشوائي من النفايات الصناعية الصلبة.

يتميز السياق البيئي في المغرب خصوصا بزحف التصحر باستمرار، وهشاشة الفضاءات الغابوية، وانخفاض إمكانات الموارد المائية، والتدور الشديد لأنظمة البيئة الضعيفة مثل الواحات، وفقدان التنوع البيولوجي، إلى جانب المهاشة الشديدة تجاه تغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية. كما يعتبر قطاع النقل في كل من تونس والمغرب من أهم القطاعات المستهلكة للطاقة خاصة الوقود السائل، و المساهمة بنسبة كبيرة في زيادة انبعاث الغازات، لذا يعتبر تأثير استخدام الطاقة في النقل على البيئة من أهم القضايا التي تواجه التنمية المستدامة في الدول المغاربية.

ثانيا: التحديات الإقتصادية والإجتماعية:

تتجلى التحديات الإقتصادية والإجتماعية في تونس في:

1- الحاجة إلى تعزيز كفاءة الإقتصاد ومجتمع المعرفة.

2- التسيير المستدام للموارد الطبيعية، تطوير الكفاءة الطاقوية، وتعزيز الطاقات الجديدة والمتتجدة.

3- تعزيز تهيئة إقليمية أكثر توازنا بالاعتماد على نقل كفاءة مستدام.

4- تعزيز المساواة الإجتماعية والحد من الفوارق الجهوية.

5- ترقية وتوفير حياة أفضل للمواطنين.

6- تعزيز القدرة على التكيف للتغيرات المناخية.

7- التكيف مع الحكومة من أجل ترقية أفضل للتنمية المستدامة.¹

وبالرغم من تحقيق المغرب لإنجازات هائلة في السنوات الأخيرة، بتراجع مستوى الفقر والتلوّع النسبي في الهيكلة الصناعية مقارنة مع العديد من بلدان المنطقة، إلا أن القطاع الصناعي لم يساهم بما فيه الكفاية في إنشاء فرص الشغل، بحيث أحدث حوالي 75 ألف منصب شغل فقط في العقد الأخير، وما يزال نمو إنتاجية القطاع الفلاحي غير كاف، تصاحبه التبعية الشديدة تجاه واردات الحبوب.

وبالتالي، ما تزال تعبئة المعرف والابتكار الازمة لإنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر غير كافية، كما أن السكان لا يزالون يعانون من الهشاشة، لاسيما في المناطق الريفية التي يعيش بها 70 بالمائة من السكان الفقراء.

ثالثا: التحديات المتعلقة بالطاقة:

تتجلى تحديات التنمية المستدامة في إطار الطاقة في الدول المغاربية فيما يلي:

1- الحاجة إلى دمج إستراتيجيات وخطط وأهداف الطاقة المستدامة داخل إستراتيجيات وسياسات وخطط التنمية الوطنية.

2- الحاجة إلى تطوير نهج إدارة إقتصادية لقطاع الطاقة، وتعزيز إمدادات وخدمات الطاقة الحديثة في المناطق الريفية والنائية، حيث يمثل ذلك مطلبًا ضروريًا للتخفيف من وطأة الفقر ولتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية.

3- الحاجة إلى الإستجابة للتزايد المتزايد في طلب الطاقة، وذلك بسبب معدل النمو السكاني المرتفع وال الحاجة إلى زيادة إمدادات الطاقة النظيفة للسكان لاسيما الكهرباء، وتوطين التكنولوجيا ورفع كفاءة استخدام الطاقة.

¹ Ministere de l'équipement, d'aménagement du territoire et du développement durable, **Strategie national de développement durable 2014-2020**, Tunisie, mai 2014, p 12.

4- نقص مشاركة الطاقات المتجددة، ونظم الطاقة عالية الكفاءة في خليط الطاقة ما ينعكس سلبا على النواحي البيئية والاجتماعية.

5- الحاجة إلى تحقيق استدامة قطاع النقل، وتقليل إبعاث الغازات الدفيئة منه كون هذا القطاع من القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، وذلك من خلال زيادة استخدام أنواع وقود أكثر نظافة، وتطبيق تكنولوجيات متقدمة في مجال السيارات.

6- تعزيز قدرات المناطق الريفية في الحصول على تكنولوجيات طاقة مستدامة، وفي إقامة مشروعات أعمال صغيرة في مجالات التصنيع والتسويق والتركيب والصيانة.

7- دراسة وتنفيذ مشروعات شبكة الربط الكهربائي وشبكات الغاز الإقليمية، بهدف تعزيز الكفاءة الطاقوية في الدول المغاربية.¹

المطلب الثاني: مستقبل البيئة في ترشيد الموارد الطاقوية.

تعتبر الطاقة من أهم عناصر التنمية المستدامة، بحيث اختيرت كواحدة من أهم خمس مجالات رئيسية تضمنتها مبادرة المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي المقدمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ سنة 2002م، المعروفة بخطة جوهانسبرغ.

وتم الإشارة إلى أهمية الدور المنوط بالطاقة في تحقيق التنمية المستدامة في إعلان أبوظبي عن منظور الفعاليات العربية البيئية في فيفي 2001م، وكذا مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية سنة 2002م.

كما نص إعلان أبوظبي عن البيئة والطاقة سنة 2003م على تطوير قطاع طاقة أكثر استدامة، وتعزيز مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وقد نصت توصيات أهداف الألفية للتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على استراتيجيات إقتصاد أخضر في إطار ترشيد استعمال الطاقة، تمثلت فيما يلي:

¹ منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل، الكويت، 2003، ص 7-6.

1- العمل على تكامل السياسات المتعلقة بقضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة داخل إطار برامج التنمية الوطنية، خاصة تلك التي لها صلة بالتحفيز من وطأة الفقر، وبتغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك الغير مستدام في القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة.

2- زيادة قدرة الوصول لإمدادات وخدمات الطاقة في المناطق الريفية، وذلك تلبية لاحتياجات الطاقة للإستخدامات المنزليّة، والأغراض الزراعية وأغراض التصنيع الزراعي، من خلال اختيار خليط مناسب لمصادر الطاقة إذ يؤدي الوصول المحدود لخدمات الطاقة إلى تهميش الفئات الفقيرة، وإلى تقليل قدرتها بشكل حاد على تحسين ظروفها المعيشية.

أما التأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة فتظهر على مستويات عديدة محلياً وعالمياً، ويمكن

أن تسبب في عواقب مثل التصحر، تلوث الهواء، التغير المناخي... الخ.¹

كما يرى تقرير التنمية البشرية لسنة 2015م أن العمل المستدام هو حجر أساس للتنمية المستدامة، بحيث التوجه إلى إلغاء مهن في القطاعات التي تعتمد بشدة على الموارد الطبيعية أو تسبب إبعاثات غازات الإحتباس الحراري أو غيرها من الملوثات، وتشمل مجالات العمل المستحدثة للتكنولوجيات الكهروضوئية الشمسية، وهي جزء مهم من استراتيجيات الطاقة المتتجدة في العديد من البلدان.

وتختلف مساهمة هذه التكنولوجيات في التنمية البشرية حسب موقعها، إما بالحلول محل شبكات الكهرباء التقليدية، كما في العديد من الدول المتقدمة، أو باستكمال الإمداد بالطاقة من خارج الشبكة، كما في العديد من البلدان النامية.

ويمكن أن تكون مصادر الطاقة المتتجدة وافداً أساسياً لتحقيق هدف التنمية المستدامة المعنى بضمان حصول الجميع بكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول سنة 2030م.²

ويتجلى مستقبل البيئة في ظل ترشيد الموارد الطاقوية في كل من تونس والمغرب فيما يلي:

¹ منظمة الدول العربية المصدرة للبتروول، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية: إطار للعمل، نفس المرجع، ص 24.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمحّة عامة عن تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل، نيويورك، 2015، ص ص 15-14.

أولاً: مستقبل البيئة في ظل ترشيد الموارد الطاقوية في تونس:

حرصت تونس على إدماج البعد البيئي في مختلف مخططاتها التنموية، بحيث خصص المخطط الثامن للتنمية (1992-1996م)، باب لموضوع التصرف في البيئة، أما في **المخطط التاسع للتنمية** (1997-2001م)، فانطلقت تونس في تحقيق تنمية مندمجة باعتماد التأهيل الشامل لكل القطاعات.

وفي **مخططها التنموي العاشر** (2002-2006م)، ركزت على التوفيق بين مقتضيات التنمية والتهيئة التربوية وحماية البيئة والموارد الطبيعية ومقاومة التلوث وتحسين جودة الحياة ومساهمة البيئة في التنمية، حيث مثل محور التنمية إحدى عناصره الأساسية.

فيما تميز **المخطط الحادي عشر** (2007-2011م) بالأخذ بعين الاعتبار لمبادئ التنمية المستدامة لبلورة مختلف فصوله.

كما عملت منذ سنة 2011 على اتباع نهج جديد في التنمية المستدامة قصد تحسين مستوى المعيشة للأفراد في المناطق الحضرية والريفية، وذلك عبر تفزيذ استراتيجيات موجهة للإدارة الرشيدة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وينطوي تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية على المجالات التالية:

- ضمان استدامة النمو الاقتصادي من خلال أنماط التنمية بما يتفق وتنكييفها وفقاً للموارد الطبيعية والبشرية في البلاد ومتطلبات اندماج البلاد في الاقتصاد العالمي.
- توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد من خلال تعزيز اقتصاد المعرفة الذي يتمثل في معرفة الموارد البشرية دون أن يسبب ضغطاً إضافياً على الموارد الطبيعية الهشة.
- التوجه من القطاعات الاقتصادية التقليدية (الفلاحة والصناعة واستخراج المعادن، والسياحة، والنقل) نحو أنماط إدارة أكثر استدامة للأوساط الإيكولوجية الطبيعية عبر دعم أنظمة إنتاج واستهلاك مسؤولة، تكون مريحة اقتصادياً عادلة اجتماعياً.
- التخفيض أو المحافظة على تكلفة التدهور البيئي التي تبلغ 1,2 بالمائة من الناتج المحلي الخام، وإعطاء الأولوية للاستثمار منخفض التكلفة البيئية.

- قيام وزارة البيئة التونسية بالتعاون مع شركاء مختصين بمراقبة تنفيذ هذه التوصيات من قبل الجهات الإنمائية الفاعلة، والتعرف على الحاجز التي قد تحول و تنفيذ العمليات المختلفة للتنمية المستدامة.
- تحفيز حس المسؤولية لدى المواطنين قصد توعية المجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة، وإشراك الأطراف المعنية في صنع القرار في مجال التنمية المستدامة.
- دمج المواضيع البيئية في جميع قطاعات التنمية، وضمان تحولها الاقتصادي، مع مراعاة التوازن الضروري بين الموارد المتاحة و التكامل بين القطاعات، وإنشاء قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة، مع ضمان النزاهة في توزيع ثمار التنمية.
- تحديد واضح لمسؤوليات كل طرف معني بالعمل في مجال التنمية من خلال توزيع جيد للأدوار حسب القدرات المتاحة، مع ضمان مزيد من التضامن بين الطبقات الاجتماعية وبين الأجيال.

بالإضافة إلى ما سبق فإن قطاع الطاقة في تونس هو أكبر مصدر لانبعاث الغازات الدفيئة بحولي 55 بالمائة من مجموع الانبعاثات، لكنه سجل انخفاض خلال الفترة 2005-2012م بنسبة 1,7 بالمائة مقارنة بفترة 1990-2004م أين كانت النسبة تمثل 3,4 بالمائة.

ذلك بسبب توجه دولة تونس نحو قطاعات أقل انبعاثاً، وبحكم تطويرها لمشاريع النجاعة الطاقوية والطاقة المتجدد، وهناك استراتيجية تونسية ضمن المخطط الشمسي لتخفيض انبعاثات الكربون من 30 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنة 2013م إلى 25 مليون طن مكافئ سنة 2016م ولتصل إلى 5 مليون طن مكافئ كاستراتيجية تسعى لتحقيقها تونس في آفاق 2030م أي بمعدل 1,3 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويا.¹

¹ وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة التونسية، التقرير الوطني حول وضعية البيئة لسنوي 2012-2013، تونس، أبريل 2014، ص 90.

ثانياً: مستقبل البيئة في ظل ترشيد الموارد الطاقوية في المغرب.

يعتبر المغرب أهم دولة عربية في تنمية الطاقات المتجدد، بحيث احتل المرتبة الأولى بـ 71 نقطة حسب مؤشر الطاقة المستقبلية العربي^{*} سنة 2013م.¹

بحيث قام بإصلاحات واسعة النطاق على المستوى المؤسسي، والتشريعي الاستراتيجي بغية تحقيق اقتصاد أخضر^{*}، فمثلا تم تعويض كتابة الدولة المكلف بالماء والبيئة بالوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة سنة 2013م.

كما تم إنشاء وكالات ومعاهد متخصصة (الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، والوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، معهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة)، وتم أيضا إطلاق مشاريع المدن الخضراء.

ويسعى المغرب من خلال الإستراتيجيات القطاعية التي تبناها سنة 2007م والمؤدية إلى اقتصاد أخضر إلى توفير مناصب شغل كما هي موضحة:

1- قطاع الطاقات المتجددة: توفير 13.300 منصب شغل في آفاق سنة 2020م.

2- قطاع النجاعة أو الكفاءة الطاقوية: توفير 36800 منصب شغل في آفاق سنة 2020م.

* مؤشر الطاقة المستقبلية العربي أو المؤشر العربي لطاقة المستقبل (AFEX) هو المؤشر العربي الأول المخصص لمراقبة القدرة التنافسية للمنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة وتحليلها، ويقدم المؤشر تحليلًا كميًا وكيفيًا للمحاور الأساسية للسوق فيما يتعلق بمجالى الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتصنف البلدان العربية حسب ما يزيد عن 20 مؤشرًا، وتقدم هذه المؤشرات شرحاً للجوانب الأساسية المكونة لسوق الطاقة ومن بينها السياسات والقدرات المؤسسية والفنية والاستراتيجيات والبيانات الاقتصادية والاجتماعية والاستثمارات، ويتم تجميع البيانات الخاصة بالمؤشر عن طريق الاستعانة بمصادر المعلومات الدولية والمحلية لضمان الدقة و الشفافية.

¹ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "ملخص لصناعي السياسات"، تقرير حول مصادر الطاقة المتجددة والتحقيق من آثار تغير المناخ، منشورات جامعة كامبريدج، 2013، ص 10.

* عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد يقود إلى تحسين مستوى عيش الإنسان، وكذا العدالة الاجتماعية، وذلك عبر الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والنقص في الموارد، ويتميز في أبسط أشكاله بضعف معدل انبعاثات الكربون والاستخدام الرشيد للموارد والاندماج الاجتماعي.

3- قطاع النفايات: 11 ألف منصب شغل في آفاق 2030م.¹

فتح تحقيق الانقال نحو الاقتصاد الأخضر بشكل ناجح، وتسريع تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة تغير المناخ يعتبر من بين رهانات الاستراتيجية الوطنية المغربية للتنمية المستدامة ذات الأولوية.

وللنهوض بالاستثمارات الخضراء وتشجيع الشركات على إطلاق المشاريع المستدامة، تم إعداد مخطط استثمار أخضر، كما أنجزت العديد من دراسات التقييم البيئية الاستراتيجية (البرنامج المغربي للنفايات المنزلية، مخطط المغرب الأخضر، الاستراتيجية المغربية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، واستراتيجية النجاعة الطاقية، إلى جانب الإصدار الثالث المغربي عن تغير المناخ).

كما تم تبني العديد من الاستراتيجيات الوطنية في إطار الاقتصاد الأخضر منها مخطط العمل الوطني لمكافحة الاحتباس الحراري سنة 2009م والاستراتيجية الطاقوية الجديدة التي ترمي إلى مزيج متتنوع مع ارتفاع أهمية الطاقات المتجدددة سنة 2009م.

¹ وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، التنمية المستدامة في المغرب: الانجازات والآفاق من ريو إلى ريو+20، مرجع سبق ذكره، ص 40.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا لهذا الفصل نستخلص مدى أهمية الشراكة الأورومتوسطية في بعدها الطاقوي بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب، بحيث كل طرف يسعى لتطبيق استراتيجية وطنية الطاقة من خلال التركيز على الاتفاقيات الثنائية في مجال الطاقة.

من جهة يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان أمن إمداداته الطاقوية، لاسيما وأن المغرب وتونس هي دول انتقال طاقوي. ومن جهة أخرى تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق كفاءة طاقوية وتطوير استعمال الطاقات المتجددة والبدائل خاصة في انتاج الكهرباء، فتنوع المصادر الطاقوية، وكذا التخفيف من التبعية الطاقوية للخارج يعتبر أهم رهان تسعى لكسبه كل من تونس والمغرب.

فانخرطها خلال السنوات الأخيرة في عدد من المشاريع الرامية إلى جعل الطاقات المتجددة مصدراً حقيقياً لإنتاجها الطاقوي، وبديلاً تستطيع من خلاله ضمان حاجياتها الطاقوية، وترسيخ التنمية في كل جوانبها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بهدف تخفيف تبعيتها الطاقوية للخارج في مجال الطاقات الأولية، وكذا كونها تعتبرها أفضل وسيلة ممكنة للحد من الانعكاس السلبي لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على اقتصاداتها، وآمنها الطاقوي.

الفصل الثاني: أثر السرقة

الأثر المُؤسخ على السياسات

الطاقة الجزائرية

تحتل الطاقة في الجزائر أهمية كبيرة في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، لكون أن معظم دول الاتحاد الأوروبي تعتبر دولاً غير منتجة للطاقة الناضبة، إلى جانب كون أقرب وأكبر مصادر النفط والغاز الطبيعي لأوروبا الغربية هي جنوب البحر الأبيض المتوسط، ما عزز التعاون الطاقوي بين ضفتي المتوسط بالخصوص مع الجزائر.

ويشكل توفير موارد طاقوية مستدامة، اشغالاً لكثير من الدول لاسيما الجزائر، كونه يساعد في تحقيق أهداف التنمية الإنسانية، تأمين الاقتصاد من الإختلالات الهيكلية المصاحبة لمخاطر تقلبات السوق النفطية، وتحقيق كفاءة طاقوية دون الإضرار بالبيئة. فالجزائر أنهت مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية برشلونة في 19 ديسمبر 2001م، وكان التوقيع على الشراكة الأورو-جزائرية لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005م، ما يشكل منطلق حقيقي للتعاون الطاقوي بين الجزائر وأوروبا.

في هذا الفصل سنتناول تأثير ذلك التعاون على ترشيد الموارد الطاقوية في الجزائر، عقلاً باستخدام الطاقة، وكذا دوره في تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول سيكون بعنوان حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر، أما المبحث الثاني فسنوضح فيه إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية في المجال الطاقوي على الجزائر، وفي الأخير مبحث ثالث نتحدث فيه عن السيناريوهات المستقبلية للشراكة الطاقوية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في الطاقات الأولية وعلى رأسها الغاز الطبيعي، ومن حيث جهود تطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر وتأثير ذلك على مشروع السوق المتوسطية للكهرباء.

المبحث الأول: حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر.

مع تزايد الإدراك بمحورية قطاع المحروقات كأداة للنفوذ اتجهت الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للطاقة إلى إحكام سيطرتها على هذا القطاع الاستراتيجي من خلال تأمين محروقاتها وإنشاء شركة وطنية للطاقة تسمى شركة سوناطراك، فيما أصبح يطلق عليه وطنية الطاقة، كما تبنت مخطط وطني طويل المدى لتطوير الطاقات المتجددة للرفع من الكفاءة الطاقوية لاسيما في إنتاج الكهرباء على المستوى المحلي.

فالموارد الطاقوية المتاحة لدولة ما من شأنها توفير الأساس المادي للنمو الاقتصادي واتباع سياسة خارجية نشطة وهو ما يمكن أن تستفيد منه الجزائر كورقة ضغط لتحقيق أجندها السياسية الخارجية.

ومن هذا الإطار عملت الجزائر على ترشيد سياساتها الطاقوية وعقلنة استخدامها لهذا المورد الهام من خلال مجموعة من الإصلاحات بما يحقق التنمية المستدامة فيها.

المطلب الأول: الإصلاحات التشريعية و المؤسساتية في القطاع الطاقي.

دفعت التحولات الدولية الجديدة الجزائر إلى الشروع في إصلاحات ضرورية من أجل تكيف تدريجي لتشريعاتها في مجال الطاقة، و من خلال سعيها لتحقيق تنمية مستدامة وتطوير قطاع الطاقات المتجددة كأهم محور من المحاور الأساسية لسياساتها الطاقوية الوطنية تم المصادقة على عدة قوانين ومراسيم.

-المرسوم الرئاسي لسنة 1985م:

بموجب هذا المرسوم تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة Agence nationale pour la promotion et la rationalisation de l'utilisation de l'énergie pour la التي هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت اشراف وزارة الطاقة والمناجم، وذلك من أجل تشجيع تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة و تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق و متابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة.¹

¹ L'Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie, présentation de l'Aprue, vue le 20/12/2015, du site: <http://www.aprue.org.dz/presentation.html>

-قانون التحكم في الطاقة رقم 99/09:

هذا القانون مؤرخ في 28 جويلية 1999م، و يهدف إلى تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة ووسائل تطويرها ووضعها حيز التنفيذ، ويشمل جميع التدابير والإجراءات المتخذة من أجل ترشيد استهلاك الطاقة واستعمالها وتطوير الطاقات المتجددة، والتقليل من آثار النظام الطاقوي على البيئة من خلال تخفيض اصدار الغازات الدفيئة، وبموجب هذا القانون تم استحداث الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، والذي سيمول المشاريع المتعلقة بالتحكم في الطاقة.¹

-قانون إنتاج الكهرباء من خلال الطاقات المتجددة رقم 01/02:

هذا القانون مؤرخ في 05 فيفري 2002م، وهو متعلق بالكهرباء والتوزيع العام أو الوطني للغاز من خلال ثلات قنوات، ويهدف هذا القانون إلى إنتاج الكهرباء من خلال الطاقات المتجددة.

- قانون ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة رقم 04/09:

القانون 04/09 المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة والمؤرخ في 14 أكتوبر 2004م، يهدف إلى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والتحكم في الطاقة، وكذا حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير الملوثة، والمساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.

-قانون المحروقات رقم 05/07:

هو القانون الخاص بالمحروقات والمؤرخ في 28 أبريل 2005م والذي من شأنه توسيع إطار الشفافية والمنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين وغيرهم في منح الرخص.

كما يفصل هذا القانون دور الدولة كمالك للقطاع المنجمي عن الشركة العامة (سونطراك) كمتعامل اقتصادي وتجاري، بحيث مع هذا القانون الجديد ستؤدي وكالتين وطنيتين مهام الدولة في قطاع المحروقات وهي:

¹ Ministère de l'énergie et des mines, **guide des énergies renouvelables**, Algérie, 2007, p 35.

- الأولى هي الوكالة الوطنية للمراقبة وضبط النشاطات في قطاع المحروقات المعروفة بلجنة ضبط

Agence national de contrôle et de regulation des activités dans le domaine des

hydro-carbures appelée Autorité de régulation des hydrocarbures (ARH)

- والثانية هي الوكالة الوطنية لتنمية موارد المحروقات

ressources en hydrocarbures appelé (Alnaft)

أما في القطاع الكهربائي وتوزيع الغاز هذا القانون الجديد سمح بإنشاء لجنة ضبط الكهرباء والغاز

Commission de régulation de l'électricité et du gaz (Creg)

1- الوكالة الوطنية لتنمية موارد المحروقات

:ressources en hydrocarbures appelé (Alnaft)

في إطار حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية موارد المحروقات،

بحيث أنشأت في نوفمبر 2005م بهدف إصلاح الإطار التنظيمي للقطاع الطاقي العام في الجزائر.

فهذه الوكالة تسعى إلى التسخير الرشيد والعقلاني لموارد المحروقات، حماية مصالح الدولة (كمالك للقطاع المنجمي) في مجال نشاطها، والاستغلال الأمثل لموارد الطاقة من خلال إرساء دعائم ثقافة جديدة في إدارة قطاع الطاقة (حوكمة السياسات الطاقوية) مع ضمان أكبر للشفافية والمنافسة وتكريس مبدأ عدم التمييز بين المتعاملين المستغلين.

2- لجنة ضبط الكهرباء والغاز :Commission de régulation de l'électricité et du gaz (Creg)

إن التحولات الدولية الجديدة دفعت الجزائر إلى الشروع في إصلاحات فورية من أجل تكييف تدريجي

لتشريعاتها في مجال الطاقة، في إطار هذا تمت المصادقة سنة 2002م على قانون يكرس فتح قطاع

الكهرباء للمنافسة والإستثمار الخاص تحت رعاية لجنة ضبط الكهرباء والغاز (Creg).

حيث تم إنشاء هذه اللجنة في 24 فيفري 2005م، وبدأت العمل رسميا في سنة 2006م، تتمتع

بالشخصية القانونية، وتقوم بثلاث مهام عامة رئيسية وهي الإنجاز، الرصد والمراقبة للنشاطات عامة،

والسهر على إحترام القوانين والتشريعات المرتبطة بسوق الكهرباء والسوق الوطني للغاز.

كما تسعى لتلبية الطلب المحلي العام المتزايد على الطاقة، والسهر على التطوير المستمر لجودة الخدمات والتوفيق بين مصالح المستهلكين والمتعاملين.¹

ومن أهم التحديات التي تواجه هذه اللجنة هي كيفية ضمان الإستقرار بين العرض والطلب المحلي على الكهرباء وتقسيم النقل التوزيعي الضروري للعقود القادمة.

أما فيما يتعلق بالبرنامج الوطني للطاقة المتجددة والكافحة الطاقوية خلال الفترة 2011-2030م، لجنة ضبط الكهرباء كلفت بإعداد و وضع وتكيف الأنظمة المتعلقة بالدعم والتوليد المشترك للطاقة المتجددة، ما سيؤدي إلى تنوع النظام الطاقوي الوطني وتقوية الدعم لمواجهة التغيرات المناخية.

المطلب الثاني: البرنامج الوطني للطاقة المتجددة والكافحة الطاقوية.

يعتبر تطوير قطاع الطاقة المتجددة واحدا من المحاور الأساسية للسياسة الطاقوية الوطنية، نظرا إلى القدرات الهامة التي تزخر بها الجزائر سيمما الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح.

تم إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة والكافحة الطاقوية (PNME) سنة 2011م وبصفة مفتوحة للمستثمرين المحليين والأجانب للإجابة على الطلب المحلي على المنتوجات الطاقوية والتنوع من مصادر إنتاج الكهرباء من خلال الإستخدام الرشيد للطاقة.²

ويهدف هذا البرنامج إلى الحصول على قدرة إنتاجية للكهرباء من الطاقة الشمسية باستيعاب 400 ميغاواط مع نهاية 2016م لتجاوز هذه السعة 5000 ميغاواط سنة 2020م، و توفير 22 جيجاواط من الكهرباء النظيفة بحلول 2030م و 13.5 جيجاواط من الطاقة الشمسية و 5 جيجاواط من الطاقة الريحية بحلول سنة 2030م.³

فالسلطات الحكومية في الجزائر حددت توجهاتها الطاقوية الجديدة من خلال تنمية الطاقة المتجددة، هذا الهدف مرده تخفيض نسبة الطاقات الأحفورية من المخطط الطاقوي الوطني لحماية مواردها الطبيعية للطاقة الغير متجددة، لاسيما الغاز الطبيعي الذي يعتبر المصدر الطاقوي الرئيسي المستعمل لنموه ووجوده.

¹ Algérie énergie," les agences une nouvelle forme de gouvernance", revue Algérienne de l'énergie, numero 7, Algérie, novembre-décembre 2015, p 34-37.

² Algerie énergie, "programme national de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique à l'horizon 2030", revue Algérienne de l'énergie, numéro 2, Algérie, février 2015, p9.

³ Ren21 secretariat, renewable 2016 global statut report, op cit, p 170.

أثر التراثة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

هذه السياسة الطاقوية الجديدة والمحددة في آفاق 2030م ترتكز أساساً على الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية، وكذا إنتاج حوالي 27 بالمائة من الكهرباء من الطاقات المتجددة بإدراج كل الفواعل العامة منها والخاصة ذات العلاقة.¹

وذلك من خلال ميكانيزمات تشجيعية للاستثمار في هذا القطاع.*

أما إنتاج الكهرباء خلال الفترة 2000-2008م فقد عرف ارتقاضاً قوياً، حيث انتقل من 25 تيراواط/ساعي في سنة 2000م إلى 40 تيراواط/ساعي سنة 2008م بمعدل ارتقاض سنوي متوسط يقدر ب 6 بالمائة.

وذلك بسبب البرنامج الذي وضعته شركة سونلغاز لتطوير قدرات إنتاج الكهرباء، بحيث تم إنجاز تسعة محطات لتوليد الكهرباء بطاقة إجمالية تقدر ب 8502 ميجاواط.

كما تم إطلاق مشروع ضخم لإنتاج الكهرباء انطلاقاً من الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي بحاسي رمل بطاقة 150 ميجاواط من طرف شركة نيو إينارجي الجيريا (Neal) مع شريك أجنبي سنة 2010م.²

و تم إنجاز حقل للطاقة الريحية بـ بكارتين (Kaberténe) (حوالي 73 كلم شمال أدرار) دخل حيز الخدمة في 03 جويلية 2014م، يتكون من 12 هوائي بطاقة إجمالية تعادل 10,2 ميجاواط³، ومحطة شمسية تتكون من 6032 لوحة ضوئية panneau photovoltaïque، دخلت حيز التشغيل في 11

¹ Algeria énergie, "Mise en œuvre du mémorandum d'entente Algérie-Ue relance du partenariat énergétique", revue Algérienne de l'énergie, numéro 4, Algérie, avril-mai 2015, p 40.

* تجلّى الميكانيزمات التشجيعية للاستثمار في القطاع الطاقوي فيما يلي:

-نظام الأسعار المضمونة système de prix garanti: حيث فرض هذا النظام على شركات الكهرباء شراء الكهرباء المتجددة المنتجة من طرف المنتجين الموجودين في المناطق الصحراوية بتعرية ثابتة مقررة من طرف السلطات العامة ومضمونة خلال فترة معينة.

-نظام الحصص بالمزاد système de quotas avec enchères: يسعى هذا النظام إلى تثبيت هدف كمي للكهرباء الخضراء ووضع المنتجين المحتملين في تنافس للوصول إلى هدفها بأفضل الأسعار، ويستفيد المنتجون المقبولون من ضمان شراء خلال فترة متقدّة عليها في كراس النفقات cahier de charge. وبالنسبة للجزائر الميكانيزم المعتمد هو ميكانيزم التشجيع، الذي يجب على مجموعة من الصفات.

² وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، الجزائر، 2009، ص ص 80-81.

³ Ouhiba Guerri, "L'énergie éolienne en algérie en bref aperçu", Bulletin des energies renouvelables, centre de développement des energies renouvelables, algérie, décembre 2015, p 6.

جوبليه 2011م بواد نشو 10 كلم شمال غرب (oued nechou) بطاقة إجمالية تعادل 1,1 ميغاواط، و محطة جانت لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في 19 فيفري 2015م بقدرة 3 ميغاواط، على مساحة 6 هكتارات بعيدة ب 10 كلم جنوب غرب جانت بما سيضمن حماية البيئة، وتخفيض إنبعاثات الكربون والغازات الدفيئة.¹

المطلب الثالث: استراتيجيات اقتصاد أخضر في مجال الطاقة.

قبل التطرق لأهم الإستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر بهدف حماية البيئة وتحقيق اقتصاد أخضر في مجال الطاقة بما يضمن القليل من الإنبعاثات الغازية والحد من التلوث ينبغي توضيح احصائيات الإنتاج والإستهلاك الوطنيين من الموارد الطاقوية الأولية وتأثير ذلك على البيئة.

أولاً: الإنتاج الطاقوي في الجزائر.

تحتل الجزائر المرتبة الإثنى عشر من بين المنتجين العالميين للنفط بقدرة إنتاجية تقدر ب 1,2 مليون برميل يومياً^{*}، والمرتبة الخامسة عالمياً من حيث مصدر الغاز الطبيعي بسعة 60 مليار متر مكعب، إضافة إلى إنتاجها الهام في المحروقات الأخرى.

وقد عرف سوق النفط خلال الفترة 2000-2008م تطولاً هاماً، حيث انتقلت أسعار النفط الخام من مرحلة شبه استقرار خلال 2000-2003م (مع إنشاء آلية استقرار أسعار الأوبك في حدود 22-28 دولار للبرميل) إلى مرحلة نمو مرتفعة خلال 2004-2008م، بحيث ساهمت فيها ظروف بنوية وظرفية (إنتعاش اقتصادي، الوضع الجيوسياسي، مواسم الأعاصير...الخ).

وعرف سعر متوسط الخام الجزائري المصدر (صحاري بلند) ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة ذاتها حيث انقل من 28,50 دولار إلى 99.22 دولار، أي عرف ارتفاعاً يقدر ب 248 بالمائة. كما انقل

¹ Algerie énergie, "Mise en œuvre du programme national des énergies renouvelables : projets achevés et autres en cours de réalisation", revue Algérienne de l'énergie, numero 3, Algérie, mars 2015, p 30.

*عرف إنتاج الجزائر من النفط زيادة قدرها 30 بالمائة خلال الفترة 2000-2011م، بحيث كان تنتج 890 ألف برميل يومياً سنة 2000 مقارنة بسنة 2011م حين أصبحت تنتج 1,2 مليون برميل نفط يومي، لمزيد من المعلومات أنظر المرجع: Organization of the petroleum exporting countries, annual report 2012, Austria, Vienna, 2012, p16, download on : 12/05/2015,from the website : www.opec.org

أثر التراكم الأورومتوسطي على السياسات الطاقوية الجزائرية.

إنتاج النفط الخام من 41 مليون طن سنة 2000م إلى 63,8 مليون طن سنة 2008م نتيجة دخول حقول نفط جديدة حيز الإنتاج.¹

كما وصل مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم خلال الفترة 2000-2008م إلى أكثر من 17 مليار دولار أمريكي أي أكثر من 2 مليار دولار في السنة، وتتضمن هذه التدفقات استثمارات الشركاء الأوروبيين في إستكشاف المحروقات وتطويرها وتحلية مياه البحر.

قطاع المحروقات سجل تحسنا ملحوظا في أدائه خلال الفترة 2001-2011م، بحيث وصل إلى 98 بالمائة من الإيرادات الخارجية، و 60 بالمائة من إيرادات ميزانية الدولة، وشكل 38,1 بالمائة من الناتج المحلي الخام سنة 2011م بنمو بلغت قيمته المضافة حوالي 0,57 بالمائة كمعدل سنوي ل تلك الفترة.

لكن منذ نهاية 2014م عرفت أسواق النفط الدولية انخفاضا رهيبا في أسعار البترول ما أثر بالسلب على اقتصاد الجزائر، بحيث أرتفع سعر برميل النفط الجزائري من النصف الثاني لسنة 2014م إلى النصف الثاني من سنة 2016م لم يتجاوز 45 إلى 47 دولار.

وذلك بسبب المتغيرات الدولية المتحكمة في أسعار النفط وفي مقدمتها إستثمار الولايات المتحدة الأمريكية في الغاز الصخري، وكذا حرب الأسعار بين السعودية وأمريكا من جهة، وروسيا وإيران من جهة أخرى، ضف إليها إستمرار تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في منطقة اليورو.*

أما الغاز الطبيعي فيتجاوز 40 بالمائة من إجمالي الصادرات الجزائرية، بحيث تتأثر الجزائر من تقلبات الغاز الطبيعي، حيث أصبح السوق يعرف منافسة كبيرة، لا سيما مع الدخول القطري للسوق الأوروبي وسياسات روسيا التي تمتلك أكبر حصة في السوق الأوروبي، بضاف إليها تطوير الولايات

¹ وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، مرجع سابق ذكره، ص 27.

* بالرغم من الحروب والصراعات المستمرة في ليبيا واليمن والعراق وسوريا، وخلافا للعادة في زمن التوتر، يستمر انخفاض أسعار البترول بحيث هناك من يرى أن الهدف من هذا الانخفاض هو تكبيل كلا من روسيا وإيران خسائر ضخمة، لاعتماد تلك الدولتين على النفط، وأن السعودية والكويت لاتزالان ترفضان خفض انتاجهما من البترول ما أدى إلى الزيادة الكبيرة في العرض، واستمرار المنحى التصاعدي للدولار من جهة، ومن جهة أخرى هناك من يعتقد على نطاق واسع أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تنسق مع السعودية (أكبر مصدر للنفط في العالم) لزيادة المعروض النفطي في الأسواق العالمية كورقة ضغط على كل من روسيا وإيران خدمة للمصالح السعودية والأمريكية.

أثر التراثة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

المتحدة للغاز الصخري وتخليها عن الاستيراد وتوسيع دائرة نشاط السوق الحرة. يتراوح حجم صادرات الجزائر ما بين 55 و60 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً يمثل فيه الغاز الطبيعي 20,3 بالمائة والغاز الطبيعي الممبيع 9,5 بالمائة وغاز البترول الممبيع 6,9 بالمائة والمكثفات 7,6 بالمائة من مجموع ما تقوم الجزائر بتصديره.

وقد بلغت قيمة صادرات الغاز الطبيعي سنة 2013م حوالي 12,82 مليار دولار أمريكي، بحجم صادرات بلغت 32,7 مليار متر مكعب مقابل 15,81 مليار دولار سنة 2012م بحجم صادرات 37,3 مليار متر مكعب سنة 2012م، بينما بلغت قيمة صادرات الغاز الطبيعي الممبيع 6,04 مليار دولار سنة 2013م مقابل 6,50 مليار دولار سنة 2012م، وهذا التراجع مرد العديد من الأسباب من بينها العوامل الأمنية (الاعتداء الإرهابي على مركب تيقنورين بولاية إلizi بالجزائر في جانفي 2013م) وانخفاض مستوى الاستثمارات الأجنبية، وإعادة التفاوض بشأن تحديد عقود الغاز الجزائري متعددة وطويلة الأجل التي كانت قد قاربت على الانتهاء آنذاك، بالإضافة إلى بروز منافسين جدد في مجال تصدير الغاز الطبيعي كدولة قطر مثلاً.

أما في مجال الطاقات المتجددة، فاعتمدت السلطات الحكومية على برنامج وطني لتطوير الطاقة المتجددة، بهدف تمكين الجزائر من التحرر التدريجي من تبعية المحروقات في تموينها بالطاقة.

كما يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الجزائر بطاقة قدرها 20 ألف ميجاواط لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في آفاق 2030م منها 10 ألف ميجاواط موجهة للتصدير.

و مصادر الطاقة الكهربائية يتم توفيرها سنوياً من ثلاثة مصادر رئيسية هي:

الغاز الطبيعي بنسبة 5,94 بالمائة في حين تأتي الطاقة المائية بنحو 5 بالمائة أما الطاقة الشمسية فتمثل 0,5 بالمائة، بحيث تسعى الجزائر إلى تحديد مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في رصيد الكهرباء الوطنية إلى ما يتجاوز نسبة 6 بالمائة في سنة 2016م.¹

¹ أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030)، إطار العمل العربي المشترك لجامعة الدول العربية، الرياض، 21-22 جانفي 2013، ص 70.

أما التغطية الكهربائية في الجزائر فقد بلغت نسبة 99,8 بالمائة بمعدل 300 ألف كم من الشبكات توصل الكهرباء إلى ثمانية ملايين زيون على الفترة الممتدة من 2015-2025م، لتصل شبكة الكهرباء إلى 560 ألف كم.¹

وينطلي القطاع الطاقوي في الجزائر خلال الفترة 2011-2020م إلى إنجاز خمسة وستين مشروعًا تم تحديده بطاقة إجمالية تقدر ب 2600 ميجاواط.² وانجاز ثلاثة عشر محطة شمسية بمنطقة الهضاب العليا بطاقة إجمالية تعادل 343 ميجاواط، وسبع محطات للطاقة الشمسية بقطب عين صالح-أدرار-تييميمون بقدرة إجمالية تعادل 53 ميجاواط وتسعة عشر محطة شمسية أخرى قيد الدراسة بطاقة إجمالية تعادل 57 ميجاواط موجهة للجنوب الكبير.³

كما ستعمل الجزائر على تخصيص غلاف مالي بقيمة 2000 مليار دينار جزائري أي حوالي 2,5 مليار دولار أمريكي من أجل دعم البرنامج الاستثماري الخاص بشركة سونلغاز، الذي يهدف إلى إنتاج طاقة كهربائية إضافية ب 12 ألف ميجاواط مع نهاية 2016م.⁴

ثانياً: الإستهلاك الطاقوي في الجزائر.

يرى التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) حول الطاقة المستدامة أن إيرادات النفط والغاز الطبيعي تعتبر مصدر الدخل الأساسي في معظم الدول العربية، ويشكل قطاع النفط والغاز ما يصل إلى 36 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي، بحيث تتراوح نسبة إيرادات المواد المهيروكريبونية من مداخل صادراتالجزائر 97 في المائة.

وقد عرف الإستهلاك الوطني في الجزائر للمنتجات النفطية نمواً قوياً خلال السنوات 2000-2008م، حيث قدر ب 13,4 مليون طن سنة 2008 مقابل 8,1 مليون طن سنة 2000م أي بمعدل

¹ Algérie énergie," le partenariat une option stratégique pour le secteur", revue algérienne de l'énergie, Algérie, numéro 5, juin-juillet 2015, p 34.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، الجزائر، جويلية 2012، ص 87-52.

³ Algeria energie, "Mise en œuvre du programme national des énergies renouvelables : projets achevés et autres en cours de réalisation", op cit, p 30.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 149.

أثر التراكم اللاؤر ومؤشرية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

نمو سنوي متوسط يقدر بنسبة 7 بالمائة، ومن المنتوجات الطاقوية المستهلكة التي يزيد عليها الطلب المحلي نجد المازوت نتيجة تزايده طلب قطاع الأشغال العمومية (برنامج هام لإنجاز المنشآت القاعدية).

وبلغ الاستهلاك الوطني للطاقة 18,3 مليون طن من المواد البترولية سنة 2015 مقارنة بـ 17,5 مليون طن سنة 2014 مبنسبة نمو تقدر بـ 5,5 بالمائة.

كما بلغ استهلاك الطاقة في الجزائر في قطاع النقل البري حوالي 23 بالمائة من إجمالي استهلاك الطاقة سنة 2009 م في حين كانت 15 بالمائة سنة 2000 م، وبلغ استهلاك وقود البنزين للفرد الواحد 67 كيلوجرام من المكافئ النفطي في سنة 2009 مقارنة بـ 62 كيلوجرام من المكافئ النفطي سنة 2000¹.

في حين بلغ استهلاك الطاقة 819 كيلو وات/ساعة للفرد في سنة 2011 م مقابل 637 كيلو وات/ساعة للفرد في سنة 2000 م، ووفقاً لأرقام البنك الدولي فإن إبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر بلغت حوالي 3.2 طن متري / الفرد في سنة 2008 مقارنة بحوالي 2.7 طن متري في سنة 2001 م.

ما يمثل 96 بالمائة من إجمالي ابعاث الغازات الدفيئة في الجزائر، كما شكل استهلاك الكهرباء سنة 2015 م زيادة بنسبة 8 بالمائة مقارنة بسنة 2014 م.

فهو ينمو سنوياً بمعدل 14 إلى 18 بالمائة والإحتياجات من الوقود تزداد بـ 15 إلى 20 بالمائة سنوياً مما يتوجب ضمان الأمن الطاقوي للبلاد على المدى البعيد، وكذا ضمان مستوى تصدير المحروقات بما يضمن عائدات تسمح بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تمكنا من التحرر تدريجياً من تبعات المحروقات وإرساء نظامنا الإنثاجي.²

وقد أعدت لجنة ضبط الكهرباء والغاز برنامجاً لتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي للفترة 2014-2023 م على أساس تصور أن متوسط الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي سيبلغ بآفاق 2023 ما يقدر بـ 45 مليار متر مكعب، كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحقيق اقتصاد في

¹ Algérie énergie, "intégration Maghrébine pour une transition énergétique", revue Algérienne de l'énergie, numéro 8, Algérie, janvier- février 2016, p 33.

² وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، مشروع تعديل القانون رقم 05-07، الجزائر، أكتوبر 2012، ص 1.

استهلاك الغاز والمواد النفطية بحدود 42 مليار دولار بغضون 2030م مع خفض استهلاكهما بنحو 9%¹.

وأستناداً لدراسات قامت بها أجهزة مختصة، تبين أن الزيادة المستمرة في استهلاك الطاقة في الجزائر تأتي أساساً من القطاع الاجتماعي وليس القطاع الصناعي، حيث أن استهلاك الأسر للمنتجات الطاقوية انتقل من 39 بالمائة من مجمل الاستهلاكات سنة 1980م إلى 43 بالمائة في سنة 2013م، أما حصة الصناعة فانتقلت من 31 بالمائة إلى 21 بالمائة، في حين انتقل استهلاك وسائل النقل من 30 بالمائة إلى 36 بالمائة خلال الفترة ذاتها.

ثالثاً: استراتيجيات التنمية المستدامة في القطاع الطاقوي.

هناك اثنين من المشكلات الرئيسية التي ترتبط بشكل غير مباشر مع قطاع الطاقة وهما تهالك البنية التحتية التي تحد من القدرة على الحركة والتنقل، والمشكلة الثانية هي النمو السكاني السريع الذي يضع مزيداً من الضغوط نظراً للقدرة المحدودة على توفير الخدمات وضعف معدلات الالتزام بدفع ثمن الكهرباء كل هذا مع معدل بطالة يرتفع بشكل مستمر.

1- تحديات التنمية المستدامة في إطار الاعتماد على الطاقة.

من أهم تحديات التنمية المستدامة في الجزائر المتعلقة بالقطاع الطاقوي هي:

- تحدي التدهور البيئي للمناطق الساحلية:

الناتج عن التصريف (غير الكافي وغير المعالج) للنفايات السائلة إلى البحر وإلى الأودية، بالإضافة إلى عدم التحكم في إلقاء النفايات في المكبات المفتوحة بسبب عدم كفاية خطط إدارة المخلفات الصلبة وكذلك عدم كفاءة إدارة النفايات الصناعية الصلبة.

فالتلوك الصناعي يشكل جزءاً كبيراً من التلوث بشكل عام، كما أن إلقاء النفايات المنزلية في المكبات المفتوحة والبرية أدى إلى مشاكل صحية خطيرة.

¹لجنة ضبط الكهرباء والغاز، البرنامج البياني لتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي لفترة 2014-2023م، تقرير نشاط 2014، الجزائر، 2014، ملف محمل من الموقع الإلكتروني: www.creg.gov.dz

-التحديات الإجتماعية:

تتضمن التحفييف من وطأة الفقر، اتاحة الفرصة أمام المرأة، التحول الديمقراطي، البطالة...الخ.

فالوصول المحدود لخدمات الطاقة يؤدي لتهبيش الفئات الفقيرة وإلى تحليل قدراتها بشكل حاد على تحسن ظروفها المعيشية، أما التأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة فتظهر على مستويات عديدة، ويمكن أن تتسبب في عواقب مثل: التصحر، زيادة مستوى الغازات الدفيئة في الجو، التغير المناخي، والتلوث بكل أنواعه.

-تحدي التضخم:

حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي شكل معدل التضخم في الجزائر ارتفاعاً منذ انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، بحيث كانت نسبة 3,26 بالمائة سنة 2013م لتختفي سنة 2014م إلى حدود 2,92 بالمائة لتعود في الارتفاع سنة 2015م بنسبة 3 بالمائة.

-تحدي عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج الإجمالي:

سجلت نسب الموازنة العامة من الناتج الإجمالي في الجزائر نسب عجز خلال الفترة 2013-2015م حسب صندوق النقد الدولي، بحيث كانت 1,40 بالمائة سنة 2013م، ثم ارتفعت إلى 7,40 بالمائة سنة 2014م، ليترفع عجز الموازنة العامة مرة أخرى سنة 2015م مسجلاً نسبة 21,67 بالمائة بسبب تراجع أسعار النفط إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل. وذلك بتوقعات عجز في الموازنة العامة قدرت بنحو 25 مليار دولار أمريكي.¹

-تحدي الفساد:

تشير ورقة سياسات أعدتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنة 2006م أن الفساد هو أحد أعراض مشكلات إدارة الحكم التي لم يتم إيجاد حلول لها،

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2015، ص ص 55-57، ملف محمل بتاريخ: 2015/08/15، من الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae/ar>

أثر التراثة الأوروبية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

والتي تنشأ من عدم القدرة على بناء دولة فعالة تتسم بالمساعدة، كما ينقطع الفساد مع الأهداف الإنمائية للألفية* حيث يتعدى تحقيق هذه الأهداف ما لم يكن هناك إلتزام بمكافحة الفساد.

فالفساد يعد عاملًا مهمًا في تفسير الفجوة بين ضخامة الموارد وبين توافر الإنجازات وإخفاق البرامج الخمسية في تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي ورفاه اجتماعي، كما يضعف الحكومة البيئية والقوانين البيئية، يحبط الاستثمار، تشوّيه السياسات الاقتصادية، ويزيد من عدم الثقة وعدم القابلية للتوقع في بيئه الأعمال، كل هذا جعل الجزائر تحتل مرتبة متاخرة في مؤشر الفساد لسنة 2012م الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، حيث احتلت المرتبة 105 من بين 176 دولة و المرتبة 12 من بين 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹.

- تحدي نقص القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات المطلوبة وبناء القدرات ونقص الموارد المالية بالإضافة إلى القضايا المؤسسية والمسائل المتعلقة بالسوق، وكذا قطاع النقل الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة خاصة الوقود السائل، ولذا يعتبر تأثير استخدام الطاقة في قطاع النقل على البيئة من أهم القضايا التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر.²

و حسب دليل إبراهيم للحكومة في إفريقيا والذي يغطي حقبة زمنية قدرها خمسة عشر سنة (2000-2014م) فإن الجزائر تحتل المرتبة عشرين إفريقيا من حيث مؤشر الحكومة الشاملة ب 52.9 نقطة من 100 والمرتبة الثالثة في شمال إفريقيا بعد تونس والمغرب.

حيث تحتل المرتبة 32 إفريقيا من حيث مؤشر الأمن وسيادة القانون ب 50,4 نقطة من 100 لكن مع أفضل تصنيف من حيث الأمن الوطني ب 73,3 نقطة من 100 و أضعف تصنيف في نفس السياق فهو من حيث المساعدة ب 32,9 نقطة من 100. كذلك مؤشر ضعيف من حيث المشاركة ب

*تجلی الأهداف الإنمائية للألفية في: القضاء على الفقر المدقع والجوع، تحقيق تعليم للتعليم الإبتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وأمراض أخرى، كفالة الإستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر، ص 22.

² منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية إطار للعمل، مرجع سبق ذكره، ص

نقطة من 100، أما من حيث مؤشر الفرص الاقتصادية المستدامة فقد احتلت المرتبة 24 إفريقيا بـ 44,4 نقطة، في حين مناخ الاستثمار فكان 29,2 نقطة من 100 نقطة وهو مؤشر جد ضعيف.¹

كل هذه المؤشرات التي وضعها دليل إبراهيم للتنمية في إفريقيا منذ إنشائه سنة 2007م، والتي تم جمعها من 33 مؤسسة إفريقية وعالمية مستقلة في مجال البيانات، وال المتعلقة بالحكومة الشاملة جعلت الجزائر تحتل المرتبة العشرين إفريقيا والمرتبة الثالثة في شمال إفريقيا بعد كل من تونس والمغرب.

فهذه المؤشرات تترجم حجم التحديات التي تواجه الجزائر لاسيما التنمية المستدامة ما يستوجب جهود وطنية مضاعفة وإستراتيجية جديدة قائمة على إدراج فواعل الحكومة الثلاث في العملية التنموية.

2- إستراتيجيات التنمية المستدامة في القطاع الطاقوي:

حددت السلطات الحكومية في الجزائر توجهاتها الجديدة من خلال تنمية الطاقات المتتجدة، بهدف تخفيض نسبة الطاقات الأحفورية من المخطط الوطني الطاقوي لحماية مواردها الطبيعية للطاقة غير المتتجدة، لاسيما الغاز الطبيعي الذي يعتبر المصدر الطاقوي الرئيسي المستعمل، وكذا للتحرر التدريجي من تبعية المحروقات في تموينها بالطاقة.

هذه السياسة الطاقوية الجديدة والمحددة في آفاق سنة 2030م ترتكز أساسا على الطاقات المتتجدة وعلى الكفاءة الطاقوية، وكذا إنتاج حوالي 27 بالمائة من الكهرباء من خلال الطاقات المتتجدة بطاقة قدرها 20 ألف ميجاواط منها 10 ألف ميجاواط ستكون موجهة للتصدير بإدراج كل الفواعل العامة منها والخاصة ذات العلاقة. وذلك من خلال ميكانيزم تشجيعي للاستثمار في هذا القطاع.²

كما وضع قطاع الطاقة في الجزائر إطاراً مؤسسيًا وتشريعياً من أجل ترقية الوقود النقي والأقل تلوثاً مثل البنزين الخالي من الرصاص، الغاز الطبيعي المضغوط، وهذا في توافق الحفاظ على البيئة.

فاستهلاك المنتوجات الأقل تلوثاً مثل البنزين الخالي من الرصاص عرف تطوراً سنوياً ملحوظاً من سنة 2000 إلى سنة 2008م، بارتفاع يقدر بـ 58 بالمائة.

¹ Ibrahim index of Africa governance, **country insights : Algeria**, moibrahim foundation, 2015, p p 4-5, download from the website : www.moibrahimfoundation.org

² Algérie énergie, " mise en œuvre du mémorandum d'entente Algérie-UE relance du partenariat énergétique", op cit, p 40.

وقد عرف نشاط البيئة لدى شركة سونطراك حركية هامة حيث تم وضع مخطط لتسبيير الغازات الجوية، انجاز مخطط لتسبيير النفايات، وكذا الإنطلاق منذ سنة 2002م في عملية التشجير على مستوى الوحدات العملية بغرس 685 ألف و 564 نبتة منها 217 ألف و 218 شجرة خلال حملة 2007-2008م.

والجدول التالي يوضح الجهد المبذولة من طرف الجزائر في مجال حوكمة سياساتها الطاقوية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم 5: سياسات الطاقة المستدامة في الجزائر.

النوع	العنوان	السياسات	كفاءة استخدام الطاقة	الطاقة والطاقة المتجددة	أهداف كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة	الخطة الوطنية للطاقة المتجددة	الخطة لكفاءة الطاقة	الدولة
التوافق	قانون الطاقة للمباني	وضع المعايير وبطاقات كفاءة الطاقة						
محدود.	اختياري.	اختياري.	قوانين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة: - كفاءة الطاقة: قانون 1999م. - الطاقة المتجددة: قانون 2004م.	قوانين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة: - كفاءة الطاقة: قانون 1999م. - الطاقة المتجددة: قانون 2004م.	- كفاءة الطاقة: غير موجود - الطاقة المتجددة: 5 بالمائة سنة 2015 و 15 بالمائة سنة 2020.	تحت الإعداد	تحت الإعداد	الجزائر

المصدر: يمينة صاحب وأخرون، الدليل الإرشادي كيف تقوم بإعداد خطة عمل الطاقة المستدامة في مدن جنوب البحر المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 25

أثر التراثة الأوروبية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

من خلال ملاحظتنا للجدول نستنتج مدى إهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة بغية تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال التقيد بأهم توصيات أهداف الألفية للتنمية التي نصت على:

- العمل على تكامل السياسات المتعلقة بقضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة داخل إطار برامج التنمية الوطنية، خاصة تلك التي لها صلة بالتخفيض من وطأة الفقر، وبنغير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدام في القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة.

- زيادة نسبة مشاركة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة، كلما كان ذلك ممكنا وميسرا ومحبلا من النواحي البيئية والاجتماعية وبالشكل الذي يناسب ظروف وأحوال كل دولة.

- تعزيز قدرات المناطق الريفية في الحصول على تكنولوجيات طاقة مستدامة، وفي اقامة مشروعات أعمال صغيرة في مجالات التصنيع والتسويق والتركيب والصيانة لها.¹

كون السياسة الطاقوية في الجزائر ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- رفع الإحتياطات الوطنية للمحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.

- تدعيم الإطار القانوني والتشريعي وترشيد استهلاك الطاقة.

- إدماج الطاقات المتجددة، الحفاظ على البيئة، وتخفيض انبعاثات الكربون.

أما بشأن المحور الموضوعي الخاص بالحكامة والتسخير الاقتصادي فقد عرض التقرير الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة في الجزائر السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة لضمان إدارة اقتصادية كلية سليمة وتعزيز تنمية مستدامة، وكذلك الإصلاحات المستكملة الجارية لتحسين مدى التنبؤ بالسياسات الاقتصادية وشفافيتها.

وذلك بإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد ومنعه كأحد الإصلاحات المؤسساتية الوطنية.

¹ منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية إطار العمل، مرجع سبق ذكره ، ص

-الهيئة الوطنية لمنع الفساد و مكافحته:

صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سنة 2004م، واعتمدت قانونا للوقاية من الفساد في القطاع العام، وبهدف تعزيز الحكم الرشيد، و استدامة التنمية، حيث أنشأت هيئة وطنية لمنع ومكافحة الفساد في السنة ذاتها، و شرعت في العمل في 11 جويلية 2010م، طبقا للمرسوم الرئاسي المؤرخ في 22 نوفمبر 2006م.

و ترتكز معالجة مسألة الفساد وتبييض الأموال على كافة الإجراءات المتتخذة لتفعيل مكافحة هاتين الظاهرتين منذ إصدار التعليمية الرئاسية رقم 03 المؤرخة في 13 ديسمبر 2009م، بحيث أصبحت تمتلك كافة الوسائل الضرورية لقمع مخالفات الفساد، والمعاقبة عليها، كما تم التشديد على الجهد المبذولة في مجال الوقاية من خلال التقدم المحرز في إضفاء الشفافية على الإدارة العامة والمساءلة بوجه خاص.

و تتمثل مهمتها في تقييم دوري للترتيبات الخاصة بالوقاية من الفساد والمساهمة في تحسينها مع السهر على توعية المواطنين بذلك، وفي هذا الصدد وضع هذا الجهاز برنامج عمله خلال الفترة 2012-2015م وتمحور أساسا:

- تطوير أكبر قدر ممكن من المعلومات الموضوعية حول أوضاع الفساد في الجزائر، لتدرك نقص البيانات الذي تمت ملاحظته حتى الآن.
- تحديد أخطار الفساد بهدف إحتوائها، وتقييم أداء التشريعات والتنظيمات المعامل بها.
- إصدار المرسوم الرئاسي المتعلق بتكوين الديوان المركزي لقمع الفساد، وتنظيمه وكيفيات سير أعماله في ديسمبر 2011م، مع الإشارة إلى أن هذا الديوان مكلف بإجراء الأبحاث والتحقيقات في مخالفات الفساد، وكذلك تدعيم التنسيق بين مختلف مصالح الشرطة القضائية.¹

فإدراك الجزائر بمدى تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية المستدامة في الجزائر وعلى هيكل اقتصادها، دفعها للتفكير في اقتصاد ما بعد البترول من خلال مجموعة من الإستراتيجيات تتمثل في تنمية مصادر بديلة للطاقة الناضبة تضمن حماية البيئة، والخفض من إنبعاثات الغازات الدفيئة، والتوجه

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكومة، المرجع السابق الذكر، ص 36-35.

أثر الشراكة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

نحو قطاعات بديلة تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات، وتنوع الدخل الوطني. كما تسعى الجزائر إلى تطوير علاقاتها الطاقوية مع الاتحاد الأوروبي في إطار شراكة ذات فائدة مشتركة تسهم في الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي و تضمن أسواقا مستقرة للغاز الجزائري.

المبحث الثاني: إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية في المجال الطاقوي على الجزائر.

تعتبر الطاقة من أهم الأولويات في مجال التعاون الأوروبي الجزائري في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، و العامل الأساسي في بناء منطقة تبادل للرفاهية والأمن.

وفي هذا الإطار تعدالجزائر شريك محوري للاتحاد الأوروبي، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على المستوى الإقليمي، كون هذا الأخير يعتبر من أكبر مستوردي الطاقة في العالم بنسبة 53 بالمائة من الطاقة بفاتورة سنوية تقدر ب 400 مليار يورو.

المطلب الأول: المشاريع الطاقوية المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

في إطار التوقيع على مذكرة التفاهم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 7 جويلية 2013م في مجال الطاقة، وقعت الجزائر على مسودة طريق سنة 2015م سميت بالإتفاق الإداري للطرق العملية لتنفيذ الشراكة الطاقوية الجزائرية- الإتحاد الأوروبي.

حيث جرى لقاء في 5 ماي 2015 بالعاصمة الجزائرية بين وزير الطاقة الجزائري والمفتشية الأوروبية المكلفة بتغيرات المناخ والطاقة لإطلاق حوار سياسي رفيع حول الطاقة يندرج ضمن الشراكة الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، مركزا على العلاقات الغازية بين الجزائر وأوروبا، والتعاون في مجال الطاقات المتجددة والكافحة الطاقوية¹.

وكذا في إطار الشراكات الطاقوية الإستراتيجية التي تعقدتها أوروبا مع الدول المنتجة للطاقة ودول العبور لاسيما الغاز الطبيعي.²

¹ Algérie énergie," le partenariat une option stratégique pour le secteur", op cit, p 30.

² Algerie energie, " Mise en œuvre du mémorandum d'entente Algérie-Ue relance du partenariat énergétique", op cit, p p 9-10.

وأسفر عنه إمضاء وثيقة تسوية^{*}، بحيث من خلالها سيتم وضع فريقين من الخبراء ترتكز أساسا على الغاز الطبيعي والكهرباء، والطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية.

أولاً: الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقة الأولية.

تسعى الجزائر إلى تطوير علاقاتها الطاقوية مع الاتحاد الأوروبي في إطار شراكة ذاتفائدة مشتركة تسهم في الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي و تضمن أسوافا مستقرة للغاز الجزائري^{*} ، كون الجزائر تعتبر ثالث مموني أوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا والنرويج.

تعتبر الاستثمارات الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي الجزائري الذي يضم 13 بالمائة من حاجيات القارة الأوروبية من الغاز غير كافية. فهذا الاتفاق الإداري سيسمح بتجسيد الإنفاق الإستراتيجي الطاقوي الجزائري - الأوروبي ما سيشكل دفعا جديدا للتعاون الطاقوي الثنائي.

و بلغ عدد مستهلكي الغاز الطبيعي الجزائري من الدول الأوروبية تسع عشر دولة سنة 2014 في حين كان اثنى عشر دولة سنة 2004، و كان على رأسها أهم ثلاث دول أوروبية مستهلكة للغاز الطبيعي الجزائري هي إسبانيا بنسبة 40,5 بالمائة، إيطاليا بنسبة 26,6 بالمائة وفرنسا بنسبة 15,3 بالمائة سنويا.

تسعى الجزائر من خلال شراكتها الطاقوية مع أوروبا في بعد الطاقات المتجددة إلى تعزيز القدرات المؤسساتية وتحسين وتطبيق الإطار التشريعي والتنظيمي والتكوين المهني والبحث والتنمية وكذا تحويل التكنولوجيا في إطار الطاقات المتجددة.

حيث تعكس الرؤية الأوروبية الطاقوية المرتكزة على ضمان الأمن الطاقوي المستدام، وتدعم علاقاته الطاقوية مع ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي لأوروبا بعد كل من روسيا والنرويج.¹

فأوروبا تعتبر الجزائر شريك استراتيجي موثوق في مجال الغاز الطبيعي، وفاعل محوري مؤثر وصلب استراتيجيتها في التنويع الطاقوي ومصدرا هاما لضمان تموينها، بحيث تعزيز شراكتها الطاقوية معالجزائر

* هذه الوثيقة بمثابة اتفاق ثالثي تعاوني موقع بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، بهدف خدمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتطبيقا للرؤية الأوروبية الطاقوية المرتكزة على ضمان أمن طاقوي مستدام لأوروبا، احترام البيئة والحد من انبعاثات الكربون.

* عكس دولتي المغرب وتونس اللتين تشجعهما أوروبا على تطوير الطاقات المتجددة، فإن الجزائر الشريك الإستراتيجي تربطه علاقات قوية مع الإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي.

¹ Algérie énergie," Climat le cop 21 : un tournant historique", op cit, p 16.

من شأنه تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية من جهة، انتعاش الاقتصاد الجزائري، وكذا تخفيض ابعاث الكربون من جهة أخرى.

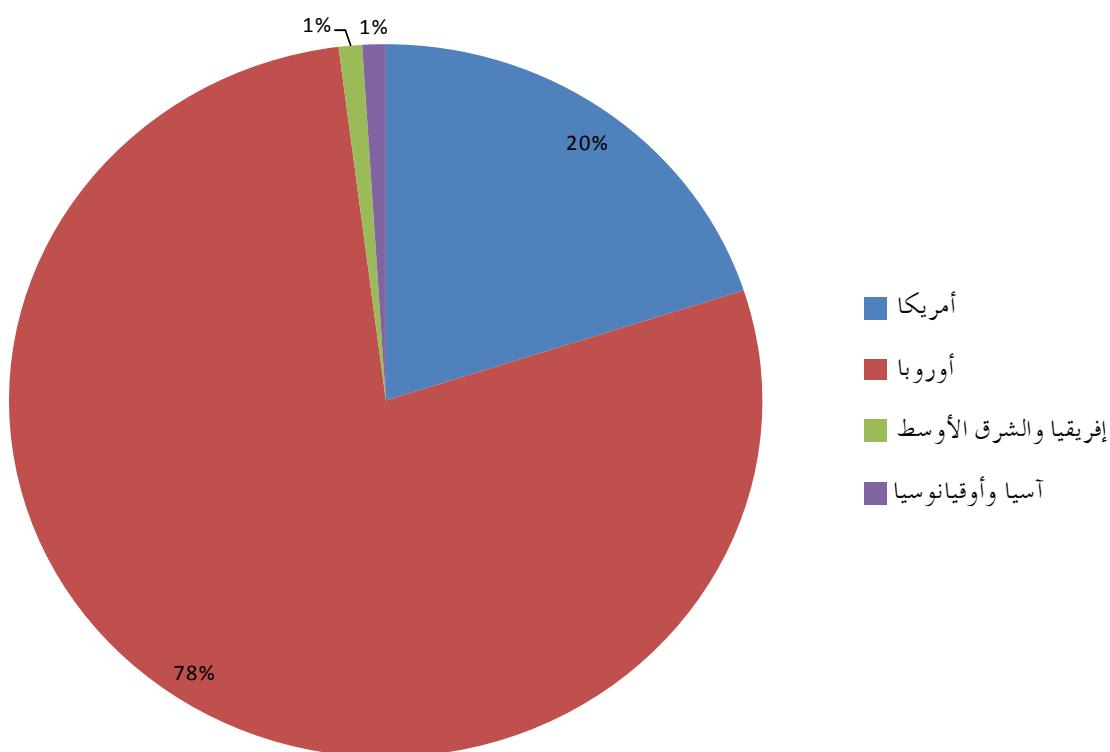
وباعتبار أن الاتحاد الأوروبي من أكبر مستوردي الطاقة في العالم، فإن السوق الأوروبية امتصت من حيث حجم التصدير ما يعادل **63 بالمائة** من المبيعات الإجمالية للمحروقات حسب إحصائيات وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر سنة 2008م.

لكن هذا الطلب عرف انخفاضا في الطلب سنة 2008 مقارنة بسنة 2000م، حيث كانت تقدر الواردات الأوروبية من النفط الخام الجزائري سنة 2001م **14,716 طن مكافئ نفط** لترتفع سنة 2005م مع دخول الاتفاقية الأوروجزائرية حيث التنفيذ إلى **20,184 طن مكافئ نفط** لتتلاشى في حلول 2010م لتصبح **6482 طن مكافئ نفط** وبعد أن كان يمثل **3,26 بالمائة** من إجمالي الواردات النفطية الأوروبية سنة 2005م أصبح يمثل **1,16 بالمائة** فقط سنة 2010م.

وذلك نتيجة لمجموعة من المتغيرات أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008م، وبسبب سعيها إلى توسيع مصادر وارداتها من الطاقة، وتقليل اعتمادها على المحروقات المتأتية من الدول الممونة الرئيسية والتوجه نحو ممولين جدد، حيث ترى أوروبا أن ضمان استقلالها الطاقي يفرض عليها توسيع الممولين مثل كازاخستان، وأذربيجان بدلا من اعتمادها الكلي على لجزائر كاستراتيجية أوروبية طاقوية متبرعة منذ سنة 1973م، وبهدف حماية البيئة وتخفيض ابعاث الغازات الدفيئة.

والشكل التالي يوضح حجم الإنتاج الطاقي الجزائري المصدر نحو الاتحاد الأوروبي ومناطق أخرى بالنسبة المئوية خلال سنة 2000م.

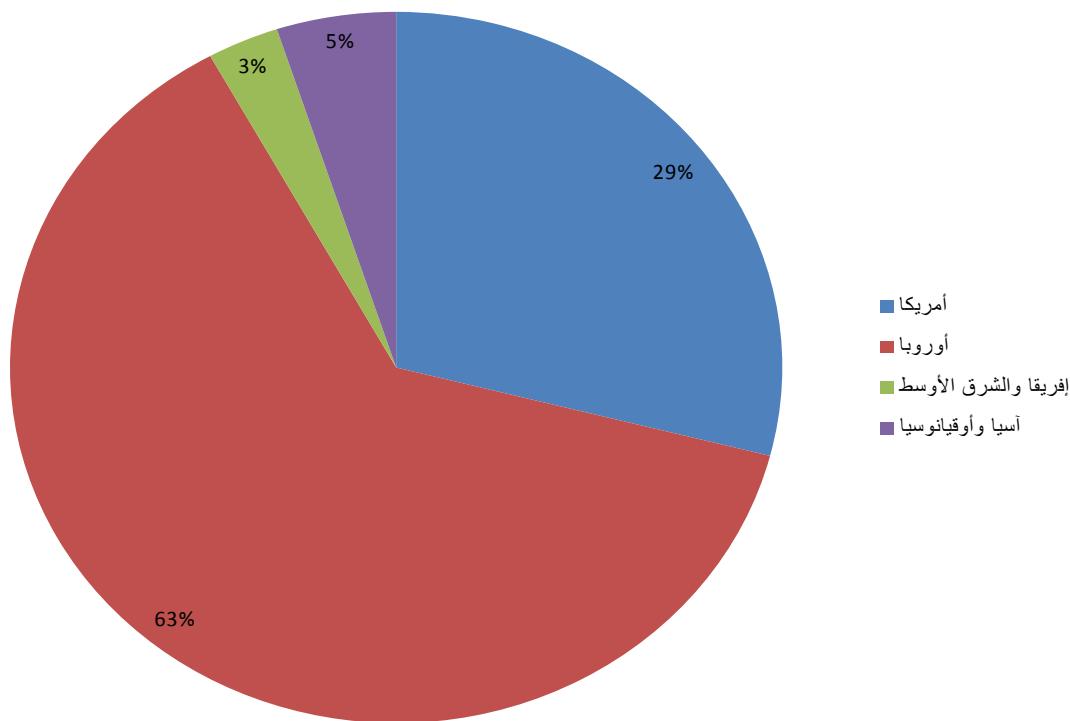
الشكل رقم 2: تصدير المخروقات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية من حيث الحجم خلال سنة 2000م



المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، الجزائر، 2009، ص 47، بتصريح.

أما الشكل الثاني فيوضح حجم الإنتاج الطاقوي الجزائري المصدر نحو الإتحاد الأوروبي ومناطق أخرى بالنسبة المئوية خلال سنة 2008م.

الشكل رقم 3: التصدير حسب المنطقة الجغرافية من حيث الحجم
خلال سنة 2008م



المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، المرجع نفسه، ص 47، بتصرف.

أثر التراثة الأوروبية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

من خلال تحليلنا للشكليين نستنتج تحسن نسبي من مبيعات الجزائر الطاقوية نحو آسيا نتيجة تطور سوق الغاز الطبيعي الممتع وغاز البروبان الممتع من جهة، وبسبب تطور العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والصين من جهة أخرى.

في حين عرفت حصة الإتحاد الأوروبي من الصادرات الطاقوية تراجعا سنة 2008م، بحيث كانت تقدر الصادرات الطاقوية الجزائرية لأوروبا سنة 2001 بـ **14,716** طن مكافئ نفط لترتفع سنة 2005م مع دخول الإتفاقية الأوروجزائرية حيز التطبيق إلى **20,189** طن مكافئ نفط، ثم تسجل إنخفاضا سنة 2010م لتصل **6482** طن مكافئ نفط.

وبعد أن كانت الصادرات الطاقوية للجزائر تمثل **3,26** بالمائة سنة 2005م من إجمالي الواردات الطاقوية الأوروبية أصبحت تشكل **1,16** بالمائة فقط سنة 2010م نتيجة عدة متغيرات من بينها الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية المنتهجة منذ سنة 1973م وسياسة الإتحاد الأوروبي في تنويع الموردين الطاقويين بهدف ضمان أمنها الطاقوي وعدم خضوعه لتنمية طاقوية خارجية من خلال التوجه نحو ممولين طاقويين جدد ككazakhstan وأذريجان، وكذا بسبب الأزمة الإقتصادية لسنة 2008م وتداعياتها على معظم الدول الأوروبية.

و في إطار تحقيق الشراكة الطاقوية بين الجزائر وأوروبا وبهدف تحقيق أمنهما الطاقوي، تم انجاز عدة مشاريع لنقل الغاز من الجزائر إلى أوروبا في إطار شراكتهم الطاقوية، مشروع أنبوب ميدغاز للغاز بالبحر الأبيض المتوسط (Medgaz) وذلك لتعزيز تطوير نقل الغاز عن طريق القنوات نحو أوروبا، بطاقة **8** مليار متر مكعب في السنة، ويربطبني صاف بالجزائر بـالميريا بإسبانيا، وتم انجاز هذا المشروع في إطار الشراكة بين سونطراك **36** بالمائة، وشركة سيبيسا **20** بالمائة، إيبيردولا **20** بالمائة، غاز فرنسا **12** بالمائة وشركة إنديزا **12** بالمائة، تم انجازه في 2010م.

ومشروع ميدغاز منذ أبريل 2011م يزود السوق الإسبانية بالغاز الجزائري، أما تمويل نصف المشروع فقد كان من خلال قرض بقيمة **500** مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي.¹

كذلك مشروع غالسي (Galsi) الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا من أجل نقل **8** مليار متر مكعب، وذلك في إطار الشراكة بين شركة سونطراك **36** بالمائة، إيديسون **18** بالمائة، إينيل **13,5**

¹ وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، مرجع سابق ذكره، ص 34.

بالمائة ووينتير شال 13,5 بالمائة، شركة هيرا 9 بالمائة، بروجيميزا 9 بالمائة، وأخيراً شركة سفيرس 5 بالمائة بطول إجمالي قدر بـ 860 كلم.¹

وفي إطار الشراكة الغازية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، ومنذ التحرير الغازي الأوروبي مع نهاية 2010 طالبت أوروبا الجزائر بتحرير قطاعها الغازي لولوج الشركات الأجنبية ميدان الخدمات بما يمكنالجزائر من الإستفادة من التكنولوجية الحديثة (خدمات قطاع المحروقات).

فالإتحاد الأوروبي في إطار دوره في حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر، يسعى إلى فصل الطرف الجزائري عن التحالف مع روسيا لاسيما في مجال الغاز الطبيعي مثلاً حدث سابقاً في كارتل الغاز بين سونطراك وغاز بروم الروسية، والذي تخوف منه الإتحاد الأوروبي.

و خوفاً من تهديد أمنه الطاقوي يحاول الإتحاد الأوروبي إبعاد أي سيطرة لسونطراك وغاز بروم على السوق الأوروبية الطاقوية.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد أطلق الإتحاد الأوروبي ثلاث أراضيات أورومتوسطية، الأولى حول الغاز الطبيعي تم اطلاقها ببروكسيل بلجيكا في جوان 2015، و الثانية خاصة بإدماج الأنظمة الكهربائية وأطلقت في الرباط بالمغرب في أكتوبر 2015، والثالثة والأخيرة هي تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والنجاعة الطاقوية التي سيتم إطلاقها في سبتمبر 2016 بالقاهرة بمصر.

تشكل هذه الأرضيات الثلاث منتديات دائمة ورفيعة المستوى، تمكن من مناقشة أهداف السياسات الطاقوية والتدابير المعتمدة لتحديد إجراءات شراكة محددة وملمومة ومتابعة تنفيذها، كون كل من دول الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر تربطها علاقات اعتماد متداول في مجال الطاقة، نظراً لحاجة بعضها إلى إمدادات طاقوية آمنة، وبعضها الآخر لأسواق طاقوية مستقرة، وذلك من أجل وضع شروط بروز شراكة في مجال الطاقة، وتأمين الإمدادات بالطاقة بصفة تتحكم فيها، وbandماج فعال لشبكات الكهرباء والغاز.

ومنذ أزمة الغاز الروسية - الأوكرانية في جانفي 2009، تزعزعت الثقة في روسيا كشريك إستراتيجي طاقوي موثوق يلعب دور أساسى في تزويد أوروبا بالطاقة.

¹نفس المرجع، ص 34.

أثر التراثة الأوروبية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

الأمر الذي جعل أوروبا تعيد التفكير في سياساتها في مجال الطاقة والتلويع من شركائها الطاقويين من خلال إستراتيجية مبنية على إنتهاج سياسة **ثانية الغرض**، أمن إمدادات الطاقة أولاً، وتلويع مصادر الحصول عليها ثانياً.

فهذه المقاربة الطاقوية المزدوجة التي تبناها الاتحاد الأوروبي ترتكز على الحد من تبعيته الخارجية في مجال الطاقات الناضبة واللجوء إلى مشاريع الطاقات المتعددة.

كما ركز على تعزيز أكبر لتعاملاته الطاقوية مع الجزائر، باعتبارها شريك إستراتيجي موثوق في مجال الطاقة، لاسيما الغاز الطبيعي، كون الغاز الجزائري يعتبر أفضل بديل عن غاز روسيا لجودته وإنخفاض سعره، وباعتبار الاتحاد الأوروبي من أكبر مستوردي النفط والغاز ما يجعل السياسات الطاقوية الجزائرية مؤثرة بشكل كبير في إنتاج النفط والغاز العالميين، وبأسعار إستراتيجية.

ثانياً: الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقات المتعددة.

تهدف الاستراتيجية الجزائرية في مجال الطاقات المتعددة إلى تحقيق الأمن الطاقوي، تأمين إمدادات مستدامة للطاقة والحفاظ على البيئة، ما شجع الإتحاد الأوروبي على دعمه من خلال توقيع مذكرة التفاهم سنة 2013م.

هذه المذكرة ستسمح لكلا الطرفين بتحديد إطار للتعاون يغطي كل المواضيع ذات الإهتمام المشترك بين أوروبا والجزائر، سواء المحروقات، أو الطاقات المتعددة، إصلاح الإطار التشريعي والقانوني، وحتى العمل على الإنداجم التدريجي للسوق الجزائرية في السوق الطاقوي، مع تطوير الهياكل القاعدية ذات الاهتمام المشترك وكذا نقل التكنولوجيا ودعم التنمية المحلية.

كما يرى ذلك رئيس المفوضية الأوروبية مانويل خوزي باروزو حينما يقول:

"إن النجاعة الطاقوية ستكون المحور الرئيسي في مخطط التعاون الطاقوي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالنظر إلى قدراتالجزائر وما قد يحققه من نتائج ملموسة."¹

فالتعاون الطاقوي في مجالات الكهرباء والنجاعة الطاقوية والطاقات المتعددة سيعود بالفائدة على الإتحاد الأوروبي وعلى الجزائر، بحيث أن استغلال موارد الطاقات المتعددة ستستفيد منه الجزائر

¹ Algeria energie, "les agences une nouvelle forme de gouvernance", op cit, p 16.

اقتصاديا خاصة من خلال اقتصاد الغاز الطبيعي الذي يستعمل حاليا لإنتاج الكهرباء وبالتالي توجيه جزء إلى التصدير نحو أوروبا.

كما وقعت لجنة ضبط الكهرباء والغاز في الجزائر على مشروع توأمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 10 نوفمبر 2015 بهدف تعزيز القرارات التنظيمية والإدارية للجنة وشركائها الأوروبيين، بحيث سيضمن هذا المشروع أفضل الممارسات الدولية في مجال ضبط الطاقة خلال فترة مقدرة ب 24 شهر، وذلك بإتاحة خبريين أوروبيين أحدهما نمساوي والثاني إسباني يتحدد دورهما في العمل على تطوير الخدمات العامة في مجال الكهرباء والغاز في الجزائر ودعم مهام لجنة ضبط الكهرباء المتمثلة في اكتساب أدوات حماية المستهلكين، أساليب التحليل والمعالجة لرصد وتقييم المتعاملين التجاريين، وسياسة الأسعار، وكذا في اكتساب الأدوات والأساليب الضرورية لدعم وترقية الطاقات المتعددة والكافحة الطاقوية في الجزائر.¹

كما تم عقد منتدى للأعمال الأوروبي الجزائري بين 23 و 24 ماي 2016 بالعاصمة الجزائرية، جمع صناع القرار، مسيري المؤسسات الجزائرية والأوروبية، العامة والخاصة، والمؤسسات الصناعية خصص للحوار عن المصالح الطاقوية المشتركة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالخصوص الطاقة المتعددة، الكفاءة الطاقوية، والغاز الطبيعي.

فمن جهة، الجزائر تمتلك مصادر هيدروكرابونية هامة غير مكتشفة وتعرف في السنوات القليلة إهتماما متزايدا بالإستهلاك الداخلي للطاقة، لمصلحة تحسين مستوى معيشة السكان في الجزائر.

ومن جهة أخرى، الجانب الأوروبي يسعى لتأكيد وتدعم علاقاته الإقتصادية مع الدول المنتجة للطاقة، وتأمين احتياجاته من الغاز الطبيعي، وتأكيد هيمنته عالميا على التكنولوجيات المتعددة والكافحة الطاقوية.²

كما تسعى كل من الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال شراكتهم المتوسطية إلى وضع نظام كهربائي متوسطي مدمج آمن وناجع، وتحقيق الانسجام في الربط بالكهرباء بين ضفتى المتوسط لاسيما

¹ Algeria energie, "les agences une nouvelle forme de gouvernance", ibid, p 16.

² Algeria energie, "intégration Maghrébine pour une transition énergétique", op cit, p 16.

أثر التراثة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

في مجال ترقية سوق الطاقات المتجددة، وبناء شبكة ضخمة أورومتوسطية، وذلك من خلال المشروع المتوسطي لجمعية متعاملي نقل الكهرباء للدول المتوسطية (Med-Tso^{*}).

حددت مراحل هذا المشروع إلى ثلاثة مراحل هي:

1-المراحل الأولى 2011-2020م سميت بمرحلة الإنطلاق.

2-المراحل الثانية 2020-2035م سميت بمرحلة التوسيع لتشمل ضفتى المتوسط.

3-المراحل الأخيرة بحلول 2035م وهي سوق للطاقة قائمة بذاتها.¹

مشروع يتوقع من خلاله زيادة استهلاك الكهرباء بما يقارب 90 ألف ميجاواط في العشر سنوات المقبلة (2014-2024م)، و يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية للكهرباء إلى 150 ألف ميجاواط منها 10 بالمائة من الموارد المتجددة.²

أما مشروع ديزرتيك الذي كان يعتبر من أكبر المشاريع الطاقوية المتجددة التي حاولت أوروبا تطبيقها في الجزائر، فقد تم إطلاقه في جانفي 2009م و حدث خطة تكلفته ب 400 مليار يورو، وذلك بمساهمة عشرين شركة كبرى في صحراء الجزائر.³

كما تم إبرام مذكرة تفاهم بين سونلغاز ومجمع ديزرتيك في 09 ديسمبر 2011م ببروكسل في مجال الطاقة المتجددة رامية إلى إعداد دراسات مشتركة في مجال تطوير الطاقات المتجددة، وتم إطلاق مشروع

* جمعية مسيري الشبكات الكهربائية المتوسطية (ميد-تسو) هي جمعية ذات طابع غير تجاري تضم خمسة عشر مسيرا للشبكات الكهربائية من ثلاثة عشر دولة متوسطية من بينها الجزائر، هي تشكل فضاء للتشاور والتبادل بين مختلف متعاملي الكهرباء في المنطقة المتوسطية الذين سيتسنى لهم إبداء إقتراحات بشأن المبادرات التي أطلقتها الدول وجمعيات المؤسسات على غرار ديزرتيك وميدريغ...إلخ.

¹ الإتحادية الوطنية لعمال الصناعات الكهربائية والغازية، العمل على وضع نظام كهربائي متوسطي مدمج، الجزائر، أخبار الإتحادية، رقم 23، سبتمبر 2012، ص ص 50-52.

² Algérie énergie," coopération Euro-Méditerranéenne : interconnexion des systèmes électriques des pays méditerranéens", revue Algérienne de l'énergie, numero 1, Algérie, janvier 2015, p 21.

³ Algérie énergie," coopération Euro-Méditerranéenne : interconnexion des systèmes électriques des pays méditerranéens", Ibid, p 21.

التعاون قيد الدراسة بتصدير **1000** ميغاواط إلى السوق الأوروبية بما يعادل **10** بالمائة للسوق الجزائرية.

كما كانت الجزائر تهدف لتخفيض ما بقيمة **2000** مليار دينار جزائري أي حوالي **2,5** مليار دولار من أجل دعم البرنامج الإستثماري الخاص بسونلغاز الذي يهدف إلى إنتاج طاقة كهربائية إضافية بقدرة **12 ألف ميغاواط** مع نهاية 2016م.¹

إلا أن المشروع كان مبالغ فيه من حيث التكلفة والجانب الأمني حسب ستيفان كولر رئيس الوكالة الألمانية للطاقة، بحيث رأى بأنه إلى جانب عدم الإستقرار السياسي في الدول الصحراوية، ثمة الإستثمارات الكبيرة التي تتوضع في ذلك المشروع، كما أن التنفيذ التقني في الصحراء صعب بسبب العوامل الرملية الدورية.²

أما فرانك أسبك رئيس الشركة الألمانية للطاقة الشمسية سولار وورلد فأرى أنه لا توجد بحسب علمه أي شركة قادرة على نقل هذا الكم من الطاقة الكهربائية من تلك الدول إلى أوروبا.

في حين الجزائر كانت لها تحفظات من المشروع الألماني في بعض بنوده، والذي كانت تراه مساساً بسيادتها وأمنها الطاقوي مثل نقل الخبرة والتكنولوجيا إلى دول شمال إفريقيا، وتشجيع إقامة قاعدة صناعية للطاقات المتعددة بدلاً من المحروقات وغياب تعاون بين المغرب والجزائر اللذان يتقاسمان المشروع بمساحة 300 كلم من صحراء الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى تفكير الجزائر في منابع المياه أي منها.

كما أعتبر هذا المشروع كميكانيزم إستعماري، حيث تصدر دول الجنوب دون تحديد مواردتها الطبيعية إلى أوروبا بهدف تصدير 20 بالمائة من الكهرباء سنة 2050م لأوروبا في كل منطقة شمال إفريقيا، وذلك بغية الحد من الحاجيات الطاقوية الأوروبية ناحية روسيا. كما طرح بعض الخبراء مجموعة من التساؤلات حول مشروع ديزرتيك خاصه حول مجال استخدام الطاقة المنتجة؟ و حول مصادر الماء التي

¹ الإتحادية الوطنية لعمال الصناعات الكهربائية والغازية، العمل على وضع نظام كهربائي متوسطي مدمج، المرجع السابق الذكر، ص 55-6.

² Joel Guidez et Claire Vaille, "le projet desertec ou le solaire par concentration", [info Berlin](#), numéro 3, France, cea, février 2010, p9.

سيتم الاعتماد عليها لتبريد المحطات الشمسية؟ و كذا امتيازات الشعوب المحلية في الدول المغاربية لاسيما الجزائر من هذا المشروع؟

ضف إلى ذلك أن الجزائر ومعها كل من تونس والمغرب مجتمعة تنتج أقل من 5 بالمائة من انبعاثات الكربون، في حين أوروبا تعتبر أهم هدف لمشروع ديزرتيك حول حل مشاكل تغير المناخ وتخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة، أي تعتبره مشترك بين الضفتين وهو ما دفع الجزائر إلى عدم السماح باستمرار هذا المشروع وبالمقابل تبني مشروع وطني لتطوير الطاقات المتجددة.¹

المطلب الثاني: برامج الدعم المالي الأوروبي للجزائر في مجال الطاقة.

سعى الاتحاد الأوروبي من خلال الدعم المالي المقدم للجزائر في إطار سياساته المتوسطية مع دول الجنوب خلال الفترة 2007-2013م إلى إصلاح هيكل الاقتصاد الجزائري من خلال تحقيق الحكومة الإقتصادية لاسيما حوكمة قطاع المحروقات، و حماية البيئة، وذلك بتخصيص ما قيمته 64 مليون يورو لإتمام برنامج P3A، و 30 مليون يورو لبرنامج الماء والصحة.

و الجدول التالي يوضح حجم المساعدات المالية المقدمة للجزائر خلال الفترة 2007-2013م، والتي تجاوزت 366 مليون يورو بحيث تم توزيعها خلال الفترة 2007-2013م على مجموعة من القطاعات كما يوضح ذلك الجدول التالي.

¹ Sven teske, Steve Sanyer and Oliver Schafer, "energy revolution : a sustainable world energy outlook 2015", green peace report, fifth edition, september 2015, p

الجدول رقم 6: المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار التعاون الثنائي خلال الفترة 2007-2013م.

<u>المقدمة</u>	<u>المبرمجة</u>	<u>المؤشرات المبرمجة لمساعدة الجزائر</u>
9,2 بالمائة	7,7 بالمائة	2010-2007
		إصلاح العدالة
54,6 بالمائة	51,4 بالمائة	النمو الاقتصادي والتشغيل
36,1 بالمائة	40,9 بالمائة	تعزيز أسس الخدمات العامة
184,1 مليون يورو	220 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2010-2007
<u>المقدمة</u>	<u>المبرمجة</u>	<u>المساعدات المادية والتدابير الخاصة للفترة 2013-2011</u>
47 بالمائة	43 بالمائة	التنمية المستدامة و الثقافة
47,5 بالمائة	57 بالمائة	النمو الاقتصادي والتنمية
5,5 بالمائة	لم تبرمج	نفقات إضافية متعلقة بالريع العربي
172 مليون يورو	172 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2013-2011
366,1 مليون يورو	392 مليون يورو	مجموع المساعدات للفترة 2013-2007

Source : European commission, European Neighbourhood and Partnership instrument 2007-2013 : overview of activities and results, op cit, p 20.

من خلال تحليلنا لمحتويات الجدول المتعلق بالدعم المالي الأوروبي للجزائر، نستنتج أن سياسة الحوار الأوروبي ركزت بصفة أساسية على جانب التنمية المستدامة، وعلى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وإصلاح العدالة.

فسياسة الدعم المالي الأوروبي للجزائر لم تصل القيمة المخصصة التي كانت مبرمجة وهي 392 مليون يورو إلا أن التقلبات السياسية والأمنية في منطقة شمال إفريقيا دفع الاتحاد الأوروبي إلى تخصيص نفقات إضافية تجاوزت نسبة 5 بالمائة.

أخذت حوكمة القطاع الاقتصادي أكبر حصة من المساعدات بنسبة 54,6 بالمائة، بحيث ركز الاتحاد الأوروبي على تطوير قطاع الطاقة، حماية البيئة، خلق مناصب شغل، وتحقيق نمو إقتصادي في الجزائر.

أما قطاع العدالة فيالجزائر فنال مساعدة مالية أكبر من النسبة التي كانت مبرمجة والمقدرة ب 7,7 بالمائة، بحيث نال 9,2 بالمائة من المساعدات المقدمة بنسبة تزيد عن 1,5 بالمائة المتوقعة وذلك بغية إصلاح قطاع العدالة والحد من ظاهرة الفساد، ضف إلى ذلك الجهود الوطنية التي كانت مبذولة في هذا الإطار من خلال إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومنعه في نفس الفترة.

المبحث الثالث: سيناريوهات التبادل الطاقوي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

إن تخيل السيناريوهات المستقبلية يعد أداة إستراتيجية فعالة تستخدمها مجموعة مختلفة من المؤسسات للتحقق - بصورة منهجية - من النتيجة المستقبلية المرجح حدوثها بالنسبة لوضع معين بغرض المساعدة في إتخاذ القرارات، ودعم التخطيط عن طريق تحديد المشكلات والتهديدات، واستقراء العوامل المحتملة الحدوث نتيجة سلسلة من الملاحظات لتشكيل مجموعة من الأوضاع المستقبلية البديلة، وبالتالي تزويد القائمين على التخطيط وصناع القرار بالمعلومات الازمة للتكيف مع الظروف المستقبلية أو التخفيف من آثارها.¹

¹ فيل أو كيف، جيون أوبيرلين، ونيكولا بيرسال، مستقبل استخدام الطاقة، ترجمة عائشة حمدي، القاهرة، دار النيل العربية، 2011، ص 113.

المطلب الأول: السيناريوهات المتعلقة بالطاقة الأولية.

أولاً: سيناريو الاستهلاك الأوروبي المتزايد للطاقة الأولية في الجزائر.

في النصف الثاني من القرن العشرين كانت التحولات الكبيرة في مجال الطاقة في شكل ردود أفعال لقيود الإمدادات الناتجة عن القرارات السياسية، بحيث بعد حظر تصدير النفط من جانب الدول العربية في السبعينيات أطلقت الدول التي كانت تفتقر إلى مواردها الذاتية المعروفة من الوقود الأحفوري حملات وطنية كبيرة لبناء مصادر بديلة للطاقة الناضبة.

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين تزايد استهلاك الدول من الطاقة ببروز إقتصادات صاعدة أكثر استهلاكا خاصة الهند والصين، ما أدى إلى الإرتفاع الكبير في أسعار النفط الأمر الذي ساهم في تطورات هائلة في التكنولوجيا نتيجة صعوبة استخراج كميات كافية من الوقود الأحفوري لتلبية الطلب.

كل هذا أدى إلى نشر تقنيات جديدة معقولة السعر بهدف توسيع نطاق الإمدادات من الطاقة في إنتاج أنواع النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية.¹

لكن على الرغم من كل ذلك، فجميع التوقعات تشير إلى أن الدور الأساسي لهذه المصادر سيكون مكملا لمزيج الطاقة وليس بديلا عن استخدام المواد الهيدروكروبونية، وتشير الدراسات إلى أن الطاقة المتجدد مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية لن تكون قادرة على تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة.

وعليه فإن النفط وباقي أنواع الوقود الأحفوري ستظل تسهم بشكل حيوي في مزيج منتجات الطاقة لعقود عديدة قادمة.²

فالاتحاد الأوروبي يعتبر من أكبر مستوردي الطاقة في العالم، بحيث تستورد كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا نحو 10 بالمائة من النفط العالمي و 14 بالمائة من الغاز الطبيعي سنويا، أما إيطاليا فوودها تستورد نحو 8 بالمائة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي. و في هذا الإطارالجزائر تخصص لإيطاليا و فرنسا و إسبانيا نحو ربع صادراتها النفطية و تقريرا مجموع صادراتها من الغاز

¹ بول جيفري، "القوى الجديدة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد واحد وخمسون، رقم 3، واشنطن، دار تموث للنشر، سبتمبر 2014، ص 33.

² خالد بن محمد أبو الليف، "الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، 21-23 ديسمبر 2014، ص 6.

ال الطبيعي و نحو نصف صادراتها من الغاز الطبيعي الممبيع و نحو ثلثي صادراتها من غاز البترول الممبيع.

تزامن اجتماع الشراكة الثنائية الجزائري الأوروبي، مع تطورات أزمة أوكرانيا التي أثرت بشكل أساسي على الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي نتيجة خلاف إمداد روسيا لأوروبا بالغاز. فسارعت دول أوروبية منذ بدء الأزمة الأوكرانية إلى الجزائر من أجل بحث اتفاقيات في هذا الاتجاه. وكانت أولى تلك الدول إسبانيا التي سعت للبحث عن تعويض تبعات الأزمة الأوكرانية على الطاقة المستوردة من روسيا بحكم القرب والجوار.

و دعا المفوض الأوروبي للطاقة، ميغيل آرياس كانطي، الجزائر إلى ضرورة الرفع من قدرات إنتاجها من الغاز الطبيعي لحفظ حصصها في السوق الأوروبي الذي أضحى أكثر تنافسية. فالجزائر كشريك طاقوي موثوق فيه، يتوجب أن يساهم في تحسين الإستراتيجية الطاقوية الأوروبية المرتقب تطبيقها في غضون 2030م.

وفي 25 فيفري 2015م، نشرت المفوضية الأوروبية مجموعة من الوثائق التي تحدد الاتجاه الأوروبي فيما يخص سياسات الطاقة وتغير المناخ، تحت عنوان "حزمة اتحاد الطاقة"، بحيث نصت على تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن روسيا كمطلوب رئيسي لتعزيز أمن الطاقة الأوروبي والساعي إلى تخفيض نسبة سوق الغاز الروسي في دول أوروبا الغربية من 27 بالمائة سنة 2009م إلى 13 بالمائة سنة 2040م.¹

فعلى الجزائر الاستفادة من سعي الإتحاد الأوروبي فك تبعيته الطاقوية لروسيا وإيران وفنزويلا، بحيث الحاجيات الأوروبية لتطوير الطاقات الأولية ستتكلفها حوالي 130 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2030م لضمان وجود البترول والغاز، و حوالي 1500 مليار دولار أمريكي خلال عشرين أو خمسة وعشرين سنة المقبلة كحجم استثمارات ضرورية في البنية التحتية للطاقة الأوروبية، وسيزيد الطلب الأوروبي على الطاقة الأولية بنسبة 50 بالمائة سنة 2050م.²

¹ Abdelmadjid Attar, l'énergie et les grands bouleversements des années 2020 : l'Algérie est -elle préparée aux défis qui l'attendent ?, vue le : 20/01/2016, du site:

www.magrebemergent.com/energie/hydrocarbures/45408

² Abdelkader Slimani, Mohamed Seghir Boucherit, et Messaoud Hamouda, " l'énergie renouvelable en algérie et l'impact sur l'environnement", université de Béchar, journal of scientific research, numéro 0, volume 1, 2010, p p 50-52.

أثر التراثة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

كما تدل معظم المؤشرات أنه من المنتظر أن توسيع السوق الغازية على المستوى الدولي مستقبلا، ما يؤكد الجانب الإيجابي الذي تتمتع به الجزائر داخل السوق الغازية باعتبارها مورد استراتيجي هام للغاز الطبيعي بأقل التكاليف وبنموذن مستقر دائم لدول الاتحاد الأوروبي.

حيث الجزائر قامت بتدعم العديد من خطوط الأنابيب، وفروع التمييع، حفاظا على الإرتباط الدائم بين حقول الغاز في الجنوب والمرکز الإستهلاكي في أوروبا. وذلك مع بروز مؤشرات عن زيادة معتبرة للطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي، حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة التي ترى أن إستهلاك أوروبا بلغ 253 مليار متر مكعب في سنة 1990م، وارتفع إلى 306 مليار متر مكعب سنة 2007م، ويرتقب أن يصل إلى 617 مليار متر مكعب في غضون 2030م.¹

وعليه فإن قطاع النفط والغاز سيظل يساهم وبشكل حيوي في مزيج منتجات الطاقة لعقود عديدة قادمة. هذا بالإضافة لاستحواذ قطاع المحروقات في الجزائر على النسبة الأكبر من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية نظرا إلى الأرباح التي يتحققها، وبالنظر إلى إفتقارها للتكنولوجيات والخبرات اللازمة لترقية وتطوير المصادر المتتجدة، وكذا عدم توجيه الفوائض النفطية إلى تنمية المصادر المتتجدة نظرا للعمل على تحسين البنية التحتية لتشجيع الاستثمارات، والظروف الأمنية التي تسبب نفور المستثمرين الأجانب لاسيما في مجال الطاقات المتتجدة.²

ثانياً: سيناريو طلب أوروبي أقل للصادرات الطاقوية الجزائرية من المواد الهيدروكريوبونية.

يتوقع سيناريو الأساس لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)* وال الصادر في تقريرها أفق النفط العالمي لسنة 2013م، بأن الطلب الأوروبي على النفط الخام سينخفض بحوالي 183 ألف برميل يوميا سنويا، خلال متوسط الفترة 2012-2018م، ليصل إلى 12,7 مليون برميل في اليوم سنة 2018م

¹ Samuel Lussac," la sécurité énergétique de l'Union Européenne : l'exemple du gaz", revue Europe-info, numéro du 25/06/2010 , p 11.

² ماجد إبراهيم عامر، " الواقع والأفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد أربعون، العدد مائة وتسعة وأربعون، منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الكويت، 2014، ص 89.

*منظمة الأوبك هي هيئة دولية حكومية للدول المصدرة للنفط، تأسست سنة 1962م من طرف خمس دول مؤسسة هي الكويت، السعودية، العراق، إيران وفنزويلا، وتضم اثنتي عشر دولة منذ سنة 2011م. انضمت لها الجزائر منذ سنة 1969م، و تضم إحدى عشر نوع من النفط الخام من بينها الخام الصحراوي الجزائري. لمزيد من المعلومات طالع الموقع: www.opec.org

مقارنة ب 13,8 مليون برميل في اليوم سنة 2012م، وذلك نتيجة حالات عدم اليقين التي تحبط بالمستقبل العالمي للطاقة.

أما الإنتاج السنوي من النفط في الجزائر خلال الفترة 2012-2035م فلن يتجاوز نسبة 0,1 بالمائة من الزيادة في الإنتاج بسبب تراجع الإكتشافات النفطية مستقبلا كما يرى ذلك سيناريو التغير المناخي.

حيث يرى أن الفترة 1995-2012م اقتصرت فيها الإنفاقية الإطارية للتغير المناخي لسنة 1992م وبروتوكول كيوتو لسنة 1997م على وضع إلتزامات على الدول المتقدمة بخفض إنبعاثاتها من الغازات الدفيئة، أما الفترة 2012-2020م التي عرفت بروز دول صاعدة سريعة النمو اقتصاديا (الهند والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا) كأكبر مستهلكي النفط في العالم فقد ألمت بتخفيض الإنبعاثات الغازية، في حين فترة ما بعد 2020م فتنص الإنفاقية بشأنها أن على جميع الدول المشاركة في تقليل إنبعاثات الكربون، وهذا يشمل الدول العربية بما فيها الجزائر.

وفي هذا الصدد أعدت عدة دراسات حول التأثير السلبي من تطبيق إنفاقية التغير المناخي وبروتوكول كيوتو من بينها دراسة مكاي study Mckay سنة 2007م، التي بينت أن سياسات التغير المناخي سوف تخفض الطلب على النفط بنسبة 25 بالمائة، كما أن متوسط الخسائر السنوية المتوقعة في الإيرادات لشركات النفط الوطنية يمكن أن يصل إلى 265 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2030م. كما ورد في التقرير الثالث والرابع للجنة الحكومية المعنية بالتغيير المناخي أنه سوف ينخفض العائد المالي من النفط من 25 بالمائة إلى 13 بالمائة.¹

وتشير توقعات وكالة الطاقة الدولية سنة 2014م في أحد التقارير إلى أن نسبة أوبك من الطاقة الإنتاجية من البترول ستواصل الانخفاض لتصل إلى 57 بالمائة من الطاقة العالمية سنة 2019م من 58 بالمائة سنة 2013م.

أما الغاز الطبيعي وبالرغم من أنه المصدر الأنظف والأمثل لتوليد الطاقة مقارنة مع أنواع الوقود الأحفوري الأخرى، و الأقل تكلفة مقارنة بالطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فالطلب الأوروبي على الغاز الجزائري شهد انخفاضا في الاستهلاك بنهاية الفترة 2003-2013م.

¹ خالد بن محمد أبو الليف، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة، المرجع السابق الذكر، ص 5.

أثر التراكم الأوروبي مؤسطبة على السياسات الطاقوية الجزائرية.

فبعد أن كان الإستهلاك الأوروبي للغاز الطبيعي الجزائري **338,6** مليار متر مكعب سنة 2003م، وصل إلى **427** مليار متر مكعب سنة 2010م، ثم أخذ في الإنخفاض ليسجل **394,3** مليار متر مكعب سنة 2012م، أي ما يعادل **31,1** بالمائة من إجمالي الكميات المستهلكة في أوروبا.

ويرتبط جزء كبير من هذا الإنخفاض بتراجع كثافة الطاقة الكلية والسياسات الحكومية التي كانت تشجع على ترشيد استخدام الطاقة، بالإضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي في أوروبا مع دخول الفحم الرخيص إلى الأسواق الأوروبية لينافس الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء.

إلا أن واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي ارتفعت من **353** مليار متر مكعب سنة 2003م ما يعادل **59** بالمائة من إجمالي واردات الدول الصناعية لتصل إلى **448** مليار متر مكعب سنة 2012م، ما يعادل **58,3** بالمائة من إجمالي واردات الدول الصناعية.

ثم بدأت تأخذ منحى الهبوط نتيجة انقطاع الإمدادات بسبب الإضطرابات التي شهدتها المنطقة المتوسطية من جهة، وانخفاض الواردات من روسيا، وتراجع الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي بسبب أزمة اليورو التي أدت إلى انكماش إقتصادي في الدول الأوروبية الصناعية من جهة أخرى.

فسبة نصيب الجزائر من واردات الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي كانت **14,4** بالمائة سنة 2012م بعدها كانت **18** بالمائة سنة 2005م، بنسبة انخفاض تقدر ب **3,6** بالمائة.¹

ثالثاً: سيناريو السياسات الجديدة (2011-2035م):

يعد السيناريو المركزي في تقرير آفاق الطاقة العالمية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية سنة 2013م، بحيث يحل تطور أسواق الطاقة بناء على إستمرار السياسات والتدابير التي نفذت بالفعل، والتي تؤثر على أسواق الطاقة، ويأخذ في الاعتبار الإلتزامات التي تشمل برامج دعم الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

ويرى هذا السيناريو أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع من **3370** مليار متر مكعب سنة 2011م إلى **4976** مليار متر مكعب سنة 2035م.

¹ ماجد إبراهيم عامر، "الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء"، نفس المرجع، ص ص 104-127.

أثر التراكم الأوروبي منوطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.

أما في دول الإتحاد الأوروبي فارتفاع الطلب سيكون بحوالي **80** مليار متر مكعب أي بمعدل **0,6** بالمائة سنوياً ليصل إلى **605** مليار متر مكعب سنة 2035م.

كما أنه من المتوقع أن يتضاعف تصدير الغاز الطبيعي الجزائري لأوروبا ليصل إلى **100** مليار متر مكعب من خلال شبكة الأنابيب سنة 2020م.

أما التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة (AIE) فقد وضع في 12 نوفمبر 2012م سيناريوهات طويلة المدى خاصة بآفاق 2035م، بحيث يتوقع أن يصل سعر برميل النفط سنة 2035م إلى **128** دولار أمريكي مقابل **121** دولار سنة 2030م و**116** دولار سنة 2025 و**113** دولار سنة 2020م. وتوقعت الوكالة ارتفاع الإنتاج الجزائري من الغاز من **77** مليار متر مكعب سنة 2012م إلى **132** مليار متر مكعب سنة 2035م.

يستورد الإتحاد الأوروبي نحو **60** بالمائة من احتياجاته من الغاز الطبيعي و**80** بالمائة من النفط، حيث منذ سنة 2011م وضع الإتحاد الأوروبي دعائم استراتيجية طاقوية جديدة ترتكز على أربعة أهداف رئيسية:

-تعزيز وتطوير العلاقات الطاقوية مع روسيا، من خلال تسريع الشراكة معها من خلال وثيقة الطريق لآفاق الطاقة 2050م.

-تعزيز شراكتها الطاقوية مع الجزائر وبقى المنتجين كالنرويج وليبيا وال سعودية.

-تعزيز الحوار الطاقوي المبني على حوكمة طاقوية مع وضع في أولوياته تخفيض إنبعاثات الكربون على المستوى العالمي.

-تحديد أربع أنواع من الشركاء الطاقويين وهم: شركاء إندماج السوق، الموردين الأساسي و دول العبور، الفاعل العالمية الرئيسية، والدول النامية.

حيث يقترح الإتحاد الأوروبي على كل شريك استخدام مجموعة من الوسائل ذات الصلة والتي من بينها الوسائل التشريعية، ولسياسية الموجودة، والحوارات الإستراتيجية في المجال الطاقوي ... الخ.¹

¹ Tsa-Algérie, rapport de l'agence internationale de l'énergie : les scénarios de long terme pour l'Algérie, vue le : 20/01/2016, du site web : www.TSA-Algérie.com

المطلب الثاني: السيناريوهات المتعلقة بالطاقات المتجددة.

إن أمن التموينات الطاقوية حيوي بالنسبة لنمو الاقتصادات الوطنية الأوروبية و لكن لا يمكن فصلها عن الضرورة التي لا تقل حيوية بالنسبة للجزائر و المتمثلة في ضمان تطور متواصل و متعدد لاقتصادها والتعجيل في وتيرة التطور الاجتماعي.

بعض الخبراء في الجزائر يرون ضرورة الانتقال الطاقي، بحيث يكون تعويض تدريجي للطاقة الأحفورية بالطاقة المتجددة في جميع النشاطات الصناعية، كون مستقبل الجزائر يكمن في الطاقة المتجددة، نظراً للنهيار المتواصل في أسعار النفط، وذلك من خلال إنتاج نموذج يقوم على العرض إلى نموذج يقوم على الطلب موازاة مع تغيير جذري للسياسة الطاقوية الحالية.

ومن بين السيناريوهات التي تتتبأ بحل الطاقات المتجددة كبديل للطاقة الناضبة سيناريو تكلفة أقل، حيث يرى هذا السيناريو أن التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية العالمية سنة 2015م والتي مست العديد من الدول النفطية بما فيها الجزائر، دفعها إلى الانتقال إلى نموذج جديد لإستهلاك الطاقة يقتضي خيارات إستراتيجية، وذلك بدراسة الهيكل الحقيقي لاستهلاك الطاقة في الجزائر، للتمكن من ضبط هذا المورد، وتبني مقارنة الطاقات المتجددة كون الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية.

حيث يشكل الانتقال الطاقي في الجزائر مطلباً للخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي، الذين دعوا إلى الأخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية والمرودية، كون الاستثمار في الطاقات المتجددة هو أقل تكلفة من الاستثمار في مصادر الطاقة الأحفورية غير التقليدية، كالغاز الصخري (أقل خمس مرات) وأقل أربع مرات من توليد الطاقة النووية، كما أن إنتاج واحد كيلو واط من الطاقة المستدامة يكلف ما معدله نصف دولار أمريكي فقط.¹

كما أن مذكرة التفاهم التي تم وضعها بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في سنة 2013م بشأن بناء شراكة استراتيجية في مجال الطاقة لم ترتكز فقط على سبل تطوير الاستثمارات الأوروبية في مجال إنتاج الغاز باعتبارها مصدراً هاماً للقارة الأوروبية، بل تحورت أيضاً حول كيفية بناء شراكة استراتيجية في مجال إنتاج الطاقات المتجددة.

¹ رياض شعباني، "الجزائر تتجه إلى الطاقات المتجددة"، مجلة المنتدى العربي للبيئة والتنمية، العدد واحد وعشرون، بيروت، أوت 2016، ص 41-47.

حسب هذا السيناريو فإنه سيزيد استهلاك الطاقة المتجددة في المستقبل، لأن هناك ثلات عوامل شجعت على تقديم هذه الحوافز وهي الفلق ازاء تغير المناخ، رغبة العديد من الحكومات في تشجيع الوظائف الحكومية، والعطاءات القومية من نفس البلدان للفوز بما خلصت الى أنه سيكون أحد السباقات التكنولوجية العظيمة في القرن الواحد والعشرين.¹

¹ بول جيفري، "القوى الجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أن قطاع المحروقات يعد من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إذ تشكل إمدادات الطاقة عاملا أساسيا في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار والنمو، مما يوفر فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر.

وتعزيز برامج الطاقة المحلية في إطار الشراكة الأورومتوسطية بغرض انتشارها بشكل مقبول اجتماعيا وبيئيا هو أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، فاعتماد الجزائر على سياسة طاقوية مبنية على إصلاحات عميقة تستجيب للحدود الإيكولوجية و تعمل على تحسين المؤشرات الكلية الاقتصادية والإنسانية من شأنه ضمان عدم تعرض الاقتصاد لاختلالات هيكلية، وكذا التأمين ضد مخاطر تقلبات السوق النفطية.

كما تعتبر الطاقات المتتجدة من أهم المحاور التي ترتكز عليها حوكمة السياسات الطاقوية، وأحد أولويات التعاون في إطار الشراكة الأوروجزائرية في المجال الطاقوي، كونها تمثل عامل أساسي في بناء منطقة تبادل للرفاهية والأمن، بما من شأنه النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من برامج التعاون المتوسطي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة المتتجدة وترشيد استهلاك الطاقة، إلا أن الإستثمارات المحلية والأجنبية تبقى ضعيفة في هذا الإطار، حيث تحتاج إلى مزيد من النمو والدعم مقارنة مع الإستثمارات التي أدرجت للنظم الطاقوية التقليدية -أي النفط والغاز الطبيعي- والتي تم تنفيذها دون مراعاة لمعايير الإستدامة. فتعظيم الاعتماد على مصادر الطاقة المتتجدة، والبدائل التي يمكن إضافتها إلى حزمة الطاقة بلد ما مرهونة بتوفير شروط ثلاثة أولها الاتاحية التكنولوجية مع تحقق نسبة مشاركة محلية مقبولة، ثانيا توافر الكفاءات البشرية، وثالثا وأخيرا الجدوى الاقتصادية، شأن طاقة الرياح فالتكنولوجيا متاحة للكل مع توافر امكانية تنمية المشاركة المحلية وزيادتها، وأيضا الكوادر البشرية متاحة، وتكلفة انتاج وحدة الطاقة معقولة مقارنة بباقي المصادر الطاقوية مع تشجيع للقطاع الخاص المحلي على الإستثمار في هذا المجال من خلال تحفيزات تشجيعية.

الخاتمة

في الأخير ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية تم التوصل إلى أن الطاقة تعد من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تشكل إمداداتها عاملاً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والنمو، بما يوفر فرص تشغيل، تحسين مستويات المعيشة، والحد من الفقر.

كما أن تعزيز برامج الطاقة المحلية وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية بغض النظر عن انتشارها بشكل مقبول اجتماعياً وبيئياً هو أحد الدعائم الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، بحيث توجه الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة من شأنه تأمين الاقتصاد الوطني من الصدمات النفطية، و من الاختلالات الهيكلية الناجمة عن ضد تقلبات الأسواق النفطية الدولية.

العلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية لا يمكن تفسيرها بأي حال من الأحوال من منظور التبعية فقط، بل كل طرف منهم يحتاج الآخر، من جهة، يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تأمين إمدادات الطاقة وضمان أمنه الطاقوي بعيداً عن التبعية لممول واحد مهيمن، ومن جهة أخرى، الدول المغاربية عموماً والجزائر خصوصاً تسعى لتوسيع الاستثمار في القطاع الطاقوي لاسيما الطاقات المتجددة وكذا استفادتها من التكنولوجيا بما يضمن تحسين مستويات التنمية الإنسانية، توليد طاقة كهربائية أنظف، وتحقيق تنمية مستدامة من خلال تبني نموذج اقتصاد أخضر قائم على الرشادة الطاقوية وسياسات طاقوية محكمة.

و قبل التوصل إلى نتائج الدراسة ينبغي علينا اختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة، بحيث:

- كلما عملت الدول المغاربية على حوكمة سياساتها الطاقوية في إطار الشراكة الأورومتوسطية كلما مكنتها ذلك من بناء نموذج طاقوي مستدام. هذه الفرضية صحيحة، بحيث تم إثباتها من خلال تبيان أثر الطاقة على التنمية المستدامة، وذلك بتبني الدول المغاربية لمقارنة الاقتصاد

الأخضر القائمة على تطوير استخدام الطاقات المتجددة وبرامج حماية البيئة بما يضمن تحقيق

تنمية مستدامة، كفاءة طاقوية، واستدامتها.

- كلما شعرت أوروبا بأن تأمين إمداداتها الطاقوية يتوقف على ما توفره لها الدول المغاربية من

مصادر الطاقة كلما جعلها تسعى لتكثيف علاقاتها معها. هذه الفرضية تم إثبات صحتها، حيث

تولي أوروبا أهمية كبيرة بالدول المغاربية سواء كانت دول عبور طاقوي كتونس والمغرب أو دول

منتجة للطاقة الأولية كالجزائر، فأوروبا ترى في المنطقة المغاربية مجالها الحيوي، ومصدر

استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي، وضامن لأمنها الطاقوي.

- معظم التغيرات السياسية والأمنية الراهنة الحاصلة في المنطقة المغاربية كانت لها انعكاسات

كبيرة على دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر، هذه الفرضية

صحيحة وتم إثباتها كذلك في الفصل الثالث، وذلك من خلال حجم المساعدات المادية التي

قدمها الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2013 حيث أضاف دعم مالي استثنائي سنة

2011 ربط بالنقلبات السياسية في المنطقة، كما تعززت العلاقات الطاقوية الجزائرية الأوروبية

بعد أزمة الغاز بين أوروبا وروسيا، ما شكل منطلق لشراكة طاقوية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر

وإن كانت في الأصل قائمة على المصالح الغازية للإتحاد الأوروبي، فإن الجزائر ستنتفيد من

هذه الشراكة في جزئها الخاص بالطاقات المتجددة بحيث الحصول على الدعم التكنولوجي

والمالى لتطوير هذا القطاع في الجزائر وجعله كبديل طاقوي عن النفط مستقبلا.

وبناء على هذا، ومن خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي:

- تلعب الطاقة دوراً محورياً وأساسياً في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، وكفافياً ضروري لتخفيض معدلات الفقر، تحسين مستوى المعيشة، النفاذ للمياه، الإنتاج الزراعي والصحة، كما وتمس كل مؤشرات التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

- الاتحاد الأوروبي رغم نجاحه كتجربة تكامل، فإنه فشل حتى الآن في التوصل إلى استراتيجية موحدة لأمن الطاقة الأوروبي.

- ترشيد استهلاك الطاقة واستخداماتها من شأنه مساعدة الدول على مواجهة التغيرات المناخية المصاحبة لانبعاثات الكربون كأهم تحدي للتنمية المستدامة، للدول الأوروبية والمغاربية على حد سواء، وذلك من خلال ترقية التعاون الثنائي والإقليمي بين ضفتى المتوسط في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

- اتبعت دول الاتحاد الأوروبي استراتيجية "وطنية الطاقة" من خلال شراكتها المتوسطية مع الدول المغاربية، وذلك بالتركيز على تطوير بدائل الطاقة التقليدية والتقليل من تبعيتها للنفط والغاز الطبيعي الجزائري.

فالسياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي أمن الإمدادات الطاقوية، التنافسية، والاستدامة.

- الدول المغاربية فقد عملت على حوكمة سياساتها الطاقوية بعد تدهور واقعها الاقتصادي الذي صاحب انهيار أسعار البترول، من خلال التركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة، بهدف جعل اقتصادياتها أكثر تنافسية، إنشاء مناصب شغل جديدة، تخفيض تبعيتها الطاقوية للبترول، وفي الأخير تخفيض انبعاثات الكربون.

- كل الدول سواء كانت منتجة أو مستوردة لكل مصادر الطاقة أو بعضها تسعى إلى وضع استراتيجيات طاقوية وطنية، حتى تؤمن مصادر إضافية دائمة.

- الدول المغاربية وضعـت اطـاراً مؤسـسياً وتشـريعـياً، وأـرـست بـرـنـامـجاً وـطـنـيـاً فـي هـذـا الـمـجـال يـتـمـحـور حـول تـرـشـيد استـعـمال الطـاقـة وـالـنـهـوـض بالـطـاقـات المتـجـدـدة.

- التـطـور الـذـي شـهـدـه قـطـاع الـكـهـرـيـاء فـي الـبـلـادـان المـغـارـبـيـة يـمـثـلـ الأـرـضـيـة المـثـلـى لـبـعـثـ السـوقـ الجـهـوـيـة للـطاـقة الـكـهـرـيـائـيـة.

- وجـودـ الـكـهـرـيـاءـ المـتـجـدـدةـ منـ شـائـنـهاـ الـحدـ منـ الـفـقـرـ وـزـيـادـةـ مـعـدـلاتـ النـمـوـ الـاـقـصـادـيـ وـتـحـسـينـ نـوـعـيـةـ الـمـعـيـشـةـ وـالـعـمـلـ عـلـىـ تـطـوـيرـ اـنـتـاجـهاـ بـالـتـكـنـوـلـوـجـيـاتـ النـظـيفـةـ سـوـفـ يـؤـديـ إـلـىـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ.

- حـوكـمـةـ السـيـاسـاتـ الطـاقـوـيـةـ فـيـ الدـوـلـ الـمـغـارـبـيـةـ عـمـومـاـ وـالـجـزـائـرـ خـصـوصـاـ تـسـتـرـعـيـ تـبـعـةـ جـمـيعـ الـفـاعـلـيـنـ الـمـعـنـيـيـنـ بـمـاـ فـيـهـمـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ مـنـ أـجـلـ ضـمـانـ تـرـشـيدـ استـعـمالـ الطـاقـةـ، وـكـذـاـ التـأـطـيرـ الـكـافـيـ لـلـجـمـعـيـاتـ الـمـعـنـيـيـةـ لـاسـيـماـ فـيـ مـجـالـ حـمـاـيـةـ الـبـيـئـةـ.

- إـشـراكـ الدـوـلـ الـمـغـارـبـيـةـ لـمـخـتـلـفـ الـفـوـاعـلـ وـالـمـؤـسـسـاتـ عـلـىـ الـمـسـتـوـ الـوـطـنـيـ وـالـجـهـوـيـ فـيـ عـمـلـيـةـ تـرـشـيدـ الطـاقـةـ، وـكـذـاـ سـنـ قـوـانـينـ وـتـشـريـعـاتـ وـإـجـرـاءـاتـ تـحـفيـزـيـةـ لـقـطـاعـ الـخـاصـ مـنـ شـائـنـهـ تـحـسـينـ كـفـاءـةـ استـخـدـامـ الطـاقـةـ وـتـطـوـيرـ وـتـنـفـيـذـ مـشـارـيعـ الطـاقـاتـ المـتـجـدـدةـ، بـمـاـ سـيـؤـديـ إـلـىـ تـطـوـيرـ صـنـاعـاتـ جـدـيدـةـ، وـتـوـفـيرـ منـاصـبـ شـغلـ جـدـيدـةـ.

- حـوكـمـةـ السـيـاسـاتـ الطـاقـوـيـةـ لـلـدـوـلـ الـمـغـارـبـيـةـ سـتـؤـدـيـ إـلـىـ اـنـجـازـ مـشـرـوعـ سـوقـ كـهـرـيـائـيـ مـغـارـبـيـ موـحـدـ، وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ تـوحـيدـ الرـؤـىـ وـالـأـهـدـافـ وـالـاستـراتـيـجيـاتـ لـبـنـاءـ تـكـاملـ طـاقـويـ مـغـارـبـيـ يـحـقـقـ مـكـاـسـبـ مـادـيـةـ

ومصلحة مشتركة لكل من الجزائر والمغرب وتونس، ويسهل عملية اندماج السوق المغاربية في السوق الأوروبية.

- تعزيز الشراكة الجزائرية الأوروبية في مجال الطاقة من شأنها السماح بفتح قطاع المحروقات أمام الاستثمار الأجنبي مع مزيد من التسهيلات، وتمويل مستمر وموثوق للسوق الأوروبية بالغاز الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ/ الوثائق الرسمية:

1-الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 يتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، العدد ثمانية وثلاثين، 12 ماي 2015.

2-وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، مشروع تعديل القانون رقم 05-07، الجزائر، أكتوبر 2012.

ب/القاموس والموسوعات:

1-الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 2008.

2-رو宾سون، بول، **قاموس الأمن الدولي أبوظبي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

3-الكيالي، عبد الوهاب وأخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الخامسة، 2009.

ج/الكتب:

1-ابن منظور، جمال الدين محمد، **لسان العرب**، المجلد السادس، بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، 1977.

2-أكريلان، صلاح الدين، **الميثاق الجماعي الجديد -النظيرية والتطبيق-أجهزة الجماعة السلطة المحلية- الجماعة والتنمية**، الرباط، مطبع فيديبرانت، 2003.

3-أوكيف، فيل و أوبراين، جيون وبيرسال، ونيكولا، **مستقبل استخدام الطاقة**، ترجمة عائشة حمي، القاهرة، دار النيل العربية، 2011.

4-جاسم، سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم: جيوبيوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا**، لبنان، بيروت، دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013.

- 5-الجميلي، صدام مير، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.
- 6-ديسارة، خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة جوزيف عبد الله، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- 7-الكايد، زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، مصر، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- 8-السالم، مؤيد، نظرية المنظمة: مدخل وعمليات، بغداد، مطبعة شفيق، 1988.
- 9-سمير، أمين آخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، 2001.
- 10-الشناوي، صلاح، التنظيم والإدارة في قطاع الأعمال، الإسكندرية، مؤسسة الجامعة، 1987.
- 11-صاحب، يمينة آخرون، الدليل الإرشادي كيف تقوم بإعداد خطة عمل الطاقة المستدامة في مدن جنوب البحر المتوسط، اللوكسمبورغ، مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية، 2014.
- 12-عثمان، محمد مختار، مبادئ علم الإدارة العامة، بلبيبا، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1991.
- 13-عرفة محمد، خديجة، أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية، الرياض، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.
- 14-علي، الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 15-النجداوي، خالد أروى، نحو قطاع عام أكثر حاكمة: الحالة الأردنية، الأردن، مركز الرأي للدراسات، 2013.
- 16-نوفل، أحمد سعيد آخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

د/المذكرات والأطروحات:

1-السند، متعب بن عبد الله، "التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية وأثره في تحقيق العدالة"، (بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص السياسة الجنائية ، السعودية، 2011).

2-السوادي، علي بن محمد، "الحكومة الرشيدة كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية تصور مقترن"، (بحث مكمل لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية والتخطيط، السعودية، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، 2015).

3-لوصيف، السعيد، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2009-2010).

ه/التقارير:

1-الإتحادية الوطنية لعمال الصناعات الكهربائية والغازية، العمل على وضع نظام كهربائي متواطي مدمج، الجزائر، أخبار الإتحادية، رقم 23، سبتمبر 2012.

2-أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجدد (2010-2030)، إطار العمل العربي المشترك لجامعة الدول العربية، الرياض، 21-22 جانفي 2013.

3-أمانة المجلس الوزاري العربي للطاقة، "دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية"، تقرير إدارة الطاقة لجامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، 2013.

4-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمحـة عـامـة عن تـقـرـير التـنـمـيـة البـشـرـيـة 2015: التـنـمـيـة فـي كـلـ عـلـمـ، نيويورك، 2015.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، تقرير عن الفساد والتنمية، نيويورك، ديسمبر 2008.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكمـة فـي الجزـائـر، الجزـائـر، جـوـيلـية 2012.

- 7-مقطيط، محمد و النوري، شكيب، **أهم المنجزات في ميدان التنمية المستدامة**، المملكة المغربية، كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة، 2011.
- 8-المركز الإقليمي للطاقة المتتجدة وكفاءة الطاقة، "التحرك العربي للطاقة المستدامة بدأ بالفعل"، تقرير المؤشر العربي لطاقة المستقبل الطاقة المتتجدة، مصر، القاهرة، 2013.
- 9-مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في المغرب**، هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات، الأمم المتحدة، 2014.
- 10-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**: إطار للعمل، الكويت، 2003.
- 11-الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تقرير حول مصادر الطاقة المتتجدة والتحقيق من آثار تغير المناخ ملخص لصناعي السياسات، منشورات جامعة كامبريدج، 2011.
- 12-وزارة التجهيز والهيئة الترابية والتنمية المستدامة التونسية، التقرير الوطني حول وضعية البيئة لسنٍ 2012-2013، تونس، أبريل 2014.
- 13-وزارة الصناعة والطاقة والمناجم التونسية، الطاقة، النشرية التونسية للطاقة، العدد واحد وتسعون، تونس، جوان 2015.
- 14-وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، التنمية المستدامة في المغرب: الانجازات والآفاق من ريو إلى ريو+20، المغرب، جوان 2013.
- 15-وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، الجزائر، 2009.
- و/**المؤتمرات والملتقيات**:
- 1-أبو الليف، خالد بن محمد، "**الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**", ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، 21-23 ديسمبر 2014.
- 2-بوتييف، برنارد وآخرون، "**الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003**", **أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر**، 14-15 جانفي 2004، القاهرة، مكتبة الإسكندرية، مركز البحث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 2005.

3-سوسي، النوري، مسار التنمية المستدامة في تونس، ورشة عمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، جدة، 3-5 أكتوبر 2011.

4-غادر، محمد ياسين، " محددات الحكومة ومعاييرها" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، بجامعة لبنان، طرابلس، كلية إدارة الأعمال، 15-17 ديسمبر 2012.

5-قادة، سكينة، "وضعية البيئة بالمغرب" ، مداخلة مقدمة في دورة إحصاءات البيئة والطاقة، الأردن، 8-12 سبتمبر 2013.

6-مرسي، سلوى محمد، "المشاركة الأورو-عربية مالها و ما عليها وسبل تفعيلها" ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبيّة، الجزائر 8-9 ماي 2004.

7-مظلوم، محمد جمال الدين، "تحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)" ، مداخلة مقدمة في منتدى الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم: كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 3-5 فبراير 2013.

ي/ المجلات:

1-بن خليف، عبد الوهاب، "العلاقات الأورو-المتوسطية استراتيجية شراكة أم توظيف" ، مجلة دراسات استراتيجية العدد الخامس، مركز بصيرة للدراسة والاستشرافات، جوان 2008.

2-جييري، بول، "القوى الجديدة" ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد واحد وخمسون، رقم 3، واشنطن، دار تموث للنشر، سبتمبر 2014.

3-حتي، نصيف، "المأزق العربي" ، مجلة المستقبل العربي، العدد مائتين وخمسة عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 1996.

4-خشيم، مصطفى عبد الله، "البيئة العالمية للإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدول النامية: دراسة وصفية - تحليلية مقارنة" ، مجلة دراسات ، العدد السابع، 2006.

5-خشيم، مصطفى عبد الله، "اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية" ، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، ليبيا: طرابلس، الجامعة المغاربية التابعة لاتحاد المغرب العربي، 2009.

6-خليل، عبد القادر، "الحكومة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتقسيي الفساد: دراسة اقتصادية تقييمية حول الفساد"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس والأربعون، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

7-رامازاني، آر كي"الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، سلسلة دراسات عالمية، العدد إثنين وعشرون، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.

8-شعباني، رياض، "الجزائر تتجه إلى الطاقات المتعددة"، مجلة المنتدى العربي للبيئة والتنمية، العدد واحد وعشرون، بيروت، أوت 2016.

9-عامر، ماجد إبراهيم ، " الواقع والأفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد أربعون، العدد مائة وتسعة وأربعون، منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الكويت، 2014.

10-عدالة، جعفر، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد تسعة عشر، الجزائر، جامعة سطيف 2، ديسمبر 2014.

11-غربي، محمد،"مفهوم الحكم الصالح بين مثالية الخطاب الدولي وإكراهات الدولة في الجنوب"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية: سلسلة التدبير الاستراتيجي، العدد الخامس، المغرب، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2004.

ز/ موقع الانترنت:

1-التعاون في مجال الطاقة، تم التصفح بتاريخ: 24/12/2014م، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.medemip.eu>

2-صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أبريل 2015، ملف محمل بتاريخ: 2015/08/15 من الموقع الإلكتروني:
<http://www.amf.org.ae/ar>

3-الطريق، لمياء، إدارة الطاقة المتعددة في المغرب، مجلة القانون والأعمال بجامعة الحسن الأول، تم التصفح بتاريخ: 2015/05/25، من الموقع الإلكتروني:
www.droit et entreprise.org/web/?p:3596

- 4-قاموس المعاني، تنسيق، تم التصفح بتاريخ: 2015/09/25، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%82/>
- 5-لجنة ضبط الكهرباء والغاز، البرنامج البياني لتزويد السوق الوطنية بالغاز الطبيعي لفترة 2014-2023، تقرير نشاط 2014، الجزائر، 2014، ملف محمول من الموقع الإلكتروني:
www.creg.gov.dz
- 6-مركز معلومات الجوار الأوروبي، ميد ريج 2: الأطر القانونية و التنظيمية لقطاع الطاقة، تم التصفح بتاريخ: 2015/01/18، من الموقع الإلكتروني:
http://www.euneighbours.eu/mainmed.php?id=345&id_type=10&lang_id=470
- 7-مركز معلومات الجوار الأوروبي، الإتحاد الأوروبي: التعاون الأوروبي-متوسطي في مجال الطاقة، ديسمبر 2013، ملف محمول بتاريخ 2015/11/15، من الموقع الإلكتروني:
www.enpi-info.eu
- 8-مركز معلومات الجوار الأوروبي، التعاون الأوروبي-متوسطي في مجال الطاقة الإتحاد الأوروبي ومنطقة الجوار الجنوبي، 2014، ملف محمول بتاريخ 2015/11/15، من الموقع الإلكتروني:
www.enpi-info.eu
- 9-مركز معلومات الجوار الأوروبي، التعاون الأوروبي-متوسطي في مجال الطاقة: العمل معاً من أجل طاقة آمنة ومستدامة، تم التصفح بتاريخ: 2015/01/18، من الموقع الإلكتروني:
http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id_type=3&id=290
- 10-مشروع توفير طاقة نظيفة لمدن البحر المتوسط، تم التصفح بتاريخ: 24/12/2014، من الموقع الإلكتروني:
<http://ces-med.eu/ar>
- 11-معجم المعاني الجامع، معنى تعاون، تم التصفح بتاريخ: 2015/09/25، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86/>
- 12-معجم المعاني الجامع، معنى شراكة، تم التصفح بتاريخ: 2015/09/25، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9/>

13-وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، الاستراتيجية المتبعة في مجال الطاقة، تم التصفح بتاريخ: 2015/05/25 من الموقع الإلكتروني:

www.finances-gov.ma

14-وزارة البيئة والتنمية المستدامة بتونس، التنمية المستدامة، تم التصفح بتاريخ: 2016/01/16 من الموقع الإلكتروني:

http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=23&L=2#.VliipVK2zcQ

15-وزارة البيئة والتنمية المستدامة بتونس، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، تم التصفح بتاريخ: 2016/01/16 من الموقع الإلكتروني:

http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=130&L=2

16-يوسف، محمد طارق، الحكومة أو الثورة، ملف محمل بتاريخ 2015/08/12، من الموقع الإلكتروني:

http://www.acc4arab.com

ثانياً: باللغات الأجنبية.

أ/ الوثائق الرسمية:

1-Ministere de l'energie, des mines, de l'eau et de l'environement, **loi n 16-09 relative à l'agence nationale pour le développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique**, rabat, maroc, juin 2010.

2-Ministere de l'energie, des mines, de l'eau et de l'environement, **loi n 13-09 relative aux énergies renouvelables**, rabat, maroc, juin 2010

ب/ الكتب:

1-Fiona Bailey, Anne. M. Dolan, **the meaning of partnership in development : lessons for development education, policy and practice : a development education review**, Belfast, center for global education, volume 13, autumn 2011.

2-Glada Lahm and others, **Good governance of the national petroleum sector**, London, the Chatharan house document, may 2009.

3-International federation of accountants, **good governance in the public sector-consultation draft for an international framework**, New York, june 2013.

4-Jacques Bourgoult, **Les implications de la bonne gouvernance, Bonne gouvernance : concepts et application**, Bruxelle, Institut international des sciences administratifs, 1999.

The Australian National Audit Office, **Public sector governance strengthening performance through good governance, better practice guide**, Australia, june 2014.

ج/ التقارير:

1-Commision Européenne, **La politique énergétique de l'UE : s'investire avec des partenaires au-delà de nos frontières**, Bruxelles, 7 septembre 2011.

2-Delegation de l'Union Europeenne en Tunisie, **changement climatique et energie**, rapport de cooperation UE-Tunisie, Tunisie, 2013.

3-European commission, **European Neighbourhood and Partnership instrument 2007-2013 : overview of activities an results**, Belgium, Brussels, 2014.

4-Ministère de l'énergie et des mines, **guide des énergies renouvelables**, Algérie, 2007.

5-Ministère de l'équipement, d'aménagement du territoire et du développement durable, **Stratégie national de développement durable 2014-2020**, Tunisie, mai 2014.

6-Rym Ayadi and Carlo Sessa, "Scenarios assessment and transitions towards a sustainable Euro-Mediterranean in 2030", a policy paper, number 9, Brussels, Medpro project, July 2013.

7-Strategies et politiques énergétiques, **le pétrole et le gaz arabe**, Paris, le point d'ingrige, volume 47, 16 octobre 2015.

د/المجلات:

1-Abdelkader Slimani, Mohamed Seghir Boucherit, et Messaoud Hamouda, "l'énergie renouvelable en algérie et l'impact sur l'environnement", université de Béchar, journal of scientific research, numéro 0, volume 1, 2010.

2-Algérie énergie, "coopération Euro-Méditerranéenne : interconnexion des systèmes électriques des pays méditerranéens", revue Algérienne de l'énergie, numéro 1, Algérie, janvier 2015.

3-Algerie énergie, "programme national de développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique à l'horizon 2030", revue Algérienne de l'énergie, numéro 2, Algérie, fevrier 2015.

4-Algerie énergie, "Mise en œuvre du programme national des énergies renouvelables : projets achevés et autres en cours de réalisation", revue Algérienne de l'énergie, numero 3, Algérie, mars 2015.

5-Algerie énergie, "Mise en œuvre du mémorandum d'entente Algérie-Ue relance du partenariat énergétique", revue Algérienne de l'énergie, numéro 4, Algérie, avril-mai 2015.

6-Algérie énergie, "le partenariat une option stratégique pour le secteur", revue algérienne de l'énergie, Algérie, numéro 5, juin-juillet 2015.

7-Algérie énergie, "les agences une nouvelle forme de gouvernance", revue Algérienne de l'énergie, numero 7, Algérie, novembre-décembre 2015.

8-Algérie énergie, "intégration Maghrébine pour une transition énergétique", revue Algérienne de l'énergie, numéro 8, Algérie, janvier- février 2016.

9-Samuel Lussac, "la sécurité énergétique de l'Union Européenne : l'exemple du gaz", revue Europe-info, ,numéro du 25/06/2010 .

هـ/الأبحاث والدراسات:

1-Douglas Yates, "enhancing the governance of Africa's oil sector", occasional paper, number 51, South Africa, South African institute of international affairs, november 2009.

2-Jan Wouters and Cedric Ryngaert, **Good Governance: Lessons from international organizations**, Belgium, K.U. Leuven Faculty of Law, Institute for International Law, Working Paper No 54, May 2004.

3-Joel Guidez et Claire Vaille, "le projet desertec ou le solaire par concentration", info Berlin, numéro 3, France, cea, février 2010.

4-Ouhiba Guerri, "l'énergie eolienne en algerie en bref aperçu", Bulletin des energies renouvelables, centre de developement des energies renouvelables, algerie, decembre 2015.

و/موقع الانترنت:

1-Abdelmadjid Attar, **l'énergie et les grands bouleversements des années 2020 : l'Algérie est-elle préparée aux défis qui l'attendent ?**, vue le : 20/01/2016, du site: www.magrebemergent.com/energie/hydrocarbures/45408

2-Alba Mayerga Eleodoro, **petroleum governance initiative assessment of environmental governance and management systems in oil producing countries**, 3 march 2009, download on 20/03/2015, from the website : [www.world bank.org](http://www.worldbank.org)

3-Delegation de l'union europeen au Royaume du Maroc, **Plan d'action UE/Maroc**, numéro 2702/05, 2005, téléchargé le: 14/06/2015, du site : www.eeas.europa.eu

4-Ibrahim index of Africa governance, **country insights: Algeria**, moibrahim foundation, 2015, download from the website : www.moibrahimfoundation.org

5-Kaufmann Daniel, Kraay Aart and Mastruzzi Massimo, **Global economy and development, the world wide governance indicators: methodology and analytical issues**, brookings instituition, world bank, september 2010, download on 15/03/2015, from the website: www.govindicators.org

6-L'Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie, **présentation de l'Aprue**, vue le 20/12/2015, du site:

<http://www.aprue.org.dz/presentation.html>

7-Ministere de la fonction publique et de la modernisation au Maroc, **Projet de plan d'action Maroc pour la mise en oeuvre de statut avancé (2012-2016)**, numéro 207-10, Maroc, 13/06/2012, telecharger le 14/06/2015, du site : www.mmsp.gov.ma

8-Organization of the petroleum exporting countries, **annual report 2012**, Austria, Vienna, 2012, download on : 12/05/2015,from the website : www.opec.org

9-Ren 21 secretariat, **renewable 2016 global statut report**, paris, 2016, download from the website : www.ren21.net

10- The institute of internal auditors, **supplemental guidance: the role of auditing in public sector governance**, USA, second edition, january 2012, download on 15/03/2015, from the website: www.globaliua.org.

11-.Tsa-Algérie, rapport de l'agence international de l'energie : les scenarios de long terme pour l'algérie, vue le : 20/01/2016, du site web : www.TSA-Algérie.com

فهرس الْجَرَائِيلِ وَالْأَسْكَانِ

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
51	مفاوضات انضمام الدول المغاربية للشراكة الأورومتوسطية.	الجدول رقم 01
90	سياسات الطاقة المستدامة في تونس والمغرب	الجدول رقم 02
93	المساعدات الأوروبية لتونس في إطار التعاون الثنائي خلال الفترة 2007-2013م.	الجدول رقم 03
94	المساعدات الأوروبية للمغرب في إطار التعاون الثنائي خلال الفترة 2007-2013م	الجدول رقم 04
135	سياسات الطاقة المستدامة في الجزائر.	الجدول رقم 05
151	المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار التعاون الثنائي خلال الفترة 2007-2013م	الجدول رقم 06

<u>الصفحة</u>	<u>عنوان الشكل</u>	<u>رقم الشكل</u>
36	العلاقات بين المبادئ الأساسية لحكمة القطاع العام	الشكل رقم 01
142	تصير المحروقات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية من حيث الحجم خلال سنة 2000 م	الشكل رقم 02
143	تصير المحروقات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية من حيث الحجم خلال سنة 2008 م	الشكل رقم 03

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء.....
	الشكر والعرفان.....
	جدول المختصرات.....
	خطة البحث.....
19-8	مقدمة.....
21	لفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لحكمة السياسات الطاقوية والشراكة الأورومتوسطية.....
22	المبحث الأول: مفهوم حكمية السياسات الطاقوية.....
22	المطلب الأول: مفهوم الحكمة.....
23	أولاً: تعرف الحكمة.....
26	ثانياً: مبادئ الحكمة.....
27	المطلب الثاني: مفهوم حوكمة القطاع العام.....
27	أولاً: تعريف حوكمة القطاع العام.....
28	ثانياً: مبادئ حوكمة القطاع العام.....
33	ثالثاً: أهداف حوكمة القطاع العام.....
34	رابعاً: معايير حوكمة مؤسسات القطاع العام.....
34	خامساً: محددات حوكمة القطاع العام.....
35	المطلب الثالث: تعريف حوكمة السياسات الطاقوية.....

35	أولاً: تعريف حوكمة القطاع الطاقوي.....
36	ثانياً: تعريف حوكمة السياسات الطاقوية.....
37	المبحث الثاني: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.....
37	المطلب الأول: مفهوم الشراكة.....
37	أولاً: تعريف الشراكة.....
39	ثانياً: خصائص الشراكة.....
39	المطلب الثاني: تعريف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأدواتها.....
39	أولاً: تعريف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية.....
40	ثانياً: البرامج الطاقوية للشراكة الأورومتوسطية.....
44	ثالثاً: صيغ الشراكة الأورومتوسطية.....
46	المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة بالشراكة.....
46	أولاً: مفهوم التعاون.....
48	ثانياً: مفهوم التنسيق.....
50	المبحث الثالث: أهم المقاربات المفسرة للعلاقات الأوروبية - المغاربية.....
50	المطلب الأول: المقاربة الواقعية المفسرة لسياسة الأوروبية تجاه الدول المغاربية.....
54	المطلب الثاني: المقاربة الليبيرالية المفسرة للعلاقات الأوروبية المغاربية.....
58	المطلب الثالث: مقاربة التبعية المفسرة للعلاقات الأوروبية المغاربية.....
62	الفصل الثاني: الواقع الطاقوي المغربي في ظل الشراكة الأورومتوسطية.....

63	المبحث الأول: السياسات الطاقوية في الدول المغاربية بعد التوقيع على الشراكة الأورومتوسطية.....
63	المطلب الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي المسير للقطاع الطاقوي في تونس.....
66	المطلب الثاني: الإطار التشريعي والمؤسسي المسير للقطاع الطاقوي في المغرب.....
68	المطلب الثالث: الإستراتيجية الطاقوية في الدول المغاربية.....
68	أولاً: الاستهلاك الطاقوي.....
70	ثانياً: البرامج الطاقوية الوطنية.....
78	المبحث الثاني: الإتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في إطار ترشيد الطاقة.....
78	المطلب الأول: المساعدات الأوروبية لتونس والمغرب في إطار ترشيد الطاقة.....
84	المطلب الثاني: الإتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالطاقة المتجددة والكافحة الطاقوية.....
87	المطلب الثالث: برامج الدعم الأوروبي لمشاريع الطاقة المتجددة في الدول المغاربية.....
88	المبحث الثالث: أثر حوكمة السياسات الطاقوية في الدول المغاربية على التنمية المستدامة فيها.....
88	المطلب الأول: تحديات التنمية المستدامة في تونس والمغرب.....
88	أولاً: التحديات البيئية.....
89	ثانياً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.....
90	ثالثاً: التحديات المتعلقة بالطاقة.....

91	المطلب الثاني: مستقبل البيئة في ترشيد الموارد الطاقوية.....
93	أولا: مستقبل البيئة في ظل ترشيد الموارد الطاقوية في تونس.....
95	ثانيا: مستقبل البيئة في ظل ترشيد الموارد الطاقوية في المغرب.....
99	الفصل الثالث: أثر الشراكة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية الجزائرية.....
100	المبحث الأول: حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر.....
100	المطلب الأول: الإصلاحات التشريعية و المؤسساتية في القطاع الطاقوي.....
103	المطلب الثاني: البرنامج الوطني للطاقة المتجدددة والكافحة الطاقوية.....
105	المطلب الثالث: استراتيجيات اقتصاد أخضر في مجال الطاقة.....
105	أولا: الإنتاج الطاقوي في الجزائر.....
108	ثانيا: الاستهلاك الطاقوي في الجزائر.....
110	ثالثا: استراتيجيات التنمية المستدامة في القطاع الطاقوي.....
118	المبحث الثاني: إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية في المجال الطاقوي على الجزائر.....
118	المطلب الأول: المشاريع الطاقوية المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.....
119	أولا: الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقة الأولية.....
125	ثانيا: الشراكة الأوروجزائرية في مجال الطاقات المتجدددة.....
129	المطلب الثاني: برامج الدعم المالي الأوروبي للجزائر في مجال الطاقة.....
131	المبحث الثالث: سيناريوهات التبادل الطاقوي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.....
132	المطلب الأول: السيناريوهات المتعلقة بالطاقة الأولية.....
132	أولا: سيناريو الاستهلاك الأوروبي المتزايد للطاقة الأولية في الجزائر.....
134	ثانيا: سيناريو طلب أوروبي أقل للصادرات الطاقوية الجزائرية من المواد الهيدروكربونية.....

136	ثالثاً: سيناريو السياسات الجديدة (2011-2035م)
138	المطلب الثاني: السيناريوهات المتعلقة بالطاقة المتجددة.....
142 الخاتمة
148 قائمة المراجع
161 فهرس الجداول والأشكال
164 فهرس المحتويات
 الملخص
 Abstract

الملاحم

لقد فرضت التحولات العالمية مع نهاية الحرب الباردة مجموعة من التغيرات أدت إلى عجز الحكومات عن إدارة شؤونها بمفردها، الأمر الذي استدعى إشراك فواعل أخرى بالطريقة التي يشترك فيها المجتمع في العملية التنموية للدولة وذلك في إطار من المسؤولة، والشفافية، والتشاركية. ومع بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية، أضحت كل الدول تسعى للإندماج فيما بينها بما يخدم مصالحها الشخصية بتبني سياسات مشتركة على الصعيد الدولي سياسياً وإقتصادياً. والشراكة الأورومتوسطية تدخل في هذا النطاق، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى بلورة سياسة شاملة تضم الضفة الجنوبية للمتوسط والتي يعتبرها حيزه الجيو استراتيجي الحيوي وهذا منذ التوقيع على إتفاقية برشلونة.

فهذه الدراسة تبين لنا أن للطاقة أهمية كبيرة في الشراكة الأورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية كون كل طرف يسعى لتطبيق استراتيجية طاقوية وطنية من خلال التركيز على الاتفاقيات الثنائية في مجال الطاقة. فمن من جهة يسعى الاتحاد الأوروبي كمستهلk طاقوي عالمي إلى ضمان أمن إمداداته الطاقوية، تخفيف التبعية الطاقوية للخارج والحصول على أكبر قدر ممكن من الإمكانيات في مجال الطاقات الأولية خاصة الغاز الطبيعي. ومن جهة أخرى تسعى الدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر لحكومة سياساتها الطاقوية الوطنية بما يضمن تحقيق كفاءة طاقوية و تطوير الطاقات المتعددة والبديلة خاصة في إنتاج الكهرباء، تحسين مؤشرات التنمية الإنسانية وتحقيق تنمية مستدامة، وبالتالي ضمان الإستقرار السياسي.

وفي الأخير تثبت هذه الدراسة أن تركيز الإتحاد الأوروبي على جعل الطاقات المتعددة أولوية تعاونه الطاقوي مع الدول المغاربية كأهم محور ترتكز عليه حوكمة السياسات الطاقوية، ما هو إلى إمتداد لإستراتيجيته الطاقوية المحددة منذ سنة 1973م هذا من جهة. من جهة أخرى، الشراكة الطاقوية المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بعد سنة 2009م هي ليست نتاج اهتمامات مشتركة بين الطرفين، فالجزائر تضع برنامج وطني لتطوير الطاقات المتعددة في حين أوروبا تسعى لتأمين إمداداتها بالغاز الطبيعي، وفي كل الأحوال خيار الشراكة حتمي على الجزائر في ظل التقلبات الحالية في أسعار النفط وما لها من تداعيات على الجزائر.

Abstract

Abstract

Global transformations have been imposed with the end of the Cold War, a series of changes led to the inability of governments to manage their affairs on their own, which has necessitated the involvement of the actors other way in which the community participates in the development process of the state and in the framework of accountability, transparency and participatory. With the emergence of the phenomenon of regional blocs, it has become all countries seek to integrate with each other in order to serve its own interests to adopt common policies at the international level, politically and economically. The Euro-Mediterranean Partnership intervention in this range, as the European Union seeks to develop a comprehensive policy that includes the southern shore of the Mediterranean and which he considers his realm geo strategic since the signing of the Barcelona Convention.

This study shows us that the power of great importance in the Euro-Mediterranean partnership between the European Union and the Maghreban countries each party to implement a national energetic strategy sought by focusing on bilateral agreements in the field of energy. It is on the one hand the EU seeks global energetic consumer to ensure the security of its supplies of energy, ease energetic foreign dependency for the greatest possible concessions in the field of natural gas, especially primary energies. On the other hand the Maghreban countries, particularly Algeria seeks to governance their energetic policies to ensures energy efficiency and development of renewable and alternative energies, especially in the production of electricity, improve human development indicators and achieve sustainable development, thus ensuring political stability.

In the last of this study demonstrate that the EU's focus on making renewable energy a priority the energy cooperation with Maghreban states with the most important axis of underlying Energetic Policy Governance, What to stretch energetic strategy since 1973, this one hand. On the other hand, We conlcud that energetic partnership signed between Algeria and the European Union after the year 2009 is not a result of common interests between the two parties, Algeria develop a national program to develop renewable energies while Europe seeks to secure supplies of natural gas, and in any case the partnership option is inevitable on Algeria in the light of the current volatility in oil prices and their repercussions on Algeria.